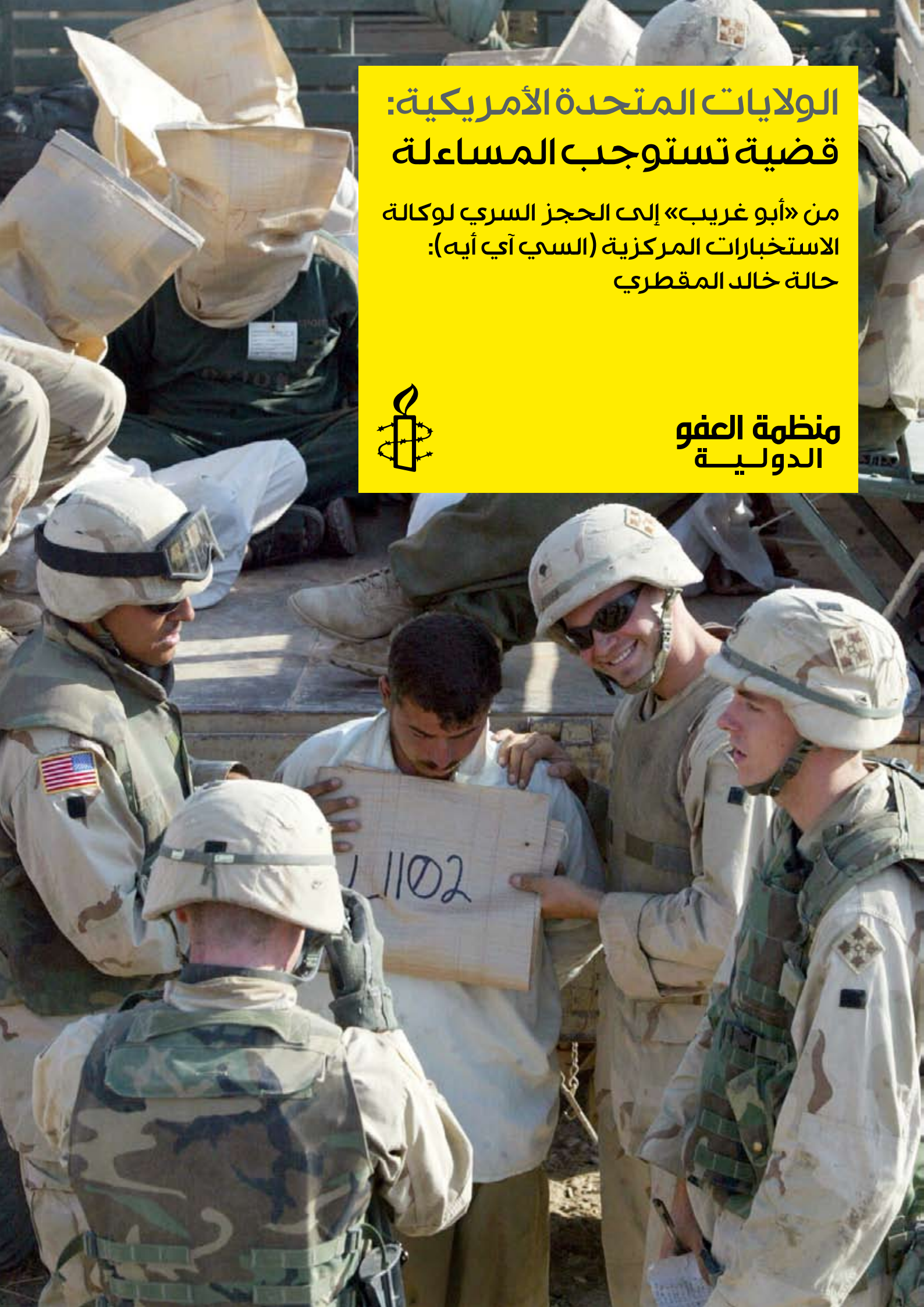

الولايات المتحدة الأمريكية:
قضية تستوجب المساءلة

من «أبو غريب» إلى الحجز السري لوكالة الاستخبارات المركزية (السي آي أيه): حالة خالد المقطري

منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية حركة عالمية تضم 2.2 مليون شخص في أكثر من 150 بلداً وإقليماً يقومون بحملات لوضع حد للانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان. ونتطلع إلى عالم يتمتع فيه كل شخص بجميع الحقوق المكرسة في الإعلان العالمي لحقوق الإنسان وغيره من المعايير الدولية لحقوق الإنسان. وسعياً لتحقيق هذه الرؤية، نقوم بأبحاث وتحركات تركز على منع وإنهاء الانتهاكات الخطيرة لحقوق الإنسان. ومنظمة العفو الدولية مستقلة عن أي حكومة أو أيديولوجية سياسية أو مصلحة اقتصادية أو ديانة. ونحصل على تمويلنا بصورة رئيسية من عضويتنا ومن تبرعات الجمهور.

منظمة العفو الدولية

المحتويات

مقدمة 1

العراق: القبض عليه في الفلوجة، واحتجازه في أبو غريب 3

الحجز التابع للسي آي أيه في أفغانستان 12

الرعاية الطبية 15

أوضاع الاحتجاز 15

مَن الذين كانوا في السجن السري؟ 16

«الموقع الأسود» التابع للسي آي أيه: مكان وجوده مجهول 21

سجناء آخرون في «الموقع الأسود» 27

التعاون وظروف الاحتجاز 28

الرعاية الطبية 29

الترحيل من أجل المعالجة الطبية 31

الترحيل إلى اليمن 33

تعقيب: مستقبل برنامج السي آي أيه للاعتقال 34

الاختفاء القسري والاعتقال السري يشكلان انتهاكاً للقانوني الدولي 34

توصيات 38

الإفلات من العقاب 37

هوامش 40

مطبوعات منظمة العفو الدولية

الطبعة الأولى 2008 بواسطة
Amnesty International Publications
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW
United Kingdom
www.amnesty.org

حقوق النشر Amnesty International Publications ©

رقم الوثيقة: AI Index: AMR 51/013/2008
اللغة الأصلية: الإنجليزية
الطباعة: منظمة العفو الدولية، الأمانة الدولية، المملكة المتحدة

جميع الحقوق محفوظة. لا يجوز نشر، أو تسجيل، أو تخزين، أو نقل، أو نسخ أي جزء من هذه المطبوعة، بأية وسيلة ميكانيكية، أو إلكترونية، أو غيرها، دون الحصول على إذن مسبق من الناشر.

صورة الغلاف: قرية مشهدة، العراق: جنود من فرقة المشاة الرابعة في الجيش الأمريكي يطوقون معتقلين أثناء عملية شنوها في يوليو/تموز 2003 واستهدفت المتمردين المؤيدين لصدام حسين. وذُكر أن جميع الرجال في القرية قد اعتقلوا خلال العملية.
© AP/PA Photo/John Moore

مقدمة

في 6 سبتمبر/أيلول 2006، أعلن الرئيس جورج دبليو بوش عن نقل 14 رجلاً من الحجز السري لوكالة الاستخبارات المركزية إلى مركز الاعتقال العسكري في القاعدة البحرية التابعة للولايات المتحدة في خليج غوانتنامو بكوبا. وكانت تلك هي المرة الأولى التي يتم فيها الاعتراف العلني ببرنامج الولايات المتحدة الخاص بالاستجواب والاعتقال السريين، والذي ظل سراً معروفاً لفترة طويلة. ومع أن الرئيس أشار إلى أن أحداً لم يكن محتجزاً من قبل وكالة الاستخبارات المركزية في ذلك الوقت، فقد أكد على أن برنامج الاعتقال السري «سيظل مهماً للغاية». وبالفعل فإن نقل الشخص الخامس عشر ممن أُطلق عليهم صفة «معتقلين ذوي قيمة عالية»، وهو عبدالهادي العراقي، من حجز وكالة الاستخبارات المركزية إلى خليج غوانتنامو في أبريل/نيسان 2007، قد أظهر استمرار تنفيذ برنامج وكالة الاستخبارات المركزية. وفي يونيو/حزيران 2007، أصدر الرئيس بوش أمراً تنفيذياً أعاد بموجبه، فعلياً، تخويل وكالة الاستخبارات المركزية صلاحية استخدام أسلوب الاعتقال والاستجواب بصورة سرية.[1] ولا يزال ذلك الأمر نافذاً حتى الآن.

وفي سبتمبر/أيلول 2007، دافع مدير وكالة الاستخبارات المركزية الجنرال مايكل هايدن عن البرنامج. وكان من بين الأسس التي استند إليها في دفاعه أن عدد الذين خضعوا لذلك البرنامج «يقل عن 100 شخص». وأضاف يقول: «إن تلك البرامج مستهدِفة وانتقائية، وإنها صُمِّمت للتعامل مع الإرهابيين الأشد خطورة والأشخاص الذين يُعتقد أن لديهم معلومات ذات قيمة قصوى، من قبيل معرفتهم بخطط تتعلق بشن هجمات». وقد استخدم مدير الوكالة وغيره من المسؤولين الأمريكيين منطقاً مماثلاً للدفاع عن استخدام التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. ففي شهادته أمام لجنة الاستخبارات في مجلس الشيوخ الأمريكي في 5 فبراير/شباط 2008، على سبيل المثال، حاول الجنرال هايدن تبرير استخدام أسلوب التعذيب المعروف باسم «الإغراق الوهمي» ضد ثلاثة معتقلين في عامي 2002 و 2003 كوسيلة للحصول على معلومات من المعتقلين في حالة وجود تهديد متصوَّر للسلامة العامة وبسبب «محدودية معلومات مجتمع الاستخبارات عن تنظيم القاعدة وأعماله».[2] إن مثل هذه المبررات تعتبر منافية للحظر المطلق للتعذيب وغيره من أشكال إساءة المعاملة بموجب القانون الدولي.

وينطبق الأمر نفسه على الاعتقال السري. ومهما بلغت درجة الحذر في ما يستهدفه هذا البرنامج، فإن النقطة الأساسية هي أن الاعتقال السري، بذاته ولذاته، يعتبر انتهاكاً للقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الإنساني الدولي بموجب المعاهدات الملزمة للولايات المتحدة الأمريكية. إن التعذيب والاختفاء القسري، اللذين كثيراً ما يصاحبان استخدام الاعتقال السري بمعزل عن العالم الخارجي، يعتبران جريمة بموجب القانون الدولي. كما أن عدم قانونية البرنامج السري لوكالة الاستخبارات المركزية ظل مصحوباً بالغياب التام للمساءلة على مثل تلك الجرائم.

وقد أدارت وكالة الاستخبارات المركزية برنامج الاعتقال السري في سجون سرية خارج الولايات المتحدة الأمريكية، عُرفت باسم «المواقع السوداء». أما أماكن هذه المواقع فهي غير معروفة، وعملياتها مصنَّفة على أنها تتسم بأقصى قدر من السرية، كما أنها غير مفتوحة لأي تدقيق أو تفتيش، ولا يتم كشف النقاب عن هوية المعتقلين فيها لأفراد عائلاتهم أو لمحاميهم أو للمنظمات الإنسانية، من قبيل اللجنة الدولية للصليب الأحمر، ويتم عزل المعتقلين عن بعضهم بعضا وعن العالم الخارجي. ووفقاً لما ورد في تقرير في صحيفة «واشنطن بوست» في نوفمبر/تشرين الثاني 2003، فقد كانت هناك «مواقع سوداء» في ما لا يقل عن ثماني بلدان في أوقات مختلفة منذ عام 2002، على الرغم من إغلاق مرافق اعتقال تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في تايلند وغوانتنامو، بالإضافة إلى أحد المواقع العاملة في أفغانستان. وقد استُخدمت المرافق بالتناوب، حيث كان بعض المعتقلين

ينقُلون معاً من موقع إلى آخر، مع بقاء عدة مواقع عاملة في جميع الأوقات. كما أشارت صحيفة «واشنطن بوست» إلى وجود «مواقع سوداء» في بلدان غير محددة في أوروبا الشرقية.

وفي يونيو/حزيران 2007، نشرت لجنة الشؤون القانونية وحقوق الإنسان في الجمعية البرلمانية لمجلس أوروبا تقريراً ثانياً حول التحقيق الذي أجرته بقيادة السناتور السويسري ديك مارتي في عمليات الاعتقال ونقل وتسليم المعتقلين بصورة سرية في أوروبا. وخلص التقرير إلى نتيجة مفادها أن «ثمة الآن ما يكفي من الأدلة للقول إن مراكز الاعتقال السرية التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية كانت موجودة فعلاً في أوروبا في الفترة من 2003 إلى 2005، ولا سيما في بولندا ورومانيا». كما وجد التقرير أن حكومات تلك البلدان كانت على علم بمراكز الاعتقال السرية التي تديرها وكالة الاستخبارات المركزية على أراضيها، وربما كانت قد سمحت بها.

إن التحقيقات التفصيلية التي أجراها مجلس أوروبا، إلى جانب إفادات حفنة من الرجال الذين خرجوا من السجون السرية – والذين أُطلق سراحهم بشكل غير معروف مثلما قُبض عليهم – قد ساعدت على تركيب صورة مفصَّلة لنظام الاحتجاز وظروفه، وأوضحت بشكل قاطع أن الولايات المتحدة ارتكبت مجموعة من انتهاكات حقوق الإنسان من خلال استخدامها لبرنامج الاعتقال السري.

إن خالد عبده أحمد صالح المقطري هو أحد الذين أُطلق سراحهم مؤخراً. وكان محتجزاً في «المواقع السوداء» التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في أفغانستان وفي بلد غير معروف حتى قبل أيام من إعلان الرئيس بوش في 6 سبتمبر/أيلول 2006، عندما بدا أن شبكة السجون السرية التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية قد أُخليت مؤقتاً على الأقل. وكان خالد المقطري قد احتُجز في «الموقع الصلب» السيء الصيت من سجن أبو غريب[4] – حيث تحدث عن أساليب الضرب والحرمان من النوم والتعليق بشكل مقلوب في أوضاع مؤلمة والترهيب بواسطة الكلاب والتخفيض المتعمد لدرجة حرارة الجسم، وغيرها من ضروب التعذيب – وفي «المواقع السوداء» التابعة لوكالة الاستخبارات المركزية في أفغانستان وفي دولة ثالثة غير معروفة، حيث قضى حوالي ثلاث سنوات في عزلة تامة، وكان ضحية لعملية اختفاء قسري.

وكان أحد المعتقلين السابقين هو أول من أعطى اسم خالد المقطري لمنظمة العفو الدولية في أواخر عام 2005، أي قبل نحو سنة من نقله من حجز وكالة الاستخبارات المركزية. ولكن محاولات تحديد مكانه باءت بالفشل، ولم تتمكن المنظمة من تحديد مكان وجوده إلا بعد نقله إلى اليمن في سبتمبر/أيلول 2006. وتتقاطع حالته مع حالات الذين أُطلق سراحهم من حجز وكالة الاستخبارات المركزية، ومع حالات الذين مازالوا محتجزين في غوانتنامو وفي بلدان ثالثة. كما تبين المدى الذي وصلت إليه شبكة المعتقلات السرية على نطاق العالم، ودرجة التنسيق بين الجيش الأمريكي ووكالات الاستخبارات الأمريكية، وبين حكومة الولايات المتحدة والحكومات الأخرى، فضلاً عن الميل الواضح لبرنامج الاعتقال السري نحو تطبيق المعايير التي تضمنها البرنامج بطريقة أقل حذراً مما أشار إليه مدير وكالة الاستخبارات المركزية الجنرال هايدن.

العراق: القبض عليه في الفلوجة، واحتجازه في أبو غريب

«عندما كنت في أبو غريب، أبقوني عارياً لمدة تسعة أيام. ولم تكن تلك طريقة لائقة للصلاة، ولذا فقد كنت أُصلي مومئاً برأسي فقط».

© Amnesty International

خالد عبده أحمد صالح المقطري، اليمن، أكتوبر/ تشرين الأول 2007

خالد المقطري الآن في الحادية والثلاثين من العمر، ولكنه يبدو أكبر سناً. وهو رجل قصير مكتنز ووقور، وشعر رأسه ولحيته أسود قصير. وُلد في تبوك بالمملكة العربية السعودية، ولكنه عاش معظم سني حياته في الحُديدة، وهي مدينة يمنية صغيرة على ساحل البحر الأحمر. وأُعيد إلى اليمن بعد قضاء 32 شهراً في حجز وكالة الاستخبارات المركزية في سبتمبر/ أيلول 2006، ثم احتجزته السلطات اليمنية في صنعاء والحُديدة حتى مايو/أيار 2007، حيث أُطلق سراحه بلا قيد أو شرط. وخلال فترة اعتقاله التي بلغت 40 شهراً لم تتم مراجعة اعتقاله من قبل أية سلطة قضائية، كما لم يتم توجيه تهمة إليه بارتكاب أية جريمة جنائية.

وقال خالد المقطري إنه كان قد غادر اليمن متجهاً إلى العراق في مطلع عام 2003، حيث ارتحل براً ووصل في ربيع ذلك العام. وقد أقام في البداية في وادٍ بالقرب من الرمادي، ومن ثم في الموصل، قبل أن يصل غلى الفلوجة في أكتوبر/تشرين الأول 2003، أي بعد مرور سبعة أشهر على غزو العراق بقيادة الولايات المتحدة. وفي الفلوجة عمل أحياناً في مقهى للانترنت يقع في سوق يتكون من طابقين ويدعى «الغفران» بالقرب من مركز المدينة.

كان قد عمل في الفلوجة لمدة ثلاثة أشهر تقريباً، عندما شنت قوات أمريكية في عربات مدرعة ودبابات غارة على سوق الغفران وقبضت على العديد من الأشخاص، وصفهم خالد المقطري بأنهم من عمال المحلات التجارية وأصحابها. وقد قُبض على خالد المقطري نفسه في حوالي الساعة الواحدة والنصف من بعد الظهر، وتم تقييد يديه ووضع قناع على رأسه ووجهه، شأنه شأن الآخرين. وقال إن القيود البلاستيكية رُبطت بشدة على يديه لدرجة أنها حفرت أُخدوداً في رسغيه.[5] واستطاع أن يسمع حركة معتقلين آخرين وأن يشعر بهم وهم يتدافعون حوله إلى أن تم تحميلهم جميعاً في طابور من الشاحنات الأمريكية التي كانت تحلق فوقها طائرات المروحية لحمايتها، ونقلهم إلى معسكر خارج الفلوجة.

وفي المعسكر سحبه الجنود من الشاحنة وجروُّه بقيوده البلاستيكية إلى غرفة استجواب، بحيث وجد نفسه مرغماً على الزحف أو محاولة الركض. وقال إنه تعرض للركل والضرب في تلك الأثناء. «وهكذا تعلمتُ أن هذه هي الطريقة التي سيتم بها نقلي دائماً، سواء في هذا المكان أو فيما بعد في أبو غريب». وعندما أُزيل القناع عن رأسه ووجهه، طلب المحقق أن يعرف من أي بلد أتى. ومع أنه قال إنه عراقي، فقد أدرك المترجم من لهجته بأنه أجنبي، وحزر بأنه يمني، الأمر الذي أغضب المحقق، وهو رجل أمريكي ذو شعر أشيب يرتدي ملابس مدنية، فبدأ بالصراخ على خالد المقطري، الذي لم يلتقط سوى عبارة «ما هذا بحق الجحيم؟» ضمن وابل من الكلمات الإنجليزية غير المألوفة لديه.

بعد ساعة أو ساعتين، وُضع قناع على رأس خالد المقطري مرة ثانية واقتيد إلى زنزانة أخرى، حيث كان يزوره بشكل دوري جندي أمريكي ذو صوت قوي. «كان يصرخ في وجهي مثل وحش، ولا أظن أنه كان يتفوه بكلمات معينة، بل كان يصرخ فحسب». وكان خالد يُجبر على البقاء واقفاً في الغرفة، مقنَّعاً ومكبَّلاً ومشوَّشاً، وكلما مرَّت بضع دقائق – أو كلما حاول الجلوس – كان الجندي يتسلل إلى الغرفة ويصرخ أو يضحك ضحكة هستيرية في أذنه.[6]

وفي وقت لاحق من ذلك المساء، نُقل خالد المقطري على متن طائرة مروحية مع اثنين آخرين، على الأقل، من المعتقلين. وهو يتكهن بأنهم كانوا يمنيين أو غير عراقيين، لأنه كان قد سمع أنه يتم فرز السجناء العراقيين عن غيرهم. ومن الجلَبة والصراخ والأصوات الأخرى التي سمعها في المعسكر، قدَّر أن عدد المعتقلين وصل إلى 100 شخص.

ووفقاً لأقوال الجيش الأمريكي، فإن عملية 13 يناير/كانون الثاني 2004 في الفلوجة عُرفت باسم «عملية كنس السوق»، واستهدفت تجار الأسلحة الذين كانوا يعملون انطلاقاً من سوق مركز المدينة الشهير بتجارة الأسلحة. «وفي تلك الغارة صادر الجنود أكثر من 100 بندقية ومدفعي رشاش و 6,500 وحدة من الذخيرة و 18 صاروخاً و 244 قنبلة يدوية و 150 مدفع مورتر وأجهزة تفجير متعددة، منها 17 جهاز تفجير مصنَّعاً محلياً. وقُبض على أكثر من 60 شخصاً أثناء تلك العملية».[7]

نُقل خالد المقطري والآخرون بالطائرة المروحية إلى معتقل أبو غريب. وقال مسؤول عسكري أمريكي في مكتب المعلومات التابع للقوات المتعددة الجنسيات في العراق لمنظمة العفو الدولية إن الأشخاص الذين يُعتقلون في الميدان ويُقرر أنهم يشكلون «خطراً أكيداً على أمن العراق وسلامته»، يُفترض نقلهم إلى مركز اعتقال تابع للائتلاف، مثل أبو غريب، وإعطاؤهم رقم اعتقال متسلسلاً وإدخال أسمائهم في قاعدة بيانات. بيد أن خالد المقطري لم يُعط رقم اعتقال متسلسلاً[8] على ما يبدو، الأمر الذي يشير إلى أنه تم تسليمه مباشرة إلى الاستخبارات العسكرية للاشتباه بأنه مقاتل أجنبي.

في أبو غريب، اقتيد خالد فوراً إلى غرفة صغيرة، كان فيها ما لا يقل عن ثلاثة «أمريكيين» ومترجم، وكانوا جميعاً يرتدون سراويل وقمصاناً عسكرية (فوتيك) ولكنها لا تحمل شعاراً رسمياً. ومن بين الأسئلة الأولى التي طرحوها عليه ما إذا كان سنياً أم شيعياً. وقال المقطري لمنظمة العفو الدولية: «كان

يناير/كانون الثاني 2004: جندي مع شركة العمليات النفسية التكتيكية 346 يحمل حاسوباً مصادراً من أحد المحلات خلال غارة شُنت في مدينة الفلوجة.

لقد أُخضع الأشخاص المحرومون من حريتهم بإشراف الاستخبارات العسكرية لأصناف متعددة من سوء المعاملة، تتراوح بين الشتائم والإذلال والضغوط الجسدية والنفسية التي تصل في بعض الحالات إلى حد التعذيب، وذلك بهدف إرغامهم على التعاون مع المحققين. وفي حالات معينة، من قبيل ما يحدث في قسم الاستخبارات العسكرية في أبو غريب، بدا أن أساليب الضغط الجسدي والنفسي التي يستخدمها المحققون كانت جزءاً من إجراءات نموذجية معمول بها من قبل أفراد الاستخبارات العسكرية بغية انتزاع المعلومات. وقد أكد العديد من أفراد الاستخبارات العسكرية للجنة الدولية للصليب الأحمر أن من بين الأساليب التي كانت جزءاً من إجراءات الاستخبارات العسكرية: احتجاز الشخص المحروم من حريته عارياً في زنزانة فارغة ومظلمة تماماً لفترة طويلة، والمعاملة اللاإنسانية والمهينة، بما فيها الإكراه الجسدي والنفسي، ضد الأشخاص المحرومين من حريتهم بهدف إجبارهم على التعاون ... وقد استُخدمت أساليب الإكراه الجسدي والنفسي هذه من قبل الاستخبارات العسكرية كطريقة منهجية للحصول على اعترافات وانتزاع معلومات أو غيرها من أشكال التعاون من الأشخاص الذين قُبض عليهم بسبب الاشتباه في ارتكابهم جرائم أمنية أو الذين اعتُبروا من ذوي «الأهمية الاستخبارية».

تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول انتهاكات الولايات المتحدة لاتفاقيات جنيف في العراق.[9]

عليَّ أن أفكر. فلم أكن أعرف أي الأجوبة يمكن أن يجعلهم يضربونني بقسوة أشد. ولذا، قلت إنني مسلم». وقد مزقوا ملابسه بمقص «من قدميه إلى عنقه»، ثم وضعوا القناع على رأسه ووجهه والسلاسل في رجليه.

وقال خالد المقطري إن المحققين لم يعرِّفوا بأنفسهم، واكتفوا بالقول إنهم «أمريكيون». ويُرجح أن يكون الذين قاموا باستجوابه من أفراد اللواء 205 للمخابرات العسكرية في الجيش الأمريكي، الذي كان يعمل هناك، أو المتعاقدين مع شركة مركز التحليل في كاليفورنيا الدولية، وليسوا من موظفي وكالة الاستخبارات المركزية والمتعاقدين معها الموجودين في الموقع كذلك.[10] وقد قال محقق عسكري سابق لمنظمة العفو الدولية إن من الاجراءات العادية أن يتم تسليم المقاتل الأجنبي المشتبه به والذي يعتقله الجيش إلى الاستخبارات العسكرية أولاً قبل تقييم إمكانية نقله إلى حجز وكالة الاستخبارات المركزية.[11]

ثم جرَّه أولئك الرجال إلى غرفة أوسع طولها حوالي أربعة أمتار وعرضها ثلاثة أمتار، ويسميها «غرفة التعذيب». كانت أرضية الغرفة مغطاة بالماء دائماً، «بما يكفي لجعلها زلقة وغير مريحة للجلوس أو الاستلقاء عليها، وتصبح أسوأ عندما أسقط عليها».[12] وقال إنه فور دخوله تعرض للضرب مرة أخرى على أيدي ثلاثة رجال بالقبضات والعصي، حيث ضربوه «بالتناوب» وكأنما كانوا يلهون بلعبة أطفال. وكان هناك مسجل ستيريو أقراص مدمجة سُجلت عليها موسيقى مرعبة وصاخبة جداً لخلق مناخ من الخوف». كان القناع لا يزال يغطي رأسه ووجهه، وقال إنه لم يكن باستطاعته معرفة أين تقع الجدران، ولذا فقد ظل يرتطم بها، وخصوصاً بعد أرجحته بشكل دائري بهدف زيادة تشوُّشه.

وبعد تعذيبه، جلس جلاَّدوه لأخذ قسط من الراحة في الوقت الذي أجبروه على الوقوف على كرسي أمام مكيف هواء قوي، حاملاً صندوقاً كاملاً من زجاجات الماء. ثم أزاحوا القناع وبدأوا بسكب الماء البارد على رأسه بين الحين والآخر، حتى عصف المكيف بجلده المبلَّل وجسده العاري، فأصبح يرتعش بشدة وبالكاد استطاع أن يبقى واقفاً. وعندما بدأت يداه بالارتعاش بحيث لم يستطع تحمُّل الصندوق الثقيل، ضربوه بعصا كي يستمر في الوقوف، ولكنه في النهاية لم يستطع الوقوف حتى لتجنب الضرب، وانهار كلياً. وقال إنهم واصلوا ضربه بعصا، وكلما أصبح على وشك الإغماء كانوا يضعون نوعاً من الأملاح ذات الرائحة تحت أنفه كي لا يفقد وعيه، أو يضعون معجون منثول[13] في عينيه. وقد كان ذلك مؤلماً إلى حد أنه خشي أن يفقد بصره. وفي بعض الأحيان، عندما يكون على وشك الإغماء، يدخل مترجم ويصرخ به باللغة العربية أن «إصحُ»، وبعدها يستأنف «الأمريكيون» الضرب.

ظنّ خالد المقطري أنهم انتهوا منه، ولكنهم علَّقوه من قدميه في وضع مقلوب بسلسلة تتدلى من سقف الغرفة، ويداه مكبلتان خلف ظهره، واستخدموا بَكرة لتنـزيله ورفعه فوق صندوق الماء. وعندما كانوا ينـزلونه فوق الصندوق، كان

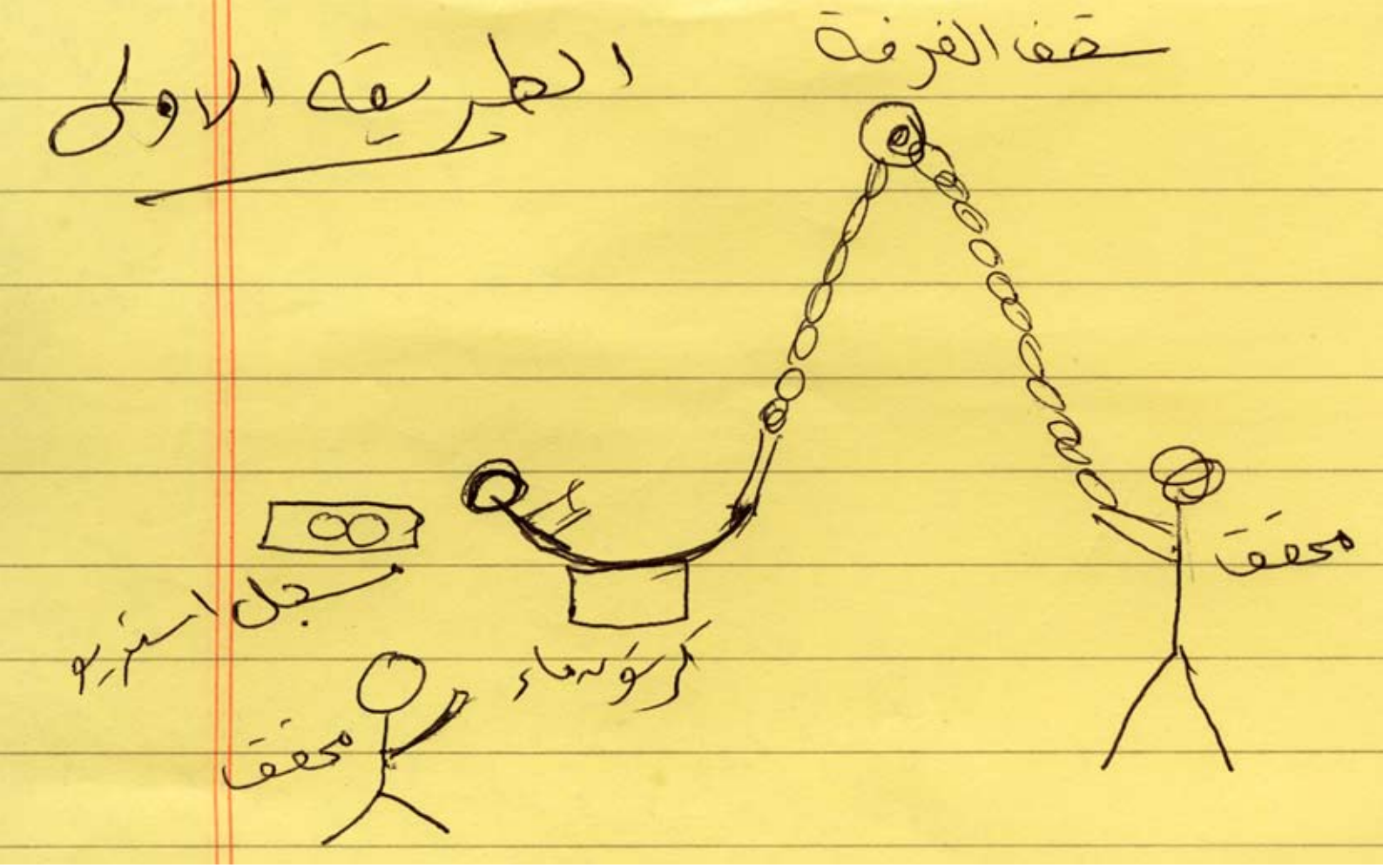

خالد المقطري يصف كيفية تعليقه بالسقف في سجن أبو غريب.

جذعه يلتوي، مما يسبب له ألماً وخوفاً: «كانت جميع عضلاتي تتوتر لمنعي من الانهيار، وكنت أخاف إن تركت نفسي أن يُكسر ظهري». وعندما رفعوه إلى أعلى مرة أخرى، كانت عضلات أخرى تتوتر، وهو ماكان يسبب ضغطاً رهيباً على ظهره ورجليه. وقال إن المحققين ظلوا يحركونه ببطء إلى أعلى وإلى أسفل «كي أقاسي جميع أنواع الألم». وعندما يقومون بإنزاله على الصندوق، كانوا يضربونه بالعصي ويشغلون المسجل بجانب رأسه بأعلى صوت.

وقال خالد المقطري إنه بينما كان فوق الصندوق، استخدمه أحد المحققين ككرسي للقدمين، حيث جلس على مقعد مجاور ووضع قدميه على رأس خالد أو ظهره، وأطفأ ذات مرة لفافة تبغ في كتفه. وظل ذلك المحقق يصرخ في وجهه قائلاً: «هل تعرف من أين أنا؟ أنا من نيويورك، المكان الذي حاولتم تدميره أيها العرب [...]».[14] ويصف المقطري المحقق النيويوركي بأنه «غير سمين»، متوسط الطول، ذو وجه مستدق وشعر داكن وعينين داكنتين، عمره يتراوح بين 40 و 45 سنة يرتدي سروالاً ذا طراز عسكري وبه جيوب متعددة. «ضربني وداس على وجهي بينما كنت معلقاً... وذات مرة أحضر معه امرأة مترجمة، وأنا واثق من أنها إما أمريكية أو بريطانية. فقد تحدثت بلغة عربية مكسَّرة. كان شعرها داكناً، وفيه بعض الحمرة، وقد ربطته بنفس الطريقة التي كانت جميع النساء المحققات يربطن شعرهن».

بعد مرور عدة ساعات كما بدا له، اقتيد خالد إلى غرفة مقسَّمة بقواطع خشبية إلى «صناديق صغيرة»، ويوجد باب في طرف الغرفة التي تشبه الصندوق، وبالكاد يمكن الاستلقاء فيها في وضع منحنٍ.[15] في هذه المرة وخلال إقامته في أبو غريب، كان يُجلب إلى هذا المكان في الفترات الفاصلة بين الجلسات، ولكنه وجد أنه يتعذر عليه الحصول على قسط من الراحة لأن الحراس كانوا يركلون الباب أحياناً أو يقذفون الماء والطعام إليه. «كان شيئاً جافاً، ليس طعاماً حقيقياً، لم يكن مطبوخاً أو سائلاً، ولذا كان قاسياً على الأكل. لقد كانوا يفعلون ما يُبقينا على قيد الحياة حتى جلسة الاستجواب التالية ليس إلا».

عند انبلاج فجر يومه الثاني في أبو غريب، اقتيد خالد المقطري من «صندوقه»، عارياً ومصفَّداً. وعندما طلب الذهاب إلى المرحاض، قال إنهم جرُّوه من قدميه في ممر ضيق، حيث كان رأسه يرتطم بجانبي الممر قبل أن يعيدوه إلى «غرفة التعذيب». وكان المترجم العراقي موجوداً، بالإضافة إلى ثلاثة رجال يرتدون «الفوتيك» والمحقق النيويوركي، الذي بدأ باستجوابه حول البيوت التي أقام فيها أثناء إقامته في الموصل والفلوجة. لقد قاسى آلاماً مبرحة ولم يكن قادراً على التركيز. وقال إن المحقق عرض عليه أن يوقع له ورقة يعِده فيها بعدم العودة إلى تعذيبه إذا أجاب عن أسئلته. وقال خالد لآسريه إن مثل تلك الورقة لا معنى لها لأن باستطاعتهم تمزيقها في أي وقت.

طوال ذلك اليوم واليوم التالي، كان يتم إدخاله إلى «غرفة التعذيب» وإخراجه منها، ولم يزل عارياً ومصفَّداً، ولم يُسمح له بالنوم لمدة تزيد على بضع دقائق في كل مرة في «الغرفة الصندوق». ويصف خالد كيف تم تبليل جسده بالماء مراراً وتكراراً ووضعه أمام مكيف الهواء، إلى أن عجز عن الكلام تماماً لأن أسنانه كانت تصطك بشدة من دون أن يستطيع السيطرة عليها، ثم انهار. وأحضر المحققون له شاياً ساخناً، وقالوا له إنهم سيحضرون له ملابس إذا أجاب عن أسئلتهم. عندئذ بدأ خالد المقطري يخبرهم عن البيوت التي أقام فيها، فأحضروا له قميصاً مقلَّماً طويلاً. «لقد غطاني القميص، ولكن ليس تماماً». وفور ارتدائه القميص اقتادوه إلى طائرة مروحية وأعادوه إلى الفلوجة.

ركب المروحية ويداه مكبَّلتان ومرفوعتان فوق رأسه. وكان جلد رسغيه قد تمزق أصلاً. وفي الفلوجة وضعوه في عربة صغيرة بيضاء مضروبة ووسخة كي تبدو وكأنها مركبة مدنية، ولكن فيها آلة تصوير مخفية من الخارج. وقد تم تقييده بأرضية المركبة بين مقعدين. كان هو المعتقل الوحيد في المركبة، وكان السائق عراقياً ومعه مترجمان مسلحان بأسلحة أتوماتيكية. كذلك كان المحقق ذو الشعر الأشيب موجوداً ويرتدي كوفية. «وأظن أن رتبته كانت عالية لأن جميع الآخرين كانوا يهابونه». كما كان معنا امرأة «أمريكية» ترتدي الحجاب. وكان مع كل من تلك المرأة والمحقق ذي الشعر الأشيب جهاز حاسوب محمول. «لقد حاولوا جميعاً أن يظهروا وكأنهم عراقيون عاديون». وقال خالد إن «نوافذ المركبة كانت مغطاة بستائر، بحيث لا يستطيع الناس رؤيتهم جيداً». وكان جهاز الحاسوب المحمول يلتقط صوراً من آلة التصوير المثبتة خارج السيارة، كي يتمكن خالد من رؤية المكان الذي كانوا يقودون فيه السيارة من دون أن يرى ما هو خارجها مباشرة، ومن دون أن يتمكن أحد من رؤيته. وعندما مروا بجانب المنـزل، أشار إليه خالد، ووضعوا عليه علامة على الشاشة، وقالو له «إننا سوف نهتم به».

أُعيد المقطري إلى أبو غريب، حيث تم تجاهل الوعد بتعذيبه ثانية. وعند الغسق جاءوا إليه وأخبروه بأنه تمت الإغارة على المنـزل الذي أراهم إياه، وأن جندياً أمريكياً قُتل. وقال إنهم بدأوا بضربه مرة أخرى، وكانوا يصرخون قائلين إنه متواطئ في مقتل شخص أمريكي، واتهموه بأنه تآمر مع الأشخاص الموجودين داخل المنزل. حاول مناقشتهم، سائلاً: «كيف يتسنى لي أن أعطيهم معلومات وأنا هنا معكم؟»

مرة أخرى، تم تعريته من ملابسه وضربه وتبليله بالماء البارد، وتسليط مكيف الهواء عليه. ثم اقتيد إلى منطقة خارجية مغطاة بالحصى وأمروه بعبورها. كان عليه أن يزحف عليها بسبب الأغلال والاصفاد في يديه ورجليه. وكانت الحجارة تحفر في يديه وركبتيه. وعندما وصل إلى منتصف المسافة، أحضروا الكلاب. جاءت ثلاثة كلاب من ثلاث جهات مختلفة. كان الجو بارداً، وخالد المقطري عارياً ومبتلاً ومرتعشاً. «جاءت الكلاب ووضعت أنوفها على جسدي مباشرة وأطلقت أصواتاً مرعبة. لم يكن لي حول ولا قوة كي أدافع عن نفسي، ولا حتى أية ملابس. وفيما بعد فكرتُ في أنها لا بد أن تكون مدربة تماماً لأنها أطلقت أصواتاً مرعبة وكشرت عن أنيابها فقط. لقد كانت مخيفة للغاية لأنني لم أكن أعرف أبداً أنها لن تنهشني. ولا أزال أرى كوابيس في نومي حتى الآن».

ووفقاً لأقوال خالد المقطري، فقد ظل المحققون يطلبون منه الاعتراف بضلوعه في عمليات مناوئة للولايات المتحدة، ولكنه أخبرهم بأنه ليس لديه شيء يعترف به. «ثم أعادوني وأوسعوني ضرباً وتعذيباً إلى أقصى درجات الاحتمال، إلى أن بدأوا يقتنعون بأنني لا أستطيع أن أقول لهم شيئاً عن العمليات. ولذا سألوني عن المنازل في الموصل. وهددوني أثناء الاستجواب بأنهم سيحضرون الموساد واليهود ليغتصبوني، كما هددوني أحياناً بتسليمي إلى الشيعة.[16] وبينما كنت أرتجف من الماء، أحضروا مصابيح كهربائية شديدة الإضاءة تشبه كرات القدم، وسلطوها على وجهي مباشرة إلى أن أُغمي عليَّ أخيراً». ثم أُعيد إلى أحد «الصناديق» وقال له الحراس: «هذه المرة سندعك تنام لمدة ساعة كاملة إذا دللتنا على المنازل في الموصل». وقال خالد إنه كان في أمسِّ الحاجة إلى ساعة نوم إلى حد أنه وافق على المحاولة، ولكنه شعر أن الأمر لم يستغرق سوى بضع دقائق قبل أن ينقلوه إلى الموصل بطائرة مروحية.

في الموصل وُضع في مركبة من نفس النوع كتلك التي وضعوه فيها في الفلوجة، وكان فيها الرجل ذو الشعر الأشيب نفسه والمرأة نفسها التي ترتدي الحجاب، بالإضافة إلى اثنين من «الأمريكيين»، أحدهما كان يقوم بدور السائق ويرتدي ملابس عراقية. وفي الموصل شاهدهم المقطري وهم يركِّبون آلة التصوير في المركبة، وتبيَّن له كيفية عمل النظام. وبعد أن عثر على المنزل وحددوا موقعه على الشاشة، طرحوا عليه عدة أسئلة حول المنزل وحول مواقع الغرف داخله.

وفي اليوم التالي لعودته إلى أبو غريب، تم تجريده من ملابسه وإعادته إلى غرفة الاستجواب، حيث استؤنف التعذيب. واتهموه هذه المرة بأنه لم يخبرهم بوجود مخبأ للأسلحة في منـزل الموصل. وحاول أن يقول لهم إنه لم يذهب إلى ذلك المنـزل منذ أربعة أشهر، وبالتالي لا سبيل لمعرفة ذلك، ولكنهم بدأوا بتعذيبه مرة أخرى وسؤاله عن منـزل آخر في العامرية، وهي منطقة تقع في غرب بغداد، حيث قضى بضع ساعات عند وصوله إلى العراق.

أبلغه المحققون هذه المرة بأنه سيذهب مع «البريطانيين» لتحديد موقع المنـزل. وفي ذلك المساء، جاء فريق تعتقد منظمة العفو الدولية أن من المرجح أن يكون أفراده «من القوات الخاصة للمملكة المتحدة»، وأخذوه من الحجز الأمريكي. كان المحقق بريطانياً، ولكنه يتكلم العربية بطلاقة. وقال خالد إن عينيه خضراوان ويرتدي كوفية وملابس سوداء. وقد كانت عملية البحث هذه أقل تقنية من تلك العمليات التي ذهب فيها في عربة المراقبة الأمريكية. فقد وُضع خالد المقطري في المقعد الخلفي لسيارة جيب سوداء لا تحمل علامات، وقُيِّد بالمحقق، بينما كان السائق ورجل آخر يجلسان في الأمام، وكلاهما غربيان ومسلحان. وأحس خالد أن السائق هو الضابط المسؤول. خرجوا به من أبو غريب واجتازوا بوابة عليها حارس، واتجهوا إلى المدينة. لقد خرجوا في ساعة متأخرة من الليل، ولم يكن في الشوارع سوى عدد قليل من الناس. وقال إنه لم يكن يرى جيداً، ولم يكن يعرف المنطقة، ولم يستطع العثور على المنـزل. وخشي أن يضربوه، ولكن عندما اتَّضح لهم بأنه لا يستطيع تزويدهم بالمعلومات التي طلبوها، أعادوه إلى أبو غريب. ولدى عودته، هزَّ السائق رأسه للمحققين الأمريكيين بمعنى «لا». شعر خالد بأن السائق كأنما كان يخبرهم بأن المهمة التفتيشية فشلت، وبأنه لم يتعاون معهم.

وقال خالد المقطري إن فريق القوات الخاصة البريطانية لم يسيئوا معاملته، مع أنه كان واثقاً من أنهم كانوا يعلمون بأنه تعرض للتعذيب. وقال إنه كان قد أُحضر إليهم من «غرفة التعذيب» مباشرة، وهو متكور داخل بطانية مبتلة، وعلامات الضرب واضحة على جسده. ولكنهم لم يطرحوا عليه أي سؤال بشأن معاملته.

وقال بن غريفين، الجندي السابق في الوحدة الخاصة في سلاح الجو البريطاني، الذي كان مركزه في بغداد في مطلع

عام 2005، لمنظمة العفو الدولية، إن سَرية تابعة للوحدة الخاصة في سلاح الجو عملت ضمن مجموعة بريطانية وأمريكية مشتركة من القوات الخاصة في بغداد، وكانت تقوم بعمليات المراقبة والاستخبارات ضد المتمردين والمقاتلين العرب الأجانب منذ بدء الاحتلال.[17] وقال إن المجموعة كانت تتبادل المعلومات، ولم يكن أمراً غير عادي أن يأخذ فريق من الوحدة الخاصة في سلاح الجو سجيناً من حجز الولايات المتحدة مباشرةً في مهمة تفتيشية من النوع الذي وصفه خالد المقطري. وأوضح أن سرية الوحدة الخاصة نفذت عمليات اعتقال خاصة بها. وكانت السرية تضم عدداً من المتحدثين بالعربية، ولذلك كانت قادرة على إجراء تحقيقات تقييمية في الميدان، بينما كان يتم جلب معتقلين آخرين إلى القاعدة لمزيد من الاستجواب. ولم يكن لدى الوحدة الخاصة لسلاح الجو مركز احتجاز خاص بها. وإذا شعروا بأن المعتقل يمكن أن يكون له قيمة استخبارية إضافية، فإنه كان يُعاد إلى حجز الولايات المتحدة. وكقاعدة عامة، لم يكن جنود الوحدة الخاصة يشاركون في عمليات الاستجواب. وقال غريفين إن التحقيقات كانت تتم «خلف الأبواب الموصدة». بيد أنهم كانوا على علم بالأساليب التي يُحتمل أن تُستخدم ضد الأشخاص الذين يرسَلون إلى أبو غريب لمزيد من الاستجواب.

وعند اقتراب نهاية الأسبوع الأول لوجوده في الحجز، حضر طبيب وفحص جراحه وأعطاه مضادات حيوية وأقراصاً لتسكين الألم. فقد كانت أضلاعه وظهره ورجلاه مصابة برضوض شديدة، وكان يبصق دماً، وأُصيب رسغاه بجروح عميقة بسبب القيود. وقد جاء المترجم العراقي مع الطبيب. ويتذكر خالد قائلاً: «لقد تصرف بأدب جم واهتمام، وقال عبارات من قبيل «أوه! إنني أعجب كيف حصل لك كل هذا؟» مع أن ذلك المترجم كان موجوداً طوال الوقت تقريباً ويعرف جيداً أسباب تلك الجروح». وقد سأل الطبيب خالد المقطري عن كيفية إصابته بتلك الجروح، ولكنه خاف من الإجابة عن سؤال الطبيب بحضور المترجم.

وبعد مرور تسعة أيام على اعتقاله، يتذكر خالد فيقول: «جاء أحد المحققين وقال لي: 'الموساد والاستخبارات المركزية بانتظارك'، ثم وضعوني في غرفة صغيرة مظلمة، حيث كنت مجرداً من ملابسي وأرتجف وأصرخ». وبعد أن تُرك لوحده في الظلام، بدأ خالد المقطري بالهلوسة: «جاءني شخص يتحدث بلهجة عراقية، وسألني عما إذا كنت أريد ماءً. وظننتُ في البداية أن الزائر رجل، ولكنه تبين أنه امرأة. ناولتني شُربة ماء وطلبت مني أن أقرأ القرآن ثم اختفت. كانت أحلامي كوابيساً. كنت أسمع دائماً صراخ شخص ما، وحلمتُ بأشياء غريبة، كالكلاب، طوال نصف الساعة التي كانوا يسمحون لي بالنوم فيها. ولا أزال أرى تلك الكوابيس».

قام إريك فير، وهو محقق متعاقد سابق كان يعمل في أبوغريب في يناير/كانون الثاني 2004، بمراجعة رواية خالد المقطري بشأن معاملته هناك. ومع أنه لم يؤيد جميع التفاصيل التي أوردها المقطري – أشار إلى أنه لم يشاهد أي معتقل معلقاً في وضع مقلوب من قدميه – فقد قال لمنظمة العفو الدولية: « لقد انكببتُ على هذا التقرير آملاً في العثور على أخطاء جوهرية ومبالغات صارخة. ولكنني، ويا لَعار هذه الأمة، لم أعثر عليها. إن الوقت الذي قضيته في أبو غريب والفلوجه لا يعطيني أية أدلة ملموسة لدحض العديد من الأمور التي تحدث عنها خالد».

ومع أن قوات الائتلاف كانت تتمتع بحق اعتقال المدنيين الذين يُشتبه في ارتكابهم أعمالاً جنائية، بما فيها التمرد، فإن المعتقلين يتمتعون بحق الحصول على المعاملة الإنسانية والإجراءات الواجبة، ومنها التسجيل لدى اللجنة الدولية للصليب الأحمر وتلقي زيارات منها. ولكن خالد المقطري لم يُسجَّل ولم توثَّق أية معلومات بشأنه ولم يُتهم بأية جريمة طوال وجوده قيد الاعتقال في أبو غريب.[18] ولم ير أي شخص من اللجنة الدولية للصليب الأحمر، كما لم يُسمح له بالاتصال بمحام أو بعائلته. «لم يقولوا لي شيئا عن تهمتي. سألوني عن المنازل وعن العراقيين وما إذا كنت أعرف أماكن اليمنيين

الآخرين، وأسئلة من هذا النوع، بالإضافة إلى أسئلة أخرى من قبيل: مَن الذين ينفذون العمليات الانتحارية 'لا بد أنك تعرفهم بالتأكيد، لابد أنك أحدهم'، وأشياء كهذه .. ولكنهم لم يقولوا لي متى سيطلقون سراحي. وقبل ساعات من مغادرتي، ربما قبل نصف يوم، قالوا لي أن أتوقع مجيء عناصر الاستخبارات المركزية. وبعد ست ساعات، أو أربع ساعات، جاءني «النينجا».

وفي إجراء شبيه بما وصفه لمنظمة العفو الدولية معتقلون آخرون نقلتهم وكالة الاستخبارات المركزية، حضر فريق مؤلف من ثلاثة أو أربعة أشخاص متشحين بالسواد الكامل ويرتدون قفازات وأقنعة سوداء، لتحضير خالد المقطري للرحيل. فألبسوه سروالاً داخلياً وجوارب وبنطالاً قصيراً وقميصاً بلا أزرار، ثم غطوا عينيه وأغلقوا أذنيه بالقطن وثبتوه بقوة بشريط قبل أن يضعوا قناعاً على رأسه ووجهه، مع سماعات مانعة للصوت. وقال خالد: «إنهم لا يتكلمون، لا ينبسون ببنت شفة، شأنهم شأن النينجا في السجون السرية».[19] ومن الواضح أنهم يتمتعون بخبرات كبيرة. إنهم يعرفون ما يفعلون. ولكل منهم دور محدد يضطلع به. أعني أنني لو أردت أن أرتدي ثيابي بنفسي، لما تمكنتُ من القيام بذلك بهذه السرعة».

وأضاف المقطري يقول: «عندما يضعون السلاسل أو يفكونها، فإنهم يمسكون بك بقوة وخشونة، كي لا تتمكن من الفرار. لقد كانوا شداداً غلاظاً، وكان كل شيء مرعباً. حتى أنهم أغلقوا الأبواب بعنف كي يرهبوننا.لم أستطع رؤية شيء. كل شيء كان أسود مظلماً. إنهم لا يريدوننا أن نكون مرتاحين، وكانوا يريدون أن يضعونا في جو من الرعب طوال الطريق».

نُقل خالد إلى المطار على ظهر سيارة جيب أو شاحنة. وشعر أن سجيناً واحداً على الأقل، وربما اثنين، قد نُقل معه. ويعتقد أن المعتقل الآخر الذي نُقل معه إلى خارج العراق ربما يكون سعودياً واسمه أو لقبه خالد الشريف.[20] ففي أبو غريب، كانوا قد عرضوا عليه صورة تُظهر خالد الشريف في العراق. وفي أفغانستان فيما بعد، عرضوا عليه صوراً أخرى للشريف، التُقطت له داخل مركز الاعتقال هناك.

ووصف الطائرة التي أقلته إلى أفغانستان بأنها طائرة صغيرة وسريعة وهادئة، وبالكاد كان يسمع صوت محركاتها عبر السماعات. ولم يسمع رجَّات تُذكر من المحركات سواء قبل الإقلاع أو بعده. وقد دخل الطائرة عبر سلم قصير من خمس درجات تقريباً. وقاده ذلك، بالإضافة إلى قرب المسافرين الآخرين منه، إلى الاستنتاج بأنها كانت طائرة صغيرة. وقال إن «تلك الطائرة كانت حديثة ولطيفة. ومع أنني كنت مغطى، فقد شعرت بأن الأرضية كانت ناعمة جداً وأشبه بسجادة. وقد سقطتُ عليها فور دخولي الطائرة».

وقال إنه استلقى على الأرض لأنه كان يقاسي آلاماً مبرحة من جراء الضرب. «بل إنني أعتقد أنهم خافوا أن أكون ميتاً أو ما شابه، لأنهم أحضروا أجهزة لقياس الأكسجين وضغط الدم». ومهما كانت وضعية جسمه التي يتقلَّب عليها، فإن الألم كان مبرحاً إلى حد أنه كان يمنعه من النوم فترة طويلة، وقال إنه إذا تحرك، كان شخص ما يركله. «في البداية اعتقدتُ أنني وجت مكاناً استلقي فيه، ولذا أردت أن أنام، أردت أن أرتاح فقط لأنني كنت أقاسي الآلام من رأسي إلى أخمص قدميَّ، ولكنني لم أستطع النوم بسبب شدة الألم. كانت يداي مقيدتين خلف ظهري، وإذا حاولت تحريكهما لتخفيف الألم، كانوا يركلونني».

في الفترة التي كان فيها خالد المقطري معتقلاً، كانت القوات الأمريكية في العراق ملزمة بموجب اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، التي تنص المادة 49 منها على حظر نقل الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة.[21] إن الترحيل أو النقل غير القانوني أو الحبس غير القانوني، فضلاً عن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة اللاإنسانية، التي تشكل انتهاكاً لاتفاقية

جنيف، تعتبر جرائم حرب، وينبغي المقاضاة عليها بهذه الصفة بموجب قانون الولايات المتحدة والقانون الدولي.[22] وبالإضافة إلى ذلك، فإن القانون الدولي لحقوق الإنسان ينطبق حتى في أوقات الحرب.

وكتب رئيس مكتب الاستشارات القانونية السابق في وزارة العدل الأمريكية، بعد إشغاله منصبه في أكتوبر/تشرين الأول 2002 مباشرةً، أن ألبيرتو غونزاليس، مستشار البيت الأبيض في ذلك الوقت، أبلغه بأن الإدارة الأمريكية بحاجة إلى مشورة قانونية بشأن ما إذا كانت اتفاقية جنيف الرابعة «تحمي الإرهابيين في العراق أم لا».[23] ويؤكد جاك غولد سميث، المساعد السابق لوزير العدل، بأنه «عند نهاية الأسبوع الأول من إشغالي لمنصبي، توصل المحامون المحيطون بالحكومة إلى إجماع مفاده أن الاتفاقية تحمي جميع العراقيين، بمن فيهم أعضاء تنظيم القاعدة أو أي مجموعة إرهابية أخرى، ولكنها لا تحمي إرهابيي القاعدة ممن ينتمون إلى بلدان أجنبية ودخلوا العراق بعد الاحتلال... وقد وافقتُ على ذلك الرأي».[24]

بعد بضعة أشهر، كتب غولد سميث، مساعد وزير العدل، مذكرة إلى ألبيرتو غونزاليس ووزعها على رؤساء المحامين في كل من وكالة الاستخبارات المركزية ووزارة العدل ووزارة الدفاع ومجلس الأمن القومي. وتتضمن مسودة المذكرة المؤرخة في 19 مارس/آذار 2004 «توضيحاً للتوجيهات المؤقتة التي صدرت في أكتوبر/تشرين الأول 2003 فيما يتعلق بالسماح بنقل «أشخاص محميين» معينين من المعتقلين في أراض محتلة إلى أماكن خارج البلاد[25] [بموجب المادة 49 من اتفاقية جنيف الرابعة]». وخلصت المذكرة إلى أن بإمكان الولايات المتحدة «اتساقاً مع المادة 49»: (1) أن تُبعد من العراق بموجب قانون الهجرة المحلي «أشخاصاً محميين» من «الأجانب غير الشرعيين»؛ (2) «نقل أشخاص محميين (سواء كانوا أجانب غير شرعيين أم لا) من العراق إلى بلد آخر بهدف تسهيل الاستجواب، ولمدة قصيرة لكن محددة»، مادام الشخص المعني لم «يُتهم بارتكال جرائم» بمقتضى مضمون المادة 76 من الاتفاقية.

أما الدور الذي يمكن أن يكون هذا الرأي قد لعبه في نقل خالد المقطري من العراق فإنه يتعذر تحديده، وذلك بسبب السرية التي تحيط بعمليات وكالة الاستخبارات المركزية فيما يتعلق ببرنامج نقل وتسليم المعتقلين واحتجازهم واستجوابهم، ولكون معظم الوثائق المتعلقة بهذا البرنامج لا تزال سرية. وكتب جاك غولد سميث يقول إنه من جانبه لم يكمل مذكرة مارس/آذار 2004، وإن المذكرة «لم تصبح نافذة ومعمولاً بها، ولم يُستند إليها لنقل أي شخص إلى خارج العراق».[26] ويضيف قائلاً: إنني لم أكن أعلم ما إذا كان طلب المشورة القانونية بشأن نقل سجناء عراقيين إلى خارج العراق لاستجوابهم مرتبطاً ببرنامج أوسع نطاقاً، وهو برنامج نقل وتسليم المعتقلين بصورة غير قانونية أم لا. ولكنني أعرف أنه لم يكن بالإمكان الاستناد إلى مسودة الرأي لإساءة معاملة أي شخص، ليس لأنها لم تُستكمل قط فحسب، وإنما لأنها نصت على أن أشكال الحماية التي تنص عليها اتفاقية جنيف الرابعة يجب أن ترافق الشخص إلى خارج العراق».[27]

وسواء خلصت السلطات الأمريكية إلى نتيجة مفادها أن جنسية خالد المقطري والاشتباه في ضلوعه مع تنظيم القاعدة يجعلانه شخصاً غير محمي بموجب اتفاقيات جنيف، أو اعتبرت الرأي الذي تم تعميمه في مسودة المذكرة التي أصدرها مكتب المستشار القانوني بمثابة ضوء أخضر لنقله من العراق إلى أفغانستان عبر البرنامج السري لوكالة الاستخبارات المركزية، فإن المحصلة أن سلوكهم والمعاملة التي تلقاها شكَّلا انتهاكاً للقانون الدولي. وعلاوة على ذلك، فإنه في الوقت الذي لم توجه السلطات الأمريكية أية تهمة إلى خالد المقطري، فإن روايته بشأن المعاملة التي لقيها على يدي الحكومة الأمريكية، تشير إلى الجرائم التي ارتُكبت ضده، والتي لم يُحاسب عليها أحد. إن ثمة قضية ينبغي مساءلة السلطات الأمريكية عنها.

من «الموقع الصلب» إلى «الموقع الأسود»: حجز السي آي أيه في أفغانستان

طائرة غولف ستريم v التي تشغلها وكالة المخابرات المركزية، والمعروفة على نطاق واسع بأنها تُستخدم لنقل معتقلي الوكالة، ومن بينهم خالد المقطري. وكانت الطائرة مسجلة تحت رقم N379P في فبراير/ شباط 2000 باسم شركة «بريمبير إغسيكيوتيف ترانسبورت سيرفيسيز»، وهي شركة واجهة لوكالة المخابرات المركزية؛ وسُجلت تحت رقم N8068V في بداية عام 2004 ؛ ثم سجلت مرة أخرى تحت رقم N44982 في ديسمبر/كانون الأول 2004 باسم شركة «بايرد فورين ماركيتنغ»، وهي شركة وهمية سُجلت في عام 2003.

حصلت منظمة العفو الدولية على سجلات الطيران التي تثبت صحة ما ورد في ذكريات خالد المقطري، على الأقل فيما يتعلق بأن طائرة نفاثة من طراز غولف ستريم v تديرها شركة تعمل كواجهة لوكالة الاستخبارات المركزية، ومعروفة على نطاق واسع بأنها تُستخدم لنقل معتقلي وكالة الاستخبارات المركزية،[28] قد غادرت مطار بغداد الدولي في 21 يناير/كانون الثاني 2004، أي بعد مرور تسعة أيام على اعتقال خالد المقطري متجهةً إلى مطار خواجا رواش في كابول. وقال خالد إنه نُقل بواسطة مركبة إلى مركز سري في أفغانستان، يُعتقد أنه قاعدة باغرام الجوية، ويشير إليها في جميع مقابلاته على أنها باغرام.[29] وقد أخبره المعتقلون الآخرون في أفغانستان فيما بعد بأنه وصل في الوقت نفسه تقريباً الذي وصل فيه سجينان آخران.[30]

لقد جاء وصوله إلى مركز الاعتقال الجديد وفقاً لنمط مألوف بالنسبة لمنظمة العفو الدولية. فقد أُرسل إلى طبيب أو موظف طبي، أخذ منه عينة دم وعينة بول، والتُقطت صور لجسده العاري، وتم تسجيل الجروح والعلامات في رسم توضيحي. وكانت هذه العملية قد وُصفت لمنظمة العفو الدولية من قِبل معتقلين سابقين في المواقع السوداء.[31] «شعرتُ أنهم كانوا يُجرون لي فحوصاً مكثفة جداً، لأنهم كانوا خائفين من أنني ربما سأموت إذا انهالوا عليَّ بمزيد من الضرب». ثم أعطوه قميصاً أزرق وسروالاً، وأُرسل إلى رجل قيل له إنه طبيب نفساني.

قال خالد إن جميع موظفي السجن كانوا يرتدون ملابس سوداء، وكان الحراس يرتدون قفازات وأقنعة، لكن الموظفين الطبيين لم يكونوا يخفون وجوههم. ووصف الطبيب النفساني بأنه «أمريكي» أبيض، قصير وبدين، يرتدي نظارات وشعره أسود خفيف مسرَّح إلى الخلف من الجانبين، وعمره بين 40 و 45 عاماً. كما أن الطبيب النفساني نفسه هو الذي عالج خالد المقطري في السجن السري الثاني، وكان موجوداً خلال بعض عمليات الاستجواب.[32] «قال لي إن حالتي سيئة بسبب خوفي من الكلاب». ثم أخبره الطبيب أن «بيده أن يجعل ذلك المكان أفضل أو أسوأ ... فإذا تعاونت مع المحققين، فإنهم سيعطونك سجادة صلاة وقرآناً، وإلا فإنك ستكون في وضع أسوأ مما كنت فيه في الماضي».

وُضع خالد المقطري في زنزانة صغيرة قريبة من الحمام، ومكث فيها نحو أسبوعين قبل نقله إلى زنزانة أكبر في الردهة نفسها. وداخل الزنزانتين ثُبتت آلات تصوير شعر أنها ترصد جميع حركاته وسكناته، وحتى في الظلام كان يرى الضوء الأحمر وهو يتحرك جيئة وذهاباً. وظل في البداية مكبَّلاً ومصفَّداً، وظلت الزنزانة غارقة في العتمة طوال الأيام الأربعة أو الخمسة الأولى. وكانت هناك أصوات تُبثُّ عبر سماعة داخل الزنزانة. ووصف خالد تلك الأصوات بأنها «لم تكن نوعاً من الموسيقى وإنما ضجيج صاخب لتخويفي، مثل ما يحدث في أفلام الرعب. إنك عندئذ تشعر بنبض بشراييك وتصبح عصبياً. لقد كنتُ عصبياً طوال الوقت الذي قضيته في الغرفة. وكلما اعتقدتُ أنني بدأت أعتاد عليها، كانوا يغيرونها. كنت خائفاً. لم تكن هنالك كلاب، وإنما ضجيج. وكلما حاولت النوم، كانوا يطرقون الباب بعنف وبصوت عال. كان هناك صراخ وموسيقى.

«كانت هناك نافذة معدنية في الزنزانة، ولكن لا يدخل عبرها ضوء. كانت النافذة داخل المبنى وليست في الواجهة الخارجية، وكانت قريبة من الأرض، وكنت أسمع الحراس وهم يمرون من جانبها، ولكن معظمها مغطى بكرتون، ومنها كانت تدخل الفئران والنمل».

احتوت الزنزانة على ما وصفه خالد بأنه دلو بلاستيكي كبير رمادي اللون للتبول فيه، وهو شبيه بالمراحيض البلاستيكية المحمولة التي استُخدمت في باغرام قبل تركيب مراحيض المياه الجارية للجنود في عام 2003. [33] «كان الدلو يحتوي على كمية من الماء في الجزء السفلي، حيث يجلس عليه المعتقل ليتبول، ثم يغطيه». وقد قال معظم بيغ، الذي كان

محتجزاً في باغرام طوال عام 2002 تقريباً، لمنظمة العفو الدولية، إنه تم تزويده بمرافق مشابهة منذ يوليو/تموز 2002، وأضاف يقول إن المرحاض كان متحركاً ومعداً لهذا الغرض، مع وجود مقعد مرحاض تقليدي وغطاء.[34]

الاستجواب والتعاون

بعد وصول خالد المقطري بيومين، جاء الحراس واقتادوه كي يرى محققاً «طويل القامة نحيلاً». وقد أعطاه ذلك المحقق خبزاً وتونا. وقال خالد إن «هذه كانت طريقتهم المتبعة؛ فعندما يريدون التحدث معك، فإنهم يعطونك طعاماً». وقد أوضح خبراء في برنامج وكالة الاستخبارات المركزية، بحسب مجلة «نيويوركر»، أن منح الطعام ومنعه واختلاف كميته يعتبر جزءاً من «الترسانة النفسية» المتوفرة لدى المحققين. «إنها جميعاً تُقاس لتنمية الاعتماد عليهم».[35]

سأل خالد المقطري عن مكان وجوده، فأجابه المحقق بأنه «في مكان يمكنك الخروج منه، ولكن هناك آخرين لن يمكنهم الخروج منه أبداً، ولذا عليك أن تختار أيهما تريد». ثم سأله المقطري: «ماذا فعلت؟»، فأجاب المحقق: «كنت في العراق، وربما تعرف بعض المقاتلين العرب، ولكنك لم تخبرنا بذلك، أو ربما تعرف بعض الانتحاريين والذين ينفذون العمليات الانتحارية».

كان الاستجواب يجري كل يوم تقريباً في وقت ما بعد الظهر، حيث كان يأتي الحراس إلى الزنزانة، وكان يتوجب على خالد أن يقف بعيداً عن الباب عند دخولهم. ثم يتم تقييد يديه ويوضع قناع على رأسه ووجهه ويُقتاد إلى غرفة الاستجواب، حيث يُنـزع القناع، وتبقى القيود.

كان جميع المحققين من الولايات المتحدة، ويستخدمون مترجمين فوريين. وكان المترجمون يعملون بالتناوب، بحيث لم يكن يرى المترجم نفسه لأكثر من أسبوع في كل مرة. وقد قال محقق سابق لمنظمة العفو الدولية إن تلك «الممارسة الجيدة» تهدف إلى ضمان عدم تطوير علاقة تعاطف مع المعتقل من جانب المترجم. ولم يقابل خالد سوى مترجمين ذكور في أفغانستان. وكان المحققون يعملون بالتناوب كذلك، ولكن بشكل أقل تكراراً. وقال خالد إنه استُجوب من قبل المحقق الطويل النحيل لمدة أسبوعين تقريباً، ثم جاء بعده محقق آخر ذو عينين خضراوين أو زرقاوين. وكانت العادة المميزة هي ارتداء ما اعتقد خالد المقطري أنها قبعات سباحة أثناء الاستجواب. وفيما بعد، استجوبته امرأة قالت إن اسمها سارة؛ وكانت ترتدي نظارات وتغطي شعرها. وفي غرفة الاستجواب، كانت هناك منطقة خلف الستارة، يجلس فيها شخص آخر طوال الوقت. ولم يستطع خالد أن يرى من ذلك الشخص سوى قدميه.

وسأل المحقق الذي يرتدي قبعة السباحة عن موعد إطلاق سراحه، فقيل له: «ثمة ثلاثة أنواع من الأجوبة – هناك أشياء يمكننا أن نخبرك بها، وأشياء لا يمكننا أن نخبرك بها، وأشياء نحن أنفسنا لا نعرفها، وهي أمور يقررها المسؤولون الكبار فقط».

كان المحققون يريدون معرفة كل شيء. «أرادوا معرفة كل تفصيل من تفاصيل حياتي، منذ يوم ولادتي حتى لحظة اعتقالي. فسألوني عن أماكن دراستي وترحالي وعمن تحدثتُ معهم. أعني أنهم أرادوا كل شيء بالتفصيل الممل: إخواني وأخواتي، أسماؤهم وتواريخ ولاداتهم وأسماء أزواجهم وزوجاتهم وأطفالهم، والداي وأعمامي وأخوالي وأصدقائي، والأشخاص الذين التقيتهم في حياتي. وبالطبع عرضوا عليَّ عدة صور لأشخاص، بعضهم في خليج غوانتنامو كما تدل عليهم ملابسهم. وكانوا يسألونني: هل تعرف هذا الشخص وذاك الشخص؟ فإذا عرفتُ أحدهم، كانوا يتحدثون عنه لبعض الوقت إذا كان مهماً بالنسبة لهم. أما إذا لم يكن كذلك، أو إذا كان ميتاً أو قتيلاً، فإنهم يمرون على ذكره بسرعة».

«هذا هو أسلوبهم في الاستجواب: في المكان الأول [أبو غريب] يسومونك سوء العذاب، حتى إذا نُقلتَ إلى مكان جديد وتحسنتْ معاملتك فيه، تشعر بأنهم لطفاء جداً. ولكنهم في المرحلة الأولى سألوا عن أمور مهمة، من قبيل بيوت المقاتلين. وفي الأشهر الثلاثة وبضعة أيام التي قضيتها في باغرام طلبوا مني أن أحكي قصة حياتي كلها عدة مرات. وفيما بعد، في المعتقل السري، طرحوا الأسئلة نفسها مرات ومرات وبطرق مختلفة، كي يتأكدوا من أنني أقول الحقيقة».

وقال خالد المقطري إنه سمع في بعض الأحيان صراخ المعتقلين وبكاءهم. فذات مرة، اقتيد المعتقل القابع في الزنزانة المجاورة، واسمه عدنان الليبي، حيث غاب مدة ثلاثة أيام، واعتقد خالد أنهم ربما نقلوه. «ولكنني سمعت موسيقى صاخبة للغاية قادمة من غرفة الاستجواب، وعجبتُ كيف يستطيع الأمريكيون تحملها. وعندما أُعيد عدنان إلى زنزانته، كان متعباً وغير قادر على الحركة أو الكلام، وقال: 'كنت في ذلك المكان معلقاً، وكانوا يضربونني، وكانت الموسيقى الصاخبة تصمُّ الآذان، وهم يستجوبونني'». وقال محمد باشميله، الذي كان محتجزاً في مركز الاعتقال نفسه وفي الوقت نفسه، إنه سمع صرخات عدنان الليبي وهو يتعرض للتعذيب في غرفة الاستجواب.[36]

الرعاية الطبية

يقول خالد المقطري إنه عند وصوله إلى أفغانستان، كان يعاني من نزيف داخلي ورضوض شديدة وآلام مبرحة مستمرة. ومع أنه رأى طبيباً التقط صوراً له وسجَّل إصاباته، فقد مرت عدة أسابيع قبل أن تُقدم له أية معالجة طبية. ويعتقد أن توفير الرعاية الطبية كان مرتبطاً بدرجة تعاونه خلال الاستجواب، فقال إنهم «بدأوا بمعالجتي بعد فترة، عندما علموا أنني كنت أقول الحقيقة. بدأوا بمعالجة الكدمات والجروح. ثم أعطوني مرهماً ومينثول «فيكس» للتنفس. لقد أعطوني تلك الأشياء من أجل الاستجواب بالطبع. أعرف أن ذلك كان من أجل الحصول على معلومات. ودليلي على ذلك أنهم أخذوا «الفيكس» وكل شيء مني بعد أن حصلوا على المعلومات».

كذلك كان السماح بالخروج من الزنزانة لفترة قصيرة يتوقف على التعاون. فبعد أسبوعين «وبعدما حصلوا على المعلومات» اقتيد إلى ساحة خارجية وأُجلس على مقعد في مواجهة الجدار مباشرة، على بعد بضعة بوصات من الجدار. كان الجدار عالياً، لكن الهواء طلق.. وهناك لا يُسمح لك بتحريك رأسك ميليمتراً واحداً ذات اليمين أو ذات الشمال، ولا تستطيع البقاء لأكثر من 10 دقائق أو 15 دقيقة، لكنك تكون مقيداً بالسلاسل تماماً. ثم يغطون رأسك ويعيدونك إلى الزنزانة. ولا ينـزعون القناع عن رأسك إلا بعد أن تجلس في مواجهة الحائط.

في المرة الأولى رأيت بقايا ثلج وسمعت ضجيج سيارات.[37] لقد أحسست بالبرد، وكان المطر يهطل مدراراً. غالباً ما كنت أسمع صوت المطر في باغرام. أما فيما بعد، في السجن السري، فإنك لا تسمع شيئاً ولا ترى شيئاً ولا تحس بشيئ».

أوضاع الاحتجاز

كان الحراس يُحضرون الطعام إلى الزنازين، ولكنهم لم يكونوا يدخلونها إلا لاقتياد المعتقلين للاستجواب أو الاستحمام. وغالباً ما كانوا يدقون على الأبواب أو الجدران عند مرورهم. ومع أن ذلك يعني أنه لم يكن بوسع المعتقلين أن يناموا من دون مقاطعة، فإن الصوت القادم من آخر الممر كان بمثابة إنذار بأن الحراس قادمون. وبحسب خالد المقطري، فإن عدنان الليبي كان ينذرهم باقتراب الحراس، قائلاً: الثعلب هنا».

كان يُسمح للمعتقلين بالاستحمام مرة واحدة كل أسبوع لمدة خمس دقائق، مع أن الماء كان نادراً وبارداً: «كان هناك سخان، ولكنهم لم يشغِّلوه سوى مرة واحدة، عندما كانوا بحاجة إلى معلومات... أما أنا فلم أستطع الاستحمام لأنني كنت مريضاً».

مَن الذين كانوا في السجن السري؟

فور انتهاء التحقيق مع خالد المقطري كان يُعاد إلى زنزانته والقناع على رأسه ووجهه كي لا يرى أياً من المعتقلين الآخرين أو أية تفاصيل للمبنى الذي كان محتجزاً فيه. إن وضع النافذة الداخلية والأصوات التي يُحدثها قدوم الحراس من جميع جوانب الغرفة قاده إلى الاعتقاد بأن الزنازين كانت عبارة عن هياكل منفصلة تشبه الصناديق، وليست غرفاً، مع أن لها جدراناً شبيهة بزنازين السجن العادية. ومن خلال الأحاديث التي كان يستمع إليها من المعتقلين الآخرين الذين يمكن أن يتحدثوا أثناء فترات انقطاع الموسيقى أو المؤثرات الصوتية، استنتج أن ثمة صفَّان من الزنازين، يتألف كل منهما من 10 زنازين. ولم تكن فترات الانقطاع لتزيد على بضع ثوان، إلا في حالة توقف المولدات عن العمل. بيد أن خالد المقطري يرى أن تلك الفواصل القصيرة كانت بالنسبة للمعتقلين المعزولين والمحرومين من أي نوع من التواصل، «أشبه بحياة كاملة».[38]

مكث خالد المقطري في الزنزانة 19 قرابة أسبوعين. وخلال الأيام القليلة الأولى، كانت الموسيقى في غرفته صاخبة بشكل مخيف، ولكنه خلال الفاصل سمع صوتاً ينادي باللغة العربية على سجين اسمه «رباعي». «وقد سُررتُ لسماع ذلك، لأنني أدركتُ أنني لم أكن مسجوناً لوحدي». ثم سمع الصوت نفسه ينادي على «معاذ» و«نسيم» و«مروان، وحازم». وعرفت لاحقاً أن الشخص الذي كان ينادي هو عدنان الليبي، فقد كان صوته جهورياً. وظل يقول: 'رقم 19، تحدثْ إلينا، يا رقم 19'، ولكنني لم أكن أعرف وقتئذ أن رقم 19 هو أنا».

«كان عدنان دائماً ينادي على الآخرين، ودائماً يحاول معرفة الموجودين هناك، ومَن هو الجديد منهم. في البداية شعرت بالخوف، ولم أعرف أنه كان يناديني. ولم أستطع الاقتراب من الباب، فقد كنت مقيداً بالنافذة. وبعد أيام فكوًّا قيودي، مما سمح لي بالاقتراب من الباب. وهناك سمعت الصوت ينادي مرة أخرى 'رقم 19، رقم 19'، وفي هذه المرة قلت لهم من أنا، فرددوا عبارة «الله أكبر». وأخبرني عدنان أن هناك الآن ستة يمنيين، كان رياض الشرقاوي من تعز، وعمير بن عطاش، شقيق خلاد، من المعتقلين الجدد. وقد قُبض عليهما في كراتشي وأرسلهما الأمريكان إلى الأردن. وقد قضى عمير 13 شهراً في الأردن، بينما قضى رياض نحو سنتين هناك، حيث تعرضا لتعذيب رهيب».[39]

وبعد نحو أسبوعين، نُقل خالد المقطري إلى الزنزانة 13، وهي مجاورة لزنزانة عدنان الليبي وأقرب إلى السجناء الآخرين. وبذلك تمكَّن من طرح بعض الأسئلة أثناء الفترات الفاصلة القليلة التي تتخلل الأصوات الصاخبة. وقد زوَّده عدنان الليبي وآخرون بمزيد من المعلومات حول السجناء الذين كانوا محتجزين هناك قبل وصول خالد المقطري. قالوا له إن ابن الشيخ الليبي نُقل قبل بضعة أسابيع، وإنه مكث هناك بضعة أشهر، بعد أن قضى فترة الصيف في «سجن من القرون الوسطى»، وقضى السنة السابقة في مصر.[40] كما قيل لخالد إن عبدالسلام الهيلا كان معتقلاً هناك في وقت سابق من عام 2003، وقد نُقل في وقت لاحق إلى غوانتنامو، حيث لا يزال يقبع هناك. وقال شيخ صالح الليبي، الذي نُقل إلى الزنزانة 20 في أبريل/نيسان، إنه كان قد احتُجز في موريشيسوس وتم تسليمه عبر المغرب، وإنه كان قد احتُجز سابقاً في زنزانة خارج هذه المجموعة، وفي أخرى تقع في نهاية الصف. أما اسمه الأول ومكان وجوده فهما غير معروفين.[41]

وقد احتُجز في هذا الموقع مؤخراً ما لا يقل عن ثلاثة معتقلين «من ذوي القيمة العالية»: فقد قال خلاد [توفيق بن عطاش]، وهو مواطن يمني، وعمار بلوشي [علي عبدالعزيز علي]، وهو باكستاني نشأ في الكويت، إنهما اعتُقلا في باكستان معاً؛ وأخبر رمزي بن الشيبة، وهو مواطن يمني، الآخرين أنه كان في «سجن في كابول»، ثم نُقل إلى الخارج لأن اللجنة الدولية للصليب الأحمر علمت بوجوده هناك، وحاولت رؤيته. وقيل إن المعتقلين الثلاثة قد نُقلوا إلى الخارج في سبتمبر/أيلول 2003، ثم ظهر مرة أخرى بعد ثلاث سنوات بين المعتقلين

الأربعة عشر الذين يعتبرون من «ذوي القيمة العالية» والذين نُقلوا إلى غوانتنامو. وذُكر أن اثنين من المعتقلين «ذوي القيمة العالية»، وهما مختار [خالد شيخ محمد] والحمبلي [رضوان بن عصام الدين] كانا محتجزين هناك في وقت سابق من العام.[42]

في الزنزانة 13 كان النور مشعلاً باستمرار. ورأى خالد المقطري على الجدار أسماء اثنين ممن تكهن بأنهما من نزلاء الزنزانة السابقين، وهما: بدر المدني وأبو ناصر القحطاني. وقال إنه أضاف إليهما اسمه ولقبه (فراس).[43]

ومن خلال الأحاديث التي أجراها مع عدنان الليبي وغيره من المعتقلين، بدأ خالد يرسم في ذهنه خريطة الأسماء، أو الألقاب على الأقل، وأرقام الزنازين الموجودة في الممر. واستطاع التحدث مع السجناء الأقرب إلى زنزانته، بيد أن أية رسائل أخرى كانت تُمرر عبر سجناء آخرين، واستطاع أن يندمج في تلك العملية، وأن يربط الخيوط.

«أظن أن رباعي قد يكون تونسياً، ولكنه كان بعيداً جداً؛[44] وحازم ليبي، ونسيم تونسي، وعدنان ليبي بالطبع، ومروان العدني يمني من عدن. وهو هنا الآن [يعني أنه هنا في اليمن]، وكذلك شوميلا [محمد باشميلة].[45] وأنا يمني بالطبع، وكذلك عمير بن عطاش ورياض هيثم الشرقاوي – كانوا يسمونه «رياض»– كما أن أبو مالك القاسمي هو يمني أيضاً. وهناك أبو أحمد، الذي كان يدعى أبو أحمد الماليزي. أما أبو معاذ السوري فقد كان قريباً جداً مني، بينما كان أبو ياسر الجزائري قريباً من أحمد. كان هناك العديد من هؤلاء. وفيما بعد، جاء مجيد خان من باكستان مع أبو عبدالله السعودي. وكان هناك آخرون لم يستجيبوا لعدنان عندما كان يناديهم، ويقول لهم: 'نحن أصدقاؤكم هنا'».

لكن مجيد خان، المواطن الباكستاني الذي كان أحد المعتقلين الأربعة عشر الذين نُقلوا من برنامج وكالة الاستخبارات المركزية إلى غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2006، وصل إلى مركز الاعتقال في أفغانستان بعد وصول خالد المقطري بستة إلى ثمانية أسابيع. وقال خان، الذي يتكلم العربية قليلاً، إلى احد المعتقلين إنه «كان هنا قبل الآن، ونُقل إلى سجن آخر في كابول، ثم أُعيد إلى هذا السجن». وقال مجيد خان إن المعتقلين في سجن كابول، عرباً وأفغاناً، كانوا يتواصلون فيما بينهم بحرية أكبر، على الرغم من أن الأوضاع العامة لاعتقالهم كانت أسوأ. أما أبو عبدالله السعودي، الذي قال إنه قُبض عليه في العراق في الشهر السابق، حيث كان أحد «المعتقلين الأشباح» على ما يبدو، شأنه شأن خالد المقطري، فقد وصل في الوقت نفسه.

ويبدو أن أحد اليمنيين الذين احتُجزوا مع خالد المقطري في أفغانستان، وهو «أبو مالك القاسمي»، هو الشخص نفسه المحتجز حالياً في غوانتنامو، اليمني سند الإسلام الكاظمي. وقال الكاظمي إنه كان محتجزاً في «السجن المظلم» في الفترة من سبتمبر/أيلول 2003 إلى مايو/أيار 2004، مع يمنيين آخرين بينهم محمد باشميله وصلاح علي قرو، وإنه كان في الزنزانة المجاورة لزنزانة بنيان محمد، وهو إثيوبي محتجز حالياً في غوانتنامو. وقال بنيان محمد، الذي كان قد قُبض عليه في باكستان وسلَّمته الولايات المتحدة إلى المغرب، إنه نُقل من المغرب إلى أفغانستان في يناير/كانون الثاني 2004، واحتُجز في «السجن المظلم» لمدة خمسة أشهر. والوصف الذي يقدمه لهذا السجن شبيه بذلك الذي قدمه خالد المقطري لسجن «باغرام». فكلاهما يضم 20 زنزانة ضمن صفين، في كل منهما 10 زنازين، ومرقَّمة بالطريقة نفسها، مع أبواب معدنية مزدوجة ونوافذ داخلية واطئة. ويتحدث بنيان محمد بوضوح عن أصوات الأشباح والموسيقى التي سببت الاضطراب لخالد المقطري: «استخدموا الأصوات المرعبة، كتلك المستخدمة في السينما، على مدى 24 ساعة ولمدة أسبوعين ربما. لم يكن هناك سبيل للنوم، فقد كان الأمر أشبه بكابوس دائم».[46] وقدَّر بنيان محمد عدد المعتقلين في ذلك السجن بحوالي 20 شخصاً، كان من بينهم «رجل أعمال

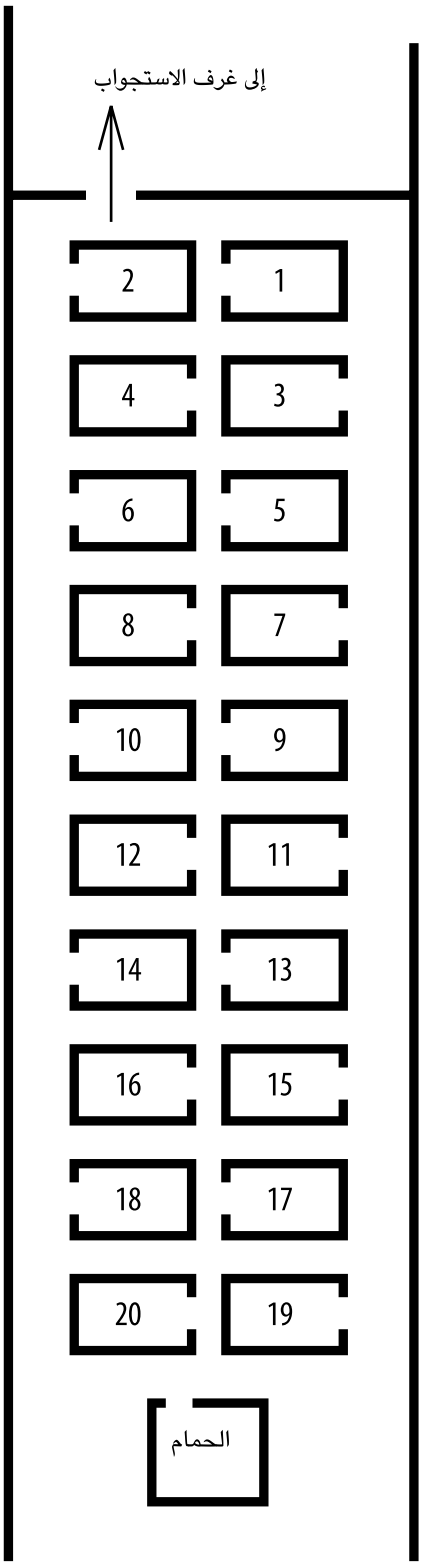

أسماء المعتقلين الذين ذُكر أنهم احتُجزوا في مركز اعتقال سري في أفغانستان في الفترة من يناير/كانون الثاني إلى أبريل/نيسان 2004، مرتَّبة بحسب رقم الزنزانة والاسم المعروف لدى المعتقلين الآخرين [الأسماء الأولى وُضعت داخل قوسين]

1. أحمد الماليزي: مكان وجوده الحالي مجهول.

2. رباعي [حسن، الاسم الأخير غير معروف]: نُقل إلى «موقع أسود» تابع لوكالة الاستخبارات المركزية في عام 2004، ثم نُقل إلى ليبيا في عام 2006. مكان وجوده غير مؤكد.

3. ياسر الجزائري: نُقل إلى «موقع أسود» تابع لوكالة الاستخبارات المركزية في عام 2004. مكان وجوده الحالي مجهول.

4. رياض الشرقاوي [الحاج عبده علي شرقاوي]: نُقل إلى غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2004.

5. عمير بن عطاش [حسن محمد بن عطاش]: وصل في أواخر يناير/كانون الثاني 2004، ونقل إلى غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2004

ابن الشيخ الليبي [علي عبد الحميد الفخيري]: نقل خارج هذا المعتقل في أوائل يناير/كانون الثاني 2004، إلى «موقع أسود» تابع لوكالة الاستخبارات المركزية على ما يبدو، وذُكر أنه نُقل إلى ليبيا في عام 2005. مكان وجوده الحالي غير مؤكد.

6. شوميلا [محمد فرج أحمد باشميله]: نُقل إلى «موقع أسود» تابع للمخابرات المركزية في أبريل/نيسان 2004، وأُعيد إلى اليمن في مايو/أيار 2005، وأُطلق سراحه في مارس/آذار 2006.

7. نسيم التونسي: مكان وجوده الحالي مجهول.

8. حازم الليبي [خالد الشريف]: نُقل إلى «موقع أسود» تابع للمخابرات المركزية في عام 2004، ذُكر أنه نُقل إلى ليبيا في عام 2006. مكان وجوده الحالي غير مؤكد.

9. أبو مالك القاسمي [سند الإسلام الكاظمي]: نُقل إلى غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2004.

10. أبو عبدالله السعودي: قُبض عليه في العراق في فبراير/شباط أو مارس/آذار 2004، ونقل إلى معتقل في أفغانستان في أبريل/نيسان 2004. مكان وجوده الحالي مجهول.

11. مروان العدني [صلاح ناصر سالم علي قرو]: نُقل إلى «موقع أسود» تابع للمخابرات المركزية في أبريل/نيسان 2004، وأُعيد إلى اليمن في مايو/أيار 2005، وأُطلق سراحه في مارس/آذار 2006.

12. معاذ السوري، المعروف أيضاً باسم أبو عبدالله: مكان وجوده الحالي مجهول.

13. خالد المقطري: نُقل إلى «موقع أسود» تابع للمخابرات المركزية في أبريل/نيسان 2004، وأُعيد إلى اليمن في سبتمبر/أيلول 2006، وأُطلق سراحه في مايو/أيار 2007.

14. رجل صومالي اسمه غير معروف.

15. عدنان الليبي [ماجد، الاسم الأخير غير معروف]: نُقل إلى «موقع أسود» تابع للمخابرات المركزية في عام 2004. مكان وجوده الحالي مجهول.

16. محمد الأسد: نُقل إلى «موقع أسود» تابع للمخابرات المركزية في أبريل/نيسان 2004، وأُعيد إلى اليمن في مايو/أيار 2005، وأُطلق سراحه في مارس/آذار 2006.

17. بنيام محمد [بناء على إفادته الخاصة، قال خالد المقطري إن هذه الزنزانة كانت إحدى الزنازين التي لم يتكلم نزيلها]: نقل إلى غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2004.

18. مجيد خان: نُقل إلى «موقع أسود» تابع للمخابرات المركزية، ثم إلى غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2006.

19. لعيد سعيدي [بناء على إفادته]: يقول خالد المقطري إن شخصاً وصل إلى هذه الزنزانة قبل يوم أو يومين من عملية النقل في أبريل/نيسان 2004. ويقول لعيد سعيدي نفسه إنه نُقل من معتقل إلى آخر في أواخر أبريل/نيسان 2004.

20. شيخ صالح الليبي: مكان وجوده الحالي مجهول.

يمني من صنعاء، وهو عبدالسلام هيرا» (وربما يكون هو نفسه عبدالسلام الهيلا).

ويقدم الشرقاوي في إفادته، التي يؤكد فيها أنه نُقل إلى أفغانستان من الأردن في يناير/كانون الثاني 2004، وصفاً للسجن على أنه «مكان يغرق في ظلام دامس وبه أصوات عالية مخيفة للغاية». وهناك عناصر أخرى في هذا الوصف تتسق مع رواية خالد المقطري الخاصة بالسماح له بالجلوس على كرسي قبالة جدار مرتفع مرة في الأسبوع، حيث لاحظ هو الآخر وجود ثلج.[47] إن جميع تلك التفاصيل توحي بأن خالد المقطري والشرقاوي واليمنيين الآخرين كانوا محتجزين في المكان نفسه، وأنه ربما يكون «السجن المظلم» وليس «باغرام».

فقد ظنَّ خالد المقطري أنه كان في باغرام، وذلك أساساً لأنه قرأ كلمات مكتوبة على جدار زنزانته تقول «أهلاً بكم في فندق باغرام» باللغة الإنجليزية. وقال أيضاً إن معتقلين آخرين ممن كانوا يعرفون أفغانستان، ومنهم شخص قُبض عليه في خوست ونقل بالسيارة، قال له إنهم «لا بد» أن يكونوا في باغرام نظراً للمسافة التي قطعوها بالسيارة. وهناك دليل آخر مشكوك فيه كذلك، وهو أنه عندما وصل خالد المقطري إلى كابول، نُقل من المطار إلى السجن بمركبة، وهو يقدر أن الرحلة استغرقت من 30 إلى 45 دقيقة. واعتقد أن المركبة كانت تسير بسرعة ومن دون توقف، مما قاده إلى الاعتقاد بأنهم لم يكونوا يسافرون في طريق مكتظة بحركة سير، وإنما على طريق مهجورة. فإذا كانت الطائرة قد هبطت في كابول، فإن مدة 45-30 دقيقة بسرعة منتظمة يمكن أن تكون الوقت اللازم للوصول إلى باغرام. بيد أن محمد باشميله، الذي كان محتجزاً في مركز الاعتقال نفسه وفي الوقت نفسه، يتذكر رحلة استغرقت أقل من نصف ساعة، وهي رواية تنطبق على موقع أقرب إلى كابول.[48]

وقال كل من خالد المقطري وصلاح علي قرو إن شاحنة روسية مهجورة واحدة على الأقل كانت متوقفة في ساحة المعتقل، ويقول محمد باشميله إنه تمكن من رؤية برج حراسة السجن، وهما أمران يشيران إلى وجود سجن أُقيم لهذا الغرض أو إلى قاعدة عسكرية.[49] إن باغرام مليئة بالآليات الروسية المحطمة وأبراج الحراس، ولكن المواقع الأخرى بالقرب من كابول هي كذلك. وثمة شائعة تقول إن «السجن المظلم» يقع في مجمع بالقرب من مطار كابول، بيد أن الموقع بالضبط غير معروف. كما أن من غير الواضح ما إذا كان فيه أبراج حراسة ومركبات عسكرية مهجورة أم لا.

وإذا أخذنا بعين الاعتبار التدابير المشددة التي اتُخذت لعزل المعتقلين في «المواقع السوداء» عن العالم الخارجي، فإن الاستنتاجات المتعلقة بموقع مركز الاعتقال تظل ضرباً من التكهنات. ومما يزيد من تعقيد المسائل وجود مركز اعتقال آخر، على الأقل، تابع لوكالة الاستخبارات المركزية. فقد ذكر عبدالسلام الهيلا أنه احتُجز في ما لا يقل عن أربعة مراكز اعتقال في أفغانستان، ومنها قاعدة باغرام الجوية و«السجن المظلم»، بالإضافة إلى سجون يديرها الأفغان كما يبدو.[50] فقد اقتيد خالد المصري، الذي سلمته مقدونيا إلى أفغانستان في اليوم التالي لنقل خالد المقطري من العراق، إلى مركز اعتقال قريب من المطار، حيث شاهد حراساً أفغاناً بملابس أفغانية. وقد خلص محاموه إلى القول إنه كان محتجزاً في مركز اعتقال يدعى «حفرة الملح»، وهو عبارة عن مجمع مصنع للطوب مهجور في موقع معزول إلى الشمال من كابول، على مسافة قصيرة من المطار. وقال خالد المصري إنه احتُجز مع لعيد سعيدي، وهو جزائري سُلِّم إلى السلطات الأمريكية بعد طرده من تنـزانيا إلى ملاوي في مايو/أيار 2003. وكان لعيد سعيدي، الذي أُطلق سراحه منذ ذلك الحين، قد احتجز في ما لا يقل عن ثلاثة مراكز اعتقال في أفغانستان، ومنها موقع وصفه بأنه مكان «قذر لا يصلح حتى للبهائم»، وفيه تحدث مع خالد المصري،[51] كما وصفه بأنه «سجن مظلم للغاية « يقع بالقرب من مطار كابول، حيث «تذاع موسيقى غربية صاخبة للغاية».[52] وثمة معتقل آخر في قبضة وكالة الاستخبارات

المركزية، نُقل إلى أفغانستان في يناير/كانون الثاني 2004 ومن المرجح أن يكون قد احتُجز هناك، وهو محمد الأسد، الذي قال لمنظمة العفو الدولية إنه اقتيد في البداية إلى معتقل كانت فيه أصوات الطائرات اعتيادية، وفيه حراس أفغان أو باكستانيون بملابسهم الوطنية. كانت زنزانته قديمة وفيها نافذة عالية في الجدار. وبعد بضعة أسابيع، نُقل إلى معتقل آخر يقع على بعد نحو 20-40 دقيقة. إن أوصاف محيطه الجديد وعملية نقله الأخيرة تشير بوضوح إلى أنه أُرسل إلى المعتقل الذي كان محمد باشميله وخالد المقطري وآخرون محتجزين فيه.

وبغض النظر عن موقعه بالضبط، فإن هذا المعتقل استُخدم كمركز للعبور «الترانزيت» والتقييم على ما يبدو؛ فقد جُلب إليه بعض المعتقلين بعد القبض عليهم مباشرة في باكستان أو أفغانستان، بينما احتُجز آخرون في مراكز اعتقال أخرى في أفغانستان أو في الخارج، وتم «تسليم بعضهم بصورة استثنائية»، وكانوا يمرون في إجراءات نقلهم من الحجز في الأردن أو مصر. ومن بين المعتقلين الذين يُعتقد بأنهم كانوا محتجزين هناك في أواخر عام 2003 ومطلع عام 2004، والبالغ عددهم 23 شخصاً، نُقل 14 شخصاً منهم إلى «مواقع سوداء» أخرى تابعة لوكالة الاستخبارات المركزية على ما يبدو (أربعة منهم اعتُبروا من «ذوي القيمة العالية»، ونُقلوا بعد ذلك إلى غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2006)، وانضم ثلاثة على الأقل إلى نزلاء غوانتنامو، بينما لا يزال مصير ستة آخرين مجهولاً.[53]

«موقع أسود» للسي آي أيه: مكان الوجود غير معروف

في أبريل/نيسان 2004، وربما في وقت قريب من الرابع والعشرين من الشهر، رُحِّل خالد المقطري وعدد من رفاقه المعتقلين من مُنشأة أفغانستان.[54] ولم يُعطَ أي إنذار بشأن الخطوة الجارية؛ إذ قدِم حارسان ببساطة إلى غرفته بعد الغداء، في الساعة الثانية من بعد الظهر، واقتاداه إلى الطبيب لإجراء فحص طبي له. وكانت غرفة الفحص الخاصة بالطبيب على منصة رُفعت داخل إحدى الحظائر او المستودعات؛ ويتذكر خالد المقطري أنه صعد ثلاث درجات ليصل إلى مسطبة، ثم خطوة إضافية أخرى ليدخل غرفة الفحص. وما إن أصبح في الداخل، حتى نُزعت عصابة عينيه وملابسه عنه، وجرى عدُّ كل علامةٍ أو ندب في جسمة وتسجيله على اللوحة نفسها التي رأى الطبيب يستخدمها من قبل.

وقام خالد المقطري بعدِّ تسعة لوحات منفصلة لتسجيل الملاحظات الطبية على طاولة الطبيب، ما جعله يعتقد أنهم بصدد إعداد تسعة معتقلين على الأقل للنقل من المكان.[55] واستغرق الفحص الطبي نفسه نحو ساعة ونصف الساعة نُقل خالد المقطري بعدها إلى غرفة أخرى كان فريق الترحيل ينتظر فيها. وسرعان ما وضعه الفريق المكوَّن من ثلاثة أشخاص يرتدون الأسود بالكامل في بنطال منفوخ أشبه بالحفاظة ويصل إلى الركبتين، ثم سدّوا أذنيه وغطوا عينيه وثبتوا غطاءهما بشريط لاصق، منهين مهمتهم بتثبيت سمّاعات كاتمة للصوت على أذنيه، وبتقييد يديه وتكبيل رجليه بالسلاسل. ونُقل بعد ذلك إلى منطقة أخرى حيث دفعوه إلى الأرض وهو في وضع الجلوس. ومع أنه لم يكن قادراً على الرؤية أو الكلام، شعر رغم ذلك بأن هناك معتقلين آخرين يجلسون بجانبه، وعلى مدار الساعتين أو الساعات الثلاث التي تلت، كان يسمع ما بين الفينة والأخرى حركات تشير إلى إحضار معتقلين آخرين.

وفي وقت متأخر من بعد الظهر، وُضع خالد المقطري والمعتقلون الآخرون في مركبة وأُلقي على أرضيتها مع آخرين إلى جانبه. واستغرقت الرحلة إلى المطار نحو 30 دقيقة، وكان عليهم الانتظار ساعة أخرى في السيارة بعد وصولهم. وكان انطباعه هو أنهم في انتظار وصول حمولة عربة أخرى من المعتقلين.

ساعة الغروب، على وجه التقريب، جرى تحميله في طائرة كان من الواضح أنها أكبر من طائرة غلفستريم النفاثة التي أحضرته من أفغانستان. ونظراً لكونه معصوب العينين ومقيداً بالسلاسل، لم يتمكن من التحرك بالسرعة التي كان الحراس يريدونها، ولذا قاموا بحمله لجزء من الطريق إلى ممر الصعود. «كان هناك اثنان منهم، واحد على كل جانب، وكان هناك آخر أحياناً يسحبني من الأمام. فإذا كنتَ من الضعف بحيث لا تستطيع المشي، كانوا يحملونك».

وقال خالد المقطري: «شعرت من الضجة المرتفعة وخشونة الطريق والطريقة التي جلسنا بها أنها يمكن أن تكون طائرة لنقل البضائع». وبدا أن في الطائرة مقاعد طولية في أحد جانبيها بدلاً من صفوف المقاعد المعتادة. واستمرت الرحلة الجوية «نحو أربع ساعات»، رغم أن خالد يعترف بأن ذلك كان بحسب أفضل تقديراته،[56] إذ يقول: «كنت في غاية التعب، ولم أستطع حساب وقت الرحلة بدقة. ولا أعتقد أنني نمت، نظراً لأن الحراس يأخذون في ركلك إذا حاولت النوم، ولكن ربما أكون قد فعلت، ومن الصعب حساب الوقت عندما تكون مريضاً مرضاً شديداً».

«بعد هبوط الطائرة، اقتادونا إلى طائرة مروحية. وكانت المسافة بين الطائرتين نحو 200 متر، وكان الهواء بارداً ومنعشاً، وبالتأكيد لم يكن الجو حاراً. واستغرقت الرحلة بالمروحية ساعة ونصف الساعة إلى ساعتين، على وجه التقريب. وكانت، على أية حال، أقصر من رحلة الطائرة التي سبقتها. وُضعنا في مركبة مضطجعين كالسابق. وفي بداية الأمر، كانت الطريق إسفلتية، وبعد ذلك أصبحت مليئة بالمطبات، وكأنها لم تكن معبَّدة. واستغرقت الرحلة على الطريق، التي كانت مستقيمة وخالية من الصعود والهبوط، نحو 30 دقيقة».

لدى وصولهم وجهتهم الأخيره، وهو «موقع أسود» للسي آي أيه قضى فيه خالد المقطري الأشهر الثمانية والعشرين التالية، اقتيد مع الآخرين إلى مبنى كبير أشبه بمستودع من المستودعات، حيث جرى تقييده بالسلاسل في وضع الجلوس إلى حلقة داخل ما يشبه قاطرة أو حاوية «تعطيك الإحساس بأنك في الصندوق الخلفي لشاحنة». وبقي هناك لعدة ساعات، وراوده الشعور مجدداً بأنهم في انتظار وصول معتقلين آخرين والانتهاء من إجراءات إدخالهم.

ويظل حجم ومكان هذا «الموقع الأسود» موضع تخمين. فقد أوردت منظمة العفو الدولية في تقاريرها تفاصيل موسعة عن حالات ثلاثة يمنيين آخرين احتجزوا، على ما يبدو، في الموقع نفسه، حيث أبلغ اثنان منهم منظمة العفو الدولية في أكتوبر/تشرين الأول 2005 أن مركز الاعتقال هذا كان في أوروبا. ويعتقد خالد المقطري نفسه واثقاً من أن الموقع لم يكن في الشرق الأوسط أو في أفغانستان، مشيراً إلى نوع الطعام وإلى المسافة التي قطعوها وإلى طراز المراحيض (التي كانت قبالة مكة المكرمة). وأكد تقرير مجلس أوروبا الصادر في يونيو/حزيران 2007 وجود مراكز اعتقال سرية في بولندا ورومانيا حتى نهاية 2005، عندما جرى إغلاق هذه المواقع، ولكن خالد المقطري وعدة معتقلين آخرين ممن وصولوا إلى هذا الموقع في 2004 احتجزوا فيه حتى منتصف 2006، وتشير الأدلة إلى أن بعض المعتقلين «ذوي القيمة العالية» ربما نُقلوا من بولندا و/أو رومانيا إلى هذا الموقع قبل ترحيلهم إلى غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2006.

أما الزنازين نفسها فكانت خالية من النوافذ، ولم يدخلها ضوء الشمس بأي شكل من الأشكال. فعندما كانت الأضواء تطفأ، كانت الغرفة تغرق في ظلام دامس. ولم يحدث أن تمكن المعتقلون من سماع أي أصوات رياح أو سقوط المطر أو الرعد أو أن يشاهدوا البرق، ما جعل من الصعب تبلور أي إحساس لديهم بطبيعة المناخ في الموقع. إذ كانت المكيِّفات تنفث الهواء الساخن والبارد في الزنازين، على الرغم من أن ذلك كان يُستخدم في معظم الأحيان كمكافأة أو عقوبة أكثر منه للحفاظ على درجة حرارة ثابتة في المكان، ولذا تمكن خالد المقطري من معرفة أن ثمة اختلافاً كبيراً بين الصيف والشتاء في المكان. ففي وقت وصوله، في نهاية أبريل/نيسان 2004، شعر بأن الطقس لم يكن يخلو من برودة ومنعش. بينما كان الشتاء قاسياً وبارداً، وعندما كان يُسمح له بالخروج لفترة وجيزة خلال أشهر الصيف، في وقت قريب من نهاية إقامته، كان يشعر بأن أشعة الشمس المباشرة، كما يصفها، حارة بما يكفي لأن يعرق، ولكن دون أن يشعر بالاحترار. ويمكن لمثل هذا التوصيف الغامض أن ينطبق على العديد من المواقع في أوروبا وسواها، ولكن من شأنه استثناء أماكن في الصحراء أو في مناطق مدارية.

وتعطي مدة الرحلات الجوية المستخدمة لترحيله مؤشرات في غاية العمومية عن الأماكن التي كان خالد المقطري فيها، ولكن من غير الممكن تحديد أي مكان بعينه استناداً إلى ذلك نظراً لغياب المعلومات المتعلقة بحجم الطائرة التي كانت تنقله وسرعتها والممر الجوي الذي كانت تسلكه، وكذلك المدة الزمنية للرحلات الجوية على وجه التحديد. ووُصفت الرحلة الجوية التي أعادت خالد المقطري إلى اليمن في سبتمبر/أيلول 2006 بأنها تواصلت دون توقف لمدة لا تقل عن ست ساعات في «طائرة جيدة».[57] ونظراً لتفاوت سرعات الطائرات المحتملة ما بين 250 عقدة إلى ما يزيد على 500 عقدة في الساعة، فإن رحلة العودة يمكن أن تكون قد بدأت من أي مكان يبعد ما بين نحو 2,500 كيلومتر إلى ما يزيد على 5,000 كيلومتر.[58] بيد أن حساب المثلثات لهذه الرحلة وللرحلة الجوية الأقصر ورحلات الطوافات من أفغانستان تستثني، على ما يبدو، أية أماكن في أوروبا الغربية والشرق الأوسط.[59]

كان المرفق الذي احتجز فيه خالد المقطري من أبريل/نيسان حتى سبتمبر/أيلول 2006 جديداً أو قد جرى تجديده، كما كان مصمماً على نحو دقيق ويجري تشغيله بصورة تكفل الحد الأقصى من الأمن والسرية، وكذلك التسبب بالتوهان

زعم مجيد خان، الذي اعتقل من بيت أخيه في كراتشي في مارس/آذار 2003، أنه تعرض للتعذيب أثناء وجوده لأكثر من ثلاث سنوات في الحجز السري للسي آي أيه. وقدَّم محاموه، الذين تمكنوا في نهاية الأمر من الوصول إليه في غوانتنامو في أواخر 2007، أي بعد سنة من ترحيله إلى القاعدة، إعلانات في محكمة فدرالية في الولايات المتحدة أوردوا فيها تفاصيل مزاعم التعذيب الذي تعرض له مجيد خان وغيره من المعتقلين المحتجزين لدى السي آي أيه. وقد تم تنقيح (الشطب عن طريق الرقابة) كل تفصيل من هذا القبيل من السجل العام استناداً إلى ضرورات الأمن القومي. وذكر محاموه ما يلي:

«لم يكن تعذيب خان بالتأكيد نتيجة خطأ أو حادثة معزولة أو حتى من عمل موظفين «موتورين» في السي آي أيه أو حتى متعاقدين مع الحكومة يعملون خارج سلطتها أو نظام التسلسل الإداري فيها. فعلى العكس من ذلك، وكما ورد تفصيلاً في إعلان ديكسون، [حذف] خان [حذف] السجناء الذين اختطفوا وسجنوا وعذبوا بالمثل على أيدي موظفين تابعين للولايات المتحدة في «المواقع السوداء» للسي آي أيه في أنحاء شتى من العالم. وأظهرت التجارب الجماعية لهؤلاء الرجال، الذين اختفوا بالقوة على يد الحكومة وأصبحوا سجناء أشباحاً، انتهاج برنامج معقد ومتطور للتعذيب يُنفذ وسط مناخ من الإفلات من العقاب خارج حدود أي قانون وطني أو دولي».[62]

والتبعية والضغط النفسي لدى المعتقلين.[60] وتشير درجة تجهيزه بالموظفين والموارد، والمستوى العالي من التنظيم الذي اتسم به نظام المرفق، ونظام التشغيل فيه، إلى أنه لا يحظى بكل هذه العناية لمجرد استجواب مشتبه فيهم من مستوى متدن.

إذ تضمنت إجراءات الإدخال، على سبيل المثال، تصوير المعتقلين عراة من جميع الزوايا، وأخذ بصماتهم وإجراء مسح لبصمات عيونهم[61] قبل إخضاعهم لفحص من قبل الطبيب، وتدوين جميع ما على أجسامهم من علامات وندوب في سجل خاص. وقضى خالد المقطري أيامه الأولى في هذا المرفق في زنزانته عارياً ومقيداً بالسلاسل قريباً من الحائط وبصورة لا تكاد تسمح له بالوصول إلى فتحة المرحاض. وكانت هناك آلتا تصوير فيديو في الزنزانة في كل منهما بؤرة ضوء حمراء تبدأ بالوميض كلما تحرك، ومكبر للصوت في الحائط بغطاء مشبَّك. وكان الجزء الداخلي من باب الزنزانة المزدوج من المعدن الثقيل وبدا مصنوعاً من الحديد، كما كان مقعد المرحاض جديداً بالمثل ومصنوعاً من الحديد غير القابل للصدأ.

بقي خالد المقطري في الزنزانة لأربعة أشهر، ثم نُقل إلى زنزانة قريبة بقي فيها حوالي السنة وإلى أخرى ثالثة كانت بعيدة بعض الشيء، وربما في مبنى محاذٍ للمبنى الأول، لبقية فترة حبسه التي استمرت 28 شهراً. واتسمت المستويات الأمنية والإجراءات في السجن الجديد بأنها كانت أكثر تشديداً من ذي قبل، بينما كان الاتصال بين السجناء يكاد أن يكون مستحيلاً. وكان الحرّاس، كما كان الحال في المرفق السابق، يرتدون الأسود بالكامل، وكانت وجوههم وأيديهم مغطاة بالمثل، بينما كانوا يتواصلون معه عن طريق الإشارات اليدوية أو بدفعه ببساطة في الاتجاه الذي يريدونه أن يمضي فيه.

كان من الظاهر بوضوح انشغال المحققين تماماً بالحفاظ على سرية الموقع. فكثيراً ما وجهوا إلى خالد المقطري السؤال

عن عدد الزنازين التي يعتقد أنها موجودة في المرفق، وعن المكان الذي يعتقد أنه موجود فيه. وقال إنهم «كانوا أحياناً يحضرون قطعة من الورق ويطلبون منك كتابة عدد السجناء الذين تعتقد أنهم موجودون هناك. وكنت أقول إنني لا أعرف، ولكنني كنت أعرف، إذ أعتقد أنه كانت هناك 15 زنزانة في القسم الذي كنت فيه». وكانت الزنازين مقسمة إلى وحدات من ثلاثة زنازين يتم الدخول إلى كل وحدة منها عن طريق باب دخول فولاذي مزدوج يفضي إلى صالة صغيرة، بينما كان باب مماثل آخر يفضي إلى خارج الممر.[63] وشعر خالد المقطري بأنه كان هناك قسم آخر؛ وأوضح بالقول إنه في إحدى المرات قام الحراس بتغطيته ببطانية واقتادوه هابطين به عدداً من الأدراج إلى ممر طويل، حيث سمع معتقلين يصرخون. «تشعر أن المحتجزين هناك يتعرضون لتعذيب أشد حتى مما كنا نمر به نحن».

وبخلاف ذلك، فقد كانت أساليب الاستجواب المتبعة تتبع النمط نفسه كما هو الحال في أفغانستان. حيث تكون الظروف قاسية في البداية، إذ مرت أيام قبل أن يعطى خالد المقطري حتى الحد الأدنى من الملابس، وعدة أشهر قبل أن يحصل على أية بطانيات. وبالتدريج، حسبما قال، «كانوا يحسِّنون الظروف مع حصولهم على المعلومات منا». وفي السنة الثانية، سُمح له بالحصول على الكتب وعلى مواد الكتابة، وبدأ يخرج لممارسة التمارين الرياضية ومشاهدة أفلام على أقراص مدمجة.[64] وفي الشهرين الأخيرين، كان بمقدوره حتى استخدام لوح أبيض في زنزانته لكتابة طلباته بإطفاء مكيف الهواء.

وأثناء الاستجواب نفسه، لم يعانِ خالد المقطري ذاك النوع نفسه من الإساءة الذي تعرض له في أبو غريب، رغم أنه قال إنهم كثيراً ما كانوا يدفعونه بخشونة إلى هنا وهناك ، ولا سيما الحراس. وقال إنه في المرات القليلة الأولى التي أُخضع فيها للاستجواب «لم أكن قادراً على النطق بكلمة واحدة. وكنت ارتجف في كل مرة كانوا يقتادونني إلى غرفة التحقيق. وأظن أنهم اعتقدوا أنني سأفقد عقلي إذا تعرضت لمزيد من التعذيب. ولكنهم احتفظوا بي هناك لست ساعات معرَّضاً للهواء البارد جداً إلى أن تملكتني نوبات أشبه بالصرع. وظل هذا يحدث إلى أن جاءني الطبيب. وكانوا أحياناً يزيدون من قوة تيار الهواء المنبعث من المكيف حتى تصبح جميع عظامي تؤلمني، ولكنني كنت سأفقد صوابي لو أنهم زادوا من ضغوطهم علي».

منظمة العفو الدولية قابلت عدداً من معتقلي «المواقع السوداء» السابقين، الذين وصفوا السنوات التي قضوها في معازل تجعل العقل يتآكل، ولم ينهاروا إلا خلال جلسات الاستجواب التي بدا لهم أن لا علاقة تذكر لها بالأنشطة الإرهابية المزعومة. وكان جميع من قابلتهم المنظمة من أولئك الذين أفرج عنهم – ومن المفترض أن ذلك تم لأنه تبين أنهم لم يشكلوا تهديداً للولايات المتحدة الأمريكية، أو أنهم ليسوا أولئك «الإرهابيين الخطرين» الذين أصر مدير الاستخبارات المركزية هايدن أن برنامج الاعتقال السري قد صُمِّم للتعامل معهم. ولذا، فمن المرجح أن مستجوبيهم كانوا مختلفين من حيث الأساس عن مستجوبي المعتقلين الذين كان يعتقد أنهم من حركيي «القاعدة» ذوي المستوى العالي. وأثناء جلسات استجوابه في «الموقع الأسود»، طُلب من خالد المقطري مرة أخرى أن يسرد قصة حياته بالتفصيل المضني، وأن يجيب على أسئلة تتعلق بحياة أصدقائه وعائلته ومعارفه. وقال إن آلاف الصور عُرضت عليه، بما فيها صور عديدة لسجناء في غوانتنامو، وطلبوا منه تزويدهم بمعلومات – مباشرة أو منقولة – عن أولئك الذين تعرَّف عليهم من صورهم. وكان في بعض الأحيان يجد صعوبة كبيرة في التركيز واصفاً نفسه بأنه «مرهق ذهنياً» وغير قادر على الكلام، وقال إن مستجوبيه كانوا في تلك الحالات يعطونه قصاصة ورق كي يركِّز أفكاره في الزنزانة ويجيب عليها. ووصف معتقل آخر العملية بأنها أشبه بتجميع قطع أحجية مصورة قبل معرفة ما ستكون عليه صورتها النهائية.

وربما يكون أفضل وصف لسني الاستجواب التي تحملها خالد المقطري ومعتقلون آخرون ممن لم توجه اليهم الولايات المتحدة الاتهام أبداً هو أنها كانت تمريناً مطوَّلاً لتصيُّد المعلومات. وفي حقيقة الأمر، أشار الرئيس الحالي للسي آي أيه إلى أن الدوافع وراء الأساليب التي استخدمت في برنامج الاعتقال السري، في سنواته الأولى على الأقل، كانت تعود جزئياً إلى الفجوة الاستخبارية لدى حكومة الولايات المتحدة فيما يتعلق بالقاعدة. ففي شهادة أدلى بها أمام لجنة الاستخبارات التابعة لمجلس الشيوخ في 5 فبراير/شباط 2008، على سبيل المثال، حاول الجنرال هايدن تبرير التعذيب باستخدام الماء، الذي اعترف بأنه قد استخدم في 2002 و2003، كوسيلة للحصول على المعلومات من المعتقلين في فترة ساد فيها تصور بأن ثمة تهديداً للسلامة العامة، واستناداً إلى أن المجتمع الاستخباري «لم يكن يملك سوى معلومات محدودة عن القاعدة وطرق عملها».[65]

وبغض النظر عن الدوافع الكامنة وراءه، فإن الاعتقال السري المطوَّل بمعزل عن العالمي الخارجي، الذي يشكِّل بحد ذاته تعذيباً أو معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة، أمر غير قانوني. فهو يمثل انتهاكاً للمعايير العالمية لحقوق الإنسان، وييسِّر أشكالاً أخرى من التعذيب، ويرقى إلى مرتبة الإخفاء القسري. كما إنه يضع عراقيل أمام المحاكمات العادلة ويؤدي إلى تآكل حكم القانون، ويمكن أن يغذّي الشعور بالامتعاض حيال مثل هذا الظلم على نطاق واسع، ما يؤدي في المحصلة إلى تقويض الأمن على المدى الطويل عوضاً عن تعزيزه.

ذكر خالد المقطري أنه كان يسأل مستجوبيه بصورة متكررة عن سبب وجوده هناك، وعما كانت جريمته: «كنت أقول لهم: 'إنكم تقولون لتبرير ذلك حقوق الإنسان والديمقراطية، ولكن أي حق لكم في أن تعذبوا شخصاً لا تملكون شيئاً ضده. هل رآني أحد أقتل أمريكياً أو أفعل أي شيء مثل ذلك؟' فلم تكن

في فبراير/شباط 2008، اعترفت السي آي أيه بأنها أخضعت خالد شيخ محمد وأبو زبيده وعبد الرحيم الناشري لعملية «الإيهام بالغرق». واعتُقل هذا الأخير في نوفمبر/تشرين الثاني 2002 في الإمارات العربية المتحدة، وجرى توقيفه في الحجز السري للسي آي أيه حتى ترحيله إلى غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2006. وكان عبد الرحيم الناشري قد شهد أثناء جلسة الاستماع الخاصة بمراجعة وضعه كمقاتل عدو التي عقدت في 14 مارس/آذار، أي قبل 11 شهراً من اعتراف السي آي أيه بأنها قد أخضعته لـ«الإيهام بالإغراق»، بأنه قد تعرض للتعذيب في حجز السي آي أيه. وقال من خلال مترجم ما يلي: «دأبوا على تعذيبي منذ أن اعتقلت قبل خمس سنوات. وكان ذلك يحدث أثناء المقابلات. وكانوا يعذبونني بطريقة ما تارة، ويعذبونني بطريقة مختلفة تارة أخرى». وطلب رئيس هيئة مراجعة وضع المقاتلين منه توضيحاً لذلك، غير أن ردود عبد الرحيم الناشري كانت قد سُحبت من سجل وقائع جلسة الاستماع المتاح للاطلاع العام:

الرئيس: صف لنا أرجوك الأساليب التي استخدمت.

المعتقل: [حذف]. ماذا غير هذا أستطيع أن أقول؟ [حذف]. أشياء عديدة حدثت. كانوا يفعلون أشياء كثيرة جداً. ماذا فعلوا أيضاً؟ **[حذف].** إنهم يفعلون الكثير من الأشياء. أشياء كثيرة جداً جداً. ماذا فعلوا أيضاً؟ **[حذف].** بعد ذلك، بدأ أسلوب آخر من التعذيب **[حذف].**

معي أية أسلحة عندما اعتقلوني. أبلغت الأطباء النفسيين ذلك عدة مرات، وكانوا يستمعون إلي، إلا أن المحققين لم يتكبدوا أبداً حتى عناء السؤال عن سبب اعتقالي».

أُخضع خالد المقطري للعديد من طرائق التعذيب التي وصفها البروفيسور ألفريد ماكوي، وهو مرجع في تاريخ الاستجواب من جانب السي آي أيه، بأنها «التعذيب دون لمس».[66] إذ فُرض عليه الحبس الانفرادي المطوَّل، وتعطيل حواسه والإفراط في تنبيهها (من خلال الإضاءة الشديدة والموسيقى الصاخبة، مثلاً)، وتحدث عن استخدام الأوضاع المؤلمة والحرمان من النوم والعري القسري والتعريض للحرارة والبرودة المفرطة والتكبيل المطوَّل وسحب العلاج. وقال إن الإساءات التي كانت تؤثر عليه أكثر من أي شيء آخر كانت سني العزل الذي لا ينتهي وعجزه الكامل عن السيطرة على مستقبله أو معرفة أي شيء عنه، والمراقبة المتواصلة عن طريق الكاميرات وعزله عن العالم الخارجي، ولا سيما عدم تمكنه من الاتصال بأسرته أو الحصول على أية أخبار عنها.

وطبقاً لهيئة خبراء من المهنيين المتخصصين في الرعاية الصحية ومن ذوي الخبرة في شؤون الاعتقال، فإن ما بين ثلث و90 بالمائة ممن يحتجزون في الحبس الانفرادي يتعرضون لآثار نفسية وفيزيولوجية خطيرة تتراوح بين الأرق والاضطراب النفسي، والهلوسة والاختلال العقلي.[67] «وعندما يستخدم عنصر الضغط النفسي عن قصد كجزء من أنظمة العزل، فإن هذه الممارسة تصبح إكراهية ويمكن أن ترقى إلى مرتبة التعذيب».[68] وقد لاحظت منظمة «أطباء من أجل حقوق الإنسان» أن «التسبب المنهجي والمتكرر بالصدمة النفسية يؤدي إلى السيطرة على الشخص الآخر»، بينما تهدف أساليب السيطرة النفسية، بما فيها، دون حصر، الحرمان من النوم والحبس الانفرادي والإذلال الشديد إلى «زرع الشعور بالرعب وبالألم وانعدام القدرة، وتدمير شعور المعتقل بالاستقلال الذاتي دون استخدام العنف الجسدي».[69]
ويمكن القول إن ظروف الاعتقال التي وصفها معتقلون سابقون في «المواقع السوداء» تشكِّل صيغة من صيغ التعرية الحسية الموجَّهة، مضافاً إليها محفزات متنوعة بصورة تراكمية. فخالد المقطري اعتقد أن معاملته تحسنت عندما أصبح مستجوبوه على قناعة بأنهم قد حصلوا على جميع المعلومات التي يمكن أن يحصلوا عليها منه، بينما ردد آخرون القول بأن معاملتهم تحسنت مع اقتراب موعد الإفراج عنهم.

إن تعطيل الحواس يمكن أن يتسبب في أضرار نفسية غير قابلة للإصلاح في أقل من أسبوع.[70] وللمفارقة، ونظراً لكون هذا تكتيكاً للاستجواب، فإن أحد الآثار التي تتم ملاحظتها لتعطيل الحواس لأكثر من يوم واحد بقليل هي زيادة مستويات الإيحاء بصورة حادة. ويقول البروفيسور روبينـز، وهو عالم نفس إكلينيكي في مستشفى سان جورج في لندن قام بدراسة آثار الحرمان من استخدام الحواس، إنه «ينبغي النظر إلى الأدلة التي يتم تجميعها في هذه الأماكن [التي تستخدم أسلوب تعطيل الحواس] على أنها غير موثوقة بدرجة كبيرة جداً، نظراً لأن الأشخاص يبدأون بعد وهلة بتمثُّل آراء مستجوبيهم».[71]

وخلال الشهور الثمانية والعشرين التي قضاها خالد المقطري في هذا «الموقع الأسود»، اقتصرت معظم اتصالاته المحدودة مع الكائنات البشرية الأخرى على المحققين. وكان هؤلاء المحققون يعملون، باستثناء حالة واحدة، بمساعدة مترجمين فوريين – من الجنسين – كانوا يتكلمون «العربية بصورة أفضل» من أولئك الذين قابلهم في أماكن الاحتجاز السابقة، وأعرب خالد المقطري عن اعتقاده بأن معظم هؤلاء كانوا من أصول عربية، مع أن بعضهم أخبروه بأنهم قد ترعرعوا في الولايات المتحدة الأمريكية. إذ سمع لهجات لبنانية وسورية ومصرية، وقال إن واحداً منهم كان يعرف التعابير والأقوال اليمنية وكان يحاول أحياناً «بعث البهجة في نفسي» بترديدها.

وكان التواصل ما بين السجناء في مركز الاعتقال السري ممنوعاً منعاً باتاً، وجعلت التدابير الأمنية المشددة والحاضرة أبداً من ذلك أمراً شبه مستحيل عملياً. وحتى عندما كان

خالد المقطري يحاول الكتابة على جدار زنزانته، كانت آلات التصوير تلتقط ذلك، حسبما قال، وكان من ثم يتعرض لجرعة من الموسيقى الصاخبة التي لا تطاق كعقوبة له. غير أنه تمكن في نهاية الأمر من ترك اسمه على جدران الزنزانتين الثانية والثالثة اللتين أقام فيهما، ورأى في زنزانته الأولى اسمي مقاتل المدني، من باكستان، وخليل الأوزبكي، محفورين على الحائط. وحاول المعتقلون التواصل أيضاً عن طريق الكتابة على بعض قطع الملابس، التي كانت تُغير كل أسبوع. وفي عدة مناسبات، أُعطي ملابس كانت تحمل اسم «مروان العدني».[72]

والتقى خالد المقطري بعدة موظفين رسميين في المرفق، بمن فيهم شخص أسمى نفسه «أمير» [ما يعني قائداً أو آمراً]. ووصفه المقطري بأنه كان «عملاقاً أمريكياً أصلع بعثت به واشنطن». وكان من عادة «الأمير» و/أو نائبه أن يأتي شخصياً إلى الزنزانة إذا كان لديه شيء مهم يريد إيضاحه، بما في ذلك التعليمات المتعلقة بالإجراء أو بتغيير في الروتين، أو أحياناً عندما كان خالد المقطري يقع فريسة للمرض. وبقي «الأصلع» في المرفق حتى أوائل 2006، عندما جاء «أمير» جديد ليقدم نفسه إلى خالد المقطري. وأعرب عن اعتقاده بأن هؤلاء «الأمراء» كانوا مسؤولين عن منطقته، وبأنه كان هناك مسؤول آخر أعلى منهم يدير شؤون المنشأة كلها. ووصل إلى المرفق في وقت قريب من مايو/أيار 2006 مسؤول كبير أمريكي آخر من أصل لبناني لا يستعين بمترجم، وكان خالد المقطري قد التقاه للمرة الأولى في أفغانستان، ويعتقد أنه كان مسؤولاً عن المحققين الآخرين.

سجناء آخرون في «الموقع الأسود»

يعتقد خالد المقطري أن السجين الذي كان في الزنزانة المجاورة لزنزانته الثالثة، التي قضى فيها معظم سنته الأخيرة من الاعتقال السري في أواخر فترة اعتقاله، هو مجيد خان، الباكستاني الذي احتُجز معه في أفغانستان. ففي أحد الأيام قاموا بتسليم خالد المقطري كتاباً بالأوردية ثم استعادوه منه وناولوه إلى الشخص الذي كان في الزنزانة التالية. «اعتدت أن أسمع صوت مجيد أحياناً لأنني عندما كنت أُكبِّر للصلاة كنت أسمعه يقول السلام عليكم؛ ولم يكن يتكلم العربية جيداً في حقيقة الأمر، غير أنني كنت أسمعه يقول سلام، وكنت أعرف صوته». وسمع الحراس خالد المقطري وهو يحاول الاتصال فأخذوا كتبه ومواد الكتابة كعقوبة له. «اقتادوني إلى غرفة التحقيق وقالوا: 'فعلت شيئاً خطيراً جداً، وأخذنا هذه الأشياء منك عقاباً لك. وإذا كررت ذلك، ستحدث لك أشياء أخرى'». وبعد فترة وجيزة، وأثناء تبديل الملابس الأسبوعي، أعطوه سترة كتب على داخلها اسم «مجيد خان».

وقبل الإفراج عنه بنحو ستة شهور، أبلغ «الأمير» خالد المقطري أنه سيسمح له بالالتقاء مع معتقل آخر، وبأنهما سيقضيان نصف ساعة معاً وإذا لم يخالفا أياً من القواعد – وأهمها أن لا يناقشا مسألة المكان الذي يعتقدان أنهما فيه – فإن اللقاءات سوف تستمر.

وأخبر المعتقل الذي أحضروه خالد المقطري أن اسمه أحمد عبد الرشيد، المعروف أحياناً بأبو أحمد. وهو من أصل صومالي، ولكنه قد عاش، حسب قول خالد المقطري، في إسلام أباد لسنوات عديدة، حيث كان يعلِّم الدراسات الإسلامية.[73] ولم يكن قد تم تحديد أحمد عبد الرشيد فيما سبق على أنه من معتقلي «موقع أسود» أو يظهر على أي من قوائم السجناء السابقة ممن «اختفوا» في حجز الولايات المتحدة، مع أن مروان جبور، وهو فلسطيني يمكن أن يكون قد احتجز في مركز الاعتقال هذا ما بين 2004 و2006، قال إن صوماليين اثنين كانا معتقلين في زنزانتين من مجموعة الزنازين الثلاث التي كان محتجزاً في إحداها في 2005، إلا أنه لم يكن يعرف اسميهما.[74] وأبلغ أحمد عبد الرشيد خالد المقطري أن زوجته وأطفاله الثلاثة ما زالوا في إسلام أباد، حيث جرى اعتقاله قبل 16 شهراً. وكانت استخبارات الخدمات الدولية الباكستانية قد احتجزته لأسبوعين قبل تسليمه إلى حجز الولايات المتحدة،

وأُحضر بعدها مباشرة إلى مركز الاعتقال السري من باكستان. وحالما أتى على ذكر هذه التفاصيل المتعلقة باعتقاله وترحيله، فُتح الباب وأُبلغا بأن عليهما أن لا يتحدثا عن هذا الموضوع.

وقال خالد المقطري إنه ولشدة رغبتهما في استمرار هذه اللقاءات جرى الحديث مع أحمد رشيد معظم الوقت حول طفولتهما في الصومال واليمن، وحول أسرتيهما، أو كانا يقرءان القرآن سوية. ونظراً لأن أحمد عبد الرشيد كان معلماً للدراسات الإسلامية، بدأ خالد المقطري يحضِّر الأسئلة المتعلقة بالدين ليطرحها عليه أثناء لقاءاتهما الأسبوعية، مع أن المترجمين كانوا يبلغونه بين حين وآخر بأن اللقاء قد ألغي «لأن الأوضاع لا تسمح به». وأثناء أحد اللقاءات، راحا يتحدثان عن أصوات ضجيج كانا يسمعانها، غير أن الباب سرعان من انفتح مرة أخرى ليبلغهما الحراس بأن عليهما أن لا يتحدثا عن ذلك. ووصل عدد اللقاءات التي تمت بينهما إلى نحو ثمانية لقاءات، كان بعضها يستمر حوالي الساعة.

ويقول خالد المقطري إنه في الفترة التي سبقت الإفراج عنه تلقى بطانية كتب عليها: «إلى كوبا، إلى المغرب، إلى رومانيا، وإلى هذا المكان – أبو عبيدة الحضرمي». وأبو عبيدة الحضرمي هو اسم الشهرة لرمزي بن الشيبة، أحد المعتقلين الأربعة عشر «ذوي القيمة العالية» الذين رُحلوا من الحجز السري للسي آي أيه إلى المعتقل العسكري في غوانتنامو في سبتمبر/أيلول 2006، وأحد الأشخاص الستة الذين وجهت سلطات الولايات المتحدة إليهم الاتهام في فبراير/شباط 2008 لمحاكمتهم بشأن جرائم تحمل العقوبة القصوى أمام لجنة عسكرية. وإذا ما كانت هذه الرواية دقيقة، فإنها تعني أن رمزي بن الشيبه كان محتجزاً خلال السنوات الأربع التي «اختفى» فيها في مرفق الاستجواب التابع للسي آي أيه في غوانتنامو، الذي قيل إنه أغلق في 2004،[75] كما تعني إما أنه سُلِّم إلى المغرب، أو احتجز في «موقع أسود» للسي آي أيه هناك. وتبعث إشارته إلى أنه قد احتجز في رومانيا، ومن ثم في «هذا المكان» على الحيرة كذلك. إذا أكدت التقارير الواردة عن وجود «مواقع سوداء» للسي آي أيه في رومانيا وبولندا على أنها أُغلقت في نهاية 2005. وإذا ما كان الأمر كذلك، فمن المحتمل أن يكون نزلاء هذه المواقع، وبينهم رمزي بن الشيبه ومجيد خان، قد نُقلوا إلى المرفق الذي كان خالد المقطري فيه منذ أبريل/نيسان 2004. كما يبدو محتملاً أنه جرى إغلاق هذا المرفق في 2006 وتم نقل خالد المقطري وآخرين إلى أوطانهم، بينما أُرسل المعتقلون الأربعة عشر «ذوي القيمة العالية» إلى غوانتنامو، ما مكن الرئيس بوش من طمأنة الجمهور بأن «عمليات الترحيل الحالية تعني أنه لم يعد هناك الآن أي إرهابيين ضمن برنامج السي آي أيه».[76]

التعاون وظروف الاعتقال

شعر خالد المقطري بأن جميع ظروف حبسه، بما فيها تزويده بالطعام، كانت مشروطة بسلوكه وبمستوى تعاونه. وقال إن الطعام كان، في البداية، في غاية السوء، وكانت آلام معدته شديدة إلى حد أنه لم يكن يستطيع أكل ما يحضرون. وأضاف: «بقيت مريضاً منذ وقت وصولي إلى هناك. كانوا يعطوننا أرزاً مجبولاً في كتلة واحدة، وفي بعض الأحيان نيئاً وقاسياً. ولاحقاً، حصلت على مثلثات قليلة من الجبن وبعض العسل». وكانت هناك أيضاً شرائح من الخبر، وبعض اللحم المعلب، الذي لم يكن ليأكله خشية أن يكون فيه لحم خنـزير.

ولفترات طويلة من الوقت، لم يتمكن خالد المقطري من الاحتفاظ بالطعام الصلب في بطنه. ونقص وزنه بشكل مرعب، وبعد بضعة أسابيع لم يأكل خلالها إلا نادراً، بدأوا بإطعامه زجاجات من «إنشور»، وهو شراب بديل للطعام. «كانت كل زجاجة من هذه الزجاجات تحتوي 350 غراماً، وكان فيها أشياء تشبه الفيتامينات والحديد والمغنيسيوم. كانوا يعطونني ثلاثاً منها كل يوم، واحدة لكل وجبة؛ وكانت بطعم الفانيلا والشوكولاته والفراوله».

ومع مرور الوقت، كان الطعام يتحسن بشكل بطيء، حتى أنه صار يحصل على طعام خاص أحياناً في السنة الأخيرة من إقامته، بما في ذلك الأرز مع الكشمش والبندق. وفي إحدى المرات، بحسب قوله، «طلبت طعاماً لأنني سئمت من وجبات «إنشور» وكانت معدتي تؤلمني، وأحضروا لي شيئاً شبيهاً بالمهلبية».

وبدا أن الوجبات كانت مصممة كذلك على نحو لا يشير إلى طبيعة المكان، فلم يكن هناك إلا القليل من الوجبات الطازجة، كما لم تكن هناك أطعمة تشير إلى إقليم بعينه على نحو خاص؛ ووصفها خالد المقطري بأنها كانت كلها «غربية». وكان القسط الأكبر منها من ذاك النوع من الأطعمة التي يسهل تعليبها وتخزينها، ومع أن الماركات والأغلفة كانت تُزال دائماً، إلا أنه كان من الممكن أحياناً قراءة ماركات التصنيع. وقال خالد المقطري إنهم «كانوا يستخدمون أشياء من جميع الأماكن المختلفة، ألواح شوكولاته من من أمريكا وعصير من الإمارات ومياه من عُمان وأدوية من لاهور وبطانيات من المكسيك وكؤوس ورقية من المملكة العربية السعودية. ولكنها كانت تتغير على الدوام. كانوا يفعلون ذلك لإرباكك، حتى لا تعرف أي البلدان قريب منك».

وتحسنت بعض جوانب معاملتهم مع مرور الوقت أثناء حبسه في «الموقع الأسود». فبعد بضعة أشهر، أعطي نسخة من المصحف وساعة حتى يتمكن من متابعة أوقات الصلاة؛ وفي البداية، قاموا بإلصاق الساعة خارج باب الزنزانة بحيث يستطيع رؤيتها من خلال الطاقة الصغيرة للباب، ولكن بعد بضعة أشهر سُمح له بإدخالها إلى زنزانته. وأبلغه حرّاسه بأن الساعة قد ضُبطت حسب توقيت مكة المكرمة. وفي فترة لاحقة كانوا يُسمعونه قراءات من القرآن الكريم عبر مكبر الصوت في زنزانته، وعندما اقتربت نهاية إقامته أعطوه لعبة كرة قدم إلكترونية تُشغَّل يدوياً.

وبعد مرور عام، سُمح لخالد المقطري باستخدام غرفة للتمارين الرياضية مرة واحدة في الأسبوع ولمدة 30 دقيقة. وكانت الغرفة، التي كانت بجانب إحدى غرف الاستجواب، كبيرة، بمساحة نحو 20 متراً مربعاً، وكانت تحتوي في العادة على كرة سلة وعلى دراجة تمارين هوائية. وكانت هناك شبكة تقسم الغرفة إلى قسمين، وكان عليه البقاء على جانب واحد من الشبكة أثناء اللعب. وكان الحراس ينـزعون الأصفاد والقيود عنه، إلا أنهم كانوا يبقون على الجانب الآخر من الشبكة.

وفي الأيام الأخيرة من اعتقاله، سُمح لخالد المقطري في نهاية الأمر أن يرى السماء. إذ أُخرج إلى ساحة أو أرض ملعب ضيقة، حيث أخذ يسمع أصوات الطائرات وأبواق السيارات، والأهم من هذا كله، استطاع أن يرى الشمس. ويعلق على ذلك بالقول: «كانت حارة تقريباً، ولكن ليست شديدة الحرارة. كان الحر مقبولاً. وكنت في غاية السعادة حتى أنني استلقيت على الأرض تحت الشمس حتى تصل إلى كل مكان من جسمي». ولكنه عاد في الجلسة التالية ليجد أن المنطقة المفتوحة قد غُطيبت بشبكة. «كنت مريضاً، وكنت بحاجة إلى الشمس. وصرخت قائلاً لهم: 'إنكم لا تريدونني أن أتحسن. لماذا قمتم بتغطيتها؟' فقالوا أولاً: 'لا نستطيع أن نخبرك'، إلا أن أحدهم أخبرني لاحقاً أنها 'كانت مغطاة حتى لا ترى أو تسمع أي شيء يمر من هناك».

الرعاية الطبية

تواصل تردي صحة خالد المقطري خلال الأشهر الثمانية والعشرين التي قضاها في هذا المرفق. ويدعي أنه كان في صحة جيدة في وقت اعتقاله، ويعزو أمراضه إلى التأثيرات الجسدية للتعذيب في أبو غريب وغيره من المرافق، وللتأثير النفسي لاختفائه القسري وعزله. ويقول إنه رأى في المرفق السري ما لا يقل عن خمسة أطباء أو مهنيين طبيين وطبيب أسنان[77]، وكذلك ستة من الأطباء النفسيين.

«أعتقد أن مرضي كان في أشد حالاته هناك. كنت أعاني من العديد من الأمراض وعالجني العديد من الأطباء. سألتهم

عن الأمراض التي كنت أعاني منها ولكنهم رفضوا إخباري». وخلال مقابلاته مع منظمة العفو الدولية كان خالد المقطري يسعل ويبصق خليطاً من البلغم والدم، وهي حالة قال إنها بدأت معه عندما كان في الحجز السري. «كنت أبصق وأسعل طوال الوقت. سألتهم [الأطباء] من أين يأتي هذا؟ فقال أحدهم 'قد يكون هذا بسبب الطقس وأنت في غرفتك وحدك'، وقال آخر، 'هذه إفرازات من أنفك'. كل واحد منهم كان يقول شيئاً مختلفاً، ولم يجدوا علاجاً لهذه الأمراض».[78]

وقال إنهم كانوا يعطونه أربعة أو خمسة أنواع من الأدوية يومياً، وأنه كان يحتاج إلى زيارة الطبيب مرة أو مرتين في الأسبوع على الأقل. كان يعاني من نوبات تشنجية، ومن نوبات فزع وأخرى هستيرية، ومن آلام في المعدة، ويتقيئ دماً، بينما كان يخرج دماً من مثانته أو أمعائه، ويشعر بآلام في ظهره وركبتيه، إلى جانب معاناته من حصى في كليته. وما زال يجد صعوبة في التنفس اليوم، وقال إنه لا يستطيع الوقوف على إحدى قدميه. «بعض هذه الأضرار كان نتيجة للضرب ... ولكن أعتقد أن التعليق (الشبْح) كان الأسوأ. فحصني أحد الخبراء هنا وأخبرني إنه يوجد ثقب في مكان من كتفي حيث انكسرت قطعة [من العظم] وآخر في جنبي. وبعد ذلك، صرت أشعر بالألم في كافة أنحاء جسمي، ولا استطيع أن أنقلب من جنب إلى الجنب الآخر. أعتقد أن هذا كان بسبب التعليق، الذي كان مؤلماً. لم أكن لأستطيع تحمل الألم».

في وقت متأخر من السنة الثانية في «الموقع الأسود»، تم تزويده بلوح أبيض وبقلم للكتابة، وجرى تعليمه رموزاً معينة. فإذا كان بحاجة ماسة لرؤية الطبيب، كان عليه كتابة الحرف «E» على اللوح، وكانت هناك حروف أخرى إذا لم تكن الحاجة ماسة، أو إذا كان يريد رؤية الأطباء النفسيين أو المحققين. وكان اللوح مثبتاً إلى الحائط قبالة كاميرات التصوير حتى يتمكن الحراس من رؤية ما يكتب على شاشات أجهزة الاستقبال.

وقبل إعطائه اللوح الأبيض، كان ببساطة يصرخ حتى يأتيه أحدهم. «لم أكن أعرف سوى بعض الكلمات الإنجليزية، ولذا كنت أشير إلى نفسي وأنظر في الكاميرا وأصرخ 'مريض، مريض'». وكانوا في بعض الأحيان يخبرونه أن الطبيب ليس «في المبنى»، ولكنهم سوف يستدعونه، وأعطى هذا خالد المقطري الانطباع بأنه كانت هناك بنايتان على الأقل في المرفق. كما تشكل لديه إحساس بأن هناك طبيباً مناوباً وآخر يُستدعى عند الطلب في جميع الأوقات. وبموجب مبادئ الولايات المتحدة التوجيهية الفدرالية للعناية بالسجناء، ينبغي أن يكون هناك معدل وسطي مقبول من الأطباء بالقياس إلى عدد السجناء بنسبة 500 إلى واحد، ما يشير إلى أن هذا المرفق كان في العادة مجهزاً بالموظفين والمعدات بصورة خاصة.[77]

وقال خالد المقطري إنه كان هناك خمسة أطباء أو مهنيين طبيين من الذكور في مركز الاعتقال في الأوقات المختلفة، مع أنه كان يرى أحدهم مرات أكثر من أي من الآخرين. ووصفه بأنه كان رجلاً متقدماً في السن، في حوالي الستين، بوجه مستدير ولحية بيضاء ويلبس خاتماً ذهبياً ثقيلاً. بينما كان طبيب آخر صغير الحجم وحليق الذقن وأسود الشعر، «ويبلغ من العمر 45 سنة، وكان دائماً يرتدي قميصاً قطنياً مشدوداً على جسمه ويحمل حقيبة سفر». ولم يذكر له أي من الأطباء اسمه أو يشجعه على التحدث معه كثيراً، ولكن أحدهم – وكان هذا يحاول تهدئة خالد المقطري بما يكفي لتركيب كيس التنقيط في ذراعه – تحدث إليه بصورة موجزة عن تدريبه الطبي وخلفيته، قائلاً لخالد المقطري إنه درس في الولايات المتحدة الأمريكية مدة 13 سنة. ويعتقد خالد المقطري أن جميع الأطباء الآخرين كانوا أيضاً من الولايات المتحدة الأمريكية.

وكان هناك كذلك أربعة رجال وامرأة واحدة، وهم أيضاً من الولايات المتحدة، وصفهم خالد المقطري بأنهم أطباء نفسيون. وقال إن المرأة كانت تحاول أحياناً رفع معنوياته.

وسألها في إحدى المرات عن سنها، فقالت إنها في الرابعة والثلاثين، ثم قالت إنها ما كان يجب أن تبلغه ذلك لأنه من غير المسموح لها إعطاءه أية معلومات شخصية عن نفسها.

وشعر خالد المقطري أن الأطباء النفسيين لم يكونوا مفيدين كثيراً. يقول: «كنت دائم الصراخ والبكاء والتفكير وفي حالة من الذهول باستمرار». كانوا يعطونه أدوية يعتقد أنها كانت مهدئات «لنوبات التشنج والصراخ». وأخبره الأطباء النفسيون لمساعدته بأن اضطرابه النفسي يعود إلى أنه معتقل ومعزول، وقالوا له إنه ينبغي عليه «أن يتأقلم مع ذلك وينسى».

ويواصل قائلاً: «كانوا دائماً ينصحونني بعدم التفكير. وقال بعضهم إنني ربما أكون مريضاً لأنني كنت مقيداً بسلسلة طولها متر واحد لأربعة أشهر ولا أستطيع التحرك إلا إلى الحمام. وما أغضبني أكثر قولهم لي 'يجب أن تركض'. كيف يمكنني أن أركض وأنا مقيد بالسلاسل؟ فطلبت منهم أن يزيلوا السلاسل فقط ... وكنت أشعر بتحسن عندما كنت أحاول كسرَ الصحون أو القرعَ على الباب المعدني، أي عندما كنت أفعل شيئاً».

وقال خالد المقطري إنهم كانوا يراقبونه بصورة دقيقة بواسطة كاميرات زنزانته، وكانوا يعتقدون أنه معرض لخطر الإقدام على الانتحار. وقال إنه في عدة مناسبات كان الحراس يندفعون بسرعة إلى الزنزانة ويقيدونه بالسلاسل إلى الحائط عندما كان يتقيأ دماً: «ربما كانوا يعتقدون أنني أفعل شيئاً بنفسي لأجعل هذا يحدث».

الترحيل من أجل العلاج الطبي

أصبح خالد المقطري بسبب آلام معدته وما كان يصيبه من نزيف غير قادر إلى حد كبير على أكل الطعام الصلب، وتواصل عدم استجابته للعلاج بالأدوية. وفي أوائل أغسطس/آب 2006، نُقل بالطائرة من مركز الاعتقال السري إلى مستشفى بعيد عن المكان، حيث أُجريت له، حسبما أُخبر، عملية تنظير. ولم تكن هناك سوى مؤشرات قليلة على موقع المرفق الطبي هذا، إلا أنه من المرجح أنه كان يبعد مسافة كبيرة عن «الموقع الأسود». إذ نُقل خالد المقطري في بداية الأمر في طائرة لمدة خمس أو ست ساعات، ثم جرى نقله إلى طائرة أخرى بدا أنها حلّقت لنحو ثماني ساعات قبل أن تهبط. وشعر بأن الطائرة الثانية، على وجه الخصوص، كانت «حديثة» وليست طائرة نقل بضائع، وبأن المقاعد كان يمكن أن تكون مريحة لولا أنه كان مثبتاً إليها بشدة بحيث لم يستطع التحرك.
وكان معتقل آخر رافقه في كلتا الرحلتين الجويتين يسعل، وربما بسبب حالته، مع أن خالد المقطري شعر أنه كان يحاول أيضاً أن يشعره بوجوده. فبدأ خالد المقطري بقراءة آيات من القرآن، وتجاوب المعتقل الآخر معه قبل أن يُطلب منهما السكوت. ويعتقد خالد المقطري أنه ربما كان من المملكة العربية السعودية، مستدِلاً على ذلك بلهجته.

واعتقد خالد المقطري أنه ربما يكون قد أُخذ إلى الولايات المتحدة الأمريكية للعلاج، نظراً لطول الرحلة. وعندما اشتكى وسأل عن سبب عدم نقله إلى مكان أقرب، أبلغه أحد المترجمين: «لا تفكر أنه من السهل أخذك إلى المستشفى، فالمستشفيات بعيدة جداً وأنت بحاجة إلى مستشفى خاص جداً».

ولم يُبد سجانوه أي تساهل أمني في ذلك. فإما أن تكون منطقة المرفق الذي نُقل إليه المعتقلان قد أخليت قبل هبوطهما، أو أن المرفق كان قسماً من منشأة طبية لم يعد قيد الاستعمال. وكان وصول رحلتهما إلى المكان ليلاً، حيث وضعا على متن أحد الباصات ونُقلا مباشرة إلى المستشفى لفترة دامت نحو 30 دقيقة. وظل خالد المقطري معصوب العينين طوال الرحلة، غير أنه لاحظ أن الهواء وأرضية المستشفى كانا باردين كثيراً، بينما كان المكان صامتاً تماماً – فلم تكن هناك أصوات أي مرضى آخرين أو موظفين أو معدات: «لم أسمع سوى صوت السلاسل التي قُيِّد بها الشخص الذي إلى جانبي،

أي الرجل الذي كان معي وكان يسعل. ولم يكن هناك أي شخص آخر».

وانتظر خالد المقطري نحو 45 دقيقة بينما أخذوا المعتقل الآخر إلى مكان ما، ثم اقتاده مترجم يتحدث بلكنه لبنانية كان قد سافر معهما من مركز الاعتقال السري إلى غرفة المعالجة. ولم يجرِ تخديره أو إعطاؤه المسكنات أثناء الفحص الذي استمر لساعة – ما يعني أنه كان فحصاً طبياً عادياً – ولذا شعر «بألم شديد». وهدّأه المترجم بالتحدث إليه طوال الوقت، قائلاً إن أموره جيدة وإن عليه أن يصبر. وعندما انتهى الفحص، لم تكن هناك فترة راحة، وأُعيد المعتقلان مباشرة إلى الطائرة. وبعد المرحلة الأولى من رحلة العودة، تم تغيير الطائرة، وشعر خالد المقطري أنهما كانا في انتظار الانتهاء من تحميل أطعمة أو بضائع أخرى على الطائرة العائدة بهم إلى «الموقع الأسود». وكان أحد المستجوبين قد أخبره بأنه «من الصعب جلب الطعام يومياً إلى هذا المكان، فنحن نجلب الطعام ونخزِّنه، وعندما يوشك على النفاد، نطلب مزيداً من الطعام».

قال خالد المقطري إنهم لم يطلعوه أبداً على نتائج الفحوصات، ولم يتمكنوا من إيجاد النظام العلاجي المناسب لتخفيف آلامه وما كان يشعر به من أعراض أخرى. وقال إنه في النهاية شعر بأن أمراضه كانت «نعمة من الله ... لإخافتهم من إعادة تسليمي، نظراً لأن العلاج الذي أعطوني إياه لم يفدني، ولأنني كنت مريضاً للغاية، وكنت أفقد عقلي. فلم يعودوا يرغبون في الإبقاء علي بعد أن حصلوا على كل ما يريدون من معلومات مني». وبعد نحو ثلاثة أسابيع من زيارته للمستشفى، أُخرج خالد المقطري من مركز الاعتقال السري وأعيد إلى اليمن.

الترحيل إلى اليمن

يقول خالد المقطري إنه ومنذ وقت مبكر في 2006 دأب سجّانوه على إخباره بأنه لن يبقى معهم طويلاً، وبأنهم سوف ينقلونه إلى مكان آخر. واستقر به الأمر على الاعتقاد بأنه سيُرحَّل إلى «موقع أسود» آخر، ولكن قال إنه كان يسألهم، كل يوم تقريباً، عن المكان الذي سيؤخذ إليه وعن وقت ذلك. ولم يكن هناك جواب إلى أن جاءه أحد المحققين إلى زنزانته في الساعة العاشرة من صباح يوم يعتقد أنه 13 أغسطس/آب أو 1 سبتمبر/أيلول 2006 ليقول له إنهم سوف ينقلونه إلى «مكان آخر» بعد ظهر ذلك اليوم. ويقول خالد المقطري: «سألته إن كان مكاناً أفضل، فكان جوابه لي 'تقريباً'. وسألته عما إذا كان بإمكاني أخذ الكتب التي كانت لدي أو ما إذا كانت هناك كتب في المكان الذي سأذهب إليه. وكانت لدي مخاوف من إمكان أن ينقلوني إلى مكان أسوأ. فأحضر لي كيساً بلاستيكياً وسمح لي بأن أضع فيه بعض العيدان [المستخدمة لتنظيف الأسنان]، والمصحف، وطاقية الصلاة، وبعض خرزات التوت الوردي التي كانت لدي».

كان الوقت متأخراً من بعد الظهر عندما عاد المحقق ومعه الحراس وأعطوه بعض الملابس النظيفة كي يرتديها. وللمرة الأولى طوال أي من رحلات ترحيله الجوية، أحضروا له حذاء مصنوعاً من القطن الأبيض وصفه بأنه «مصري»، مع أنه كان مصنوعاً في ألمانيا.[80] وبدأ يخطر له بأنه ربما يكون عائداً إلى اليمن، حيث أبلغه أحد المحققين قبل أن يغادر: «تستطيع الآن بدء حياتك من جديد».

حُشر رأسه في قلنسوة وأُخذ في مؤخرة شاحنة أو باص صغير إلى ما وصفه بـ«حاوية»، حيث انتظروا لما يقارب 45 دقيقة قبل أن تصل الطائرة. كان باستطاعته أن يسمع «ضجيج» المطار أثناء الانتظار. وسمع صوت طائرة تحط وتسير على المدرج في اتجاههم، ثم جاء ثلاثة رجال إلى الحاوية وجردوه من ملابسه والتقطوا صوراً له وأخذوا بصماته قبل أن يعصبوا عينيه ويعيدوا إلباسه القلنسوة وينقلوه في سيارة إلى حيث كانت الطائرة تنتظر. كانت طائرة صغيرة، حسبما قال، إذ لم يصعد سوى أربع درجات جعلوه بعدها يخفض رأسه للدخول إلى الطائرة. وكانت الرحلة مباشرة، وقال إنها استغرقت ست ساعات.

في اليمن، احتُجز ابتداء في سجن الأمن السياسي في صنعاء مدة 16 يوماً، ثم نقل إلى سجن في الحديدة. وأكدت له السلطات اليمنية بأنها سوف تفرج عنه، ولكن «عليه أن يتحلى بالصبر». وأفرج عنه في نهاية الأمر في مايو/أيار 2007، مع مجموعة من السجناء الآخرين، في سياق الاحتفال بعيد توحيد اليمن الشمالي والجنوبي.

إن الكلفة الإنسانية للترحيل السري والاعتقال السري تغور في الغالب الأعم في غياهب النسيان. فقد تحدثت منظمة العفو الدولية إلى خالد المقطري بعد أسابيع من الإفراج عنه، ولكنه لم يكن في وضع عاطفي يمكنه آنذاك من إكمال مقابلة شاملة. واستغرق الأمر معه عدة أشهر حتى استطاع العودة إلى نقطة القدرة على مناقشة ما مر به من تجارب. وكما جاء في وصف ما ألم به فيما سبق، فإن حالته الجسدية ما زالت واهنة، وليس بمقدوره دفع تكاليف العلاج الطبي. أما العناية الطبية والنفسية المتخصصة لضحايا التعذيب فغير متوافرة في اليمن، ويخشى خالد المقطري من السفر إلى أي دولة يمكن أن يتلقى فيها مثل هذا العلاج. ويعتمد حالياً في الحفاظ على بقائه على كرم أهله، ولكنه يقول إن الضغط الذي يتعرض له أقاربه لا يمكن أن يستمر. وحتى لو كان بإمكانه العمل، فلن يجد، حسبما يقول، مَن يُشغِّله، وعلى الرغم من أنه لم يحدث أن وجِّهت إليه تهمة أبداً بارتكاب جرم إرهابي، إلا أنه يعاني من العزل الاجتماعي لكونه قد اعتقل على يدي الولايات المتحدة الأمريكية. ويخشى خالد المقطري وهو يعاني من وضعه المالي اليائس ويواجه الشبهات عند اللجوء إلى أي صاحب عمل طلباً لكسب عيشه، بينما يخضع للمراقبة من قبل أجهزة الأمن والاستخبارات، ويفتقر إلى كل فرصة لضمان العلاج من الآثار البدنية والنفسية لما تعرض له من معاملة في حجز الولايات المتحدة، أنه لن يستطيع في يوم من الأيام أن يستعيد حياته الطبيعية.

تعقيب: مستقبل برنامج السي آي أيه للاعتقال

في 20 يوليو/تموز 2007، أصدر الرئيس بوش أمراً تنفيذياً صرَّح بموجبه بمواصلة السي آي أيه برنامجها للاعتقال والاستجواب السري، المشار إليه باسم «برنامج المعتقلين الإرهابيين ذوي القيمة العالية».[81] وادعى الرئيس في الأمر الذي أصدره بأن برنامج السي آي أيه: «يفي بالكامل بالتزامات الولايات المتحدة بمقتضى المادة العامة 3» (لاتفاقيات جنيف الأربع)، شريطة أن تبقى «ظروف الحبس وإجراءات الاستجواب للبرنامج» ضمن الحدود التي رسمها الأمر التنفيذي. وقد أكدت سلطات الولايات المتحدة، ومن ضمنها الرئيس، بشكل متكرر على أن برنامج السي آي أيه والأساليب المستخدمة فيه قد حصلت على مواقفة محامو الإدارة باعتبارها قانونية. ومن الواضح، إذن، أن الولايات المتحدة الأمريكية تؤوِّل التزاماتها على نحو يفرغها من معناها، ويُديم حالة غياب المساءلة عن برنامج ارتُكبت استناداً إليه جرائم تعذيب واختفاء قسري دولية.

إن المادة العامة 3 لاتفاقيات جنيف تعكس القانون الدولي العرفي الذي ينطبق على النـزاع المسلح. ومثله مثل القانون الدولي الإنساني، الذي ينطبق في جميع الأوقات، يستدعي أن تكون المحاكمات نزيهة ويحظر، بين جملة أشياء، التعذيب والمعاملة القاسية. والمادة 3 تحظر كذلك صراحة «الإساءات إلى الكرامة الشخصية، ولا سيما المعاملة المهينة والحاطة بالكرامة».

وخلافاً لذلك، فقد أقدمت السي آي أيه، في إطار هذا البرنامج «على احتجاز المعتقلين بمعزل عن العالم الخارجي في أماكن سرية، وفي أغلب الأحيان لسنوات كاملة، بينما حرمتهم من الاتصال بالمحامين أو بالمحاكم أو بالأقارب، أو بالمراقبين الدوليين لحقوق الإنسان واللجنة الدولية للصليب الأحمر. وبذا فإن الأمر الرئاسي يعطي تفويضاً بالاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي ويتبناه، وهو ممارسة تنتهك القانون الدولي، ويرقى بحد ذاته إلى مرتبة التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة. فقد زعم معتقلون سابقون أنهم أُخضعوا لمعاملة تتضمن الحبس الانفرادي المطول، والضرب، والتعليق بالسلاسل، والحرمان من النوم، والتجريد القسري من الملابس، والتعريض لظروف مفرطة من البرد والحر الشديدين، والتكبيل بالسلاسل لفترات مطولة، ووقف تزويدهم بالدواء. ويرقى ما مارسته وكالة الاستخبارات المركزية حتى الآن من اعتقالات سرية إلى مستوى الإخفاء القسري، الذي يشكِّل، مثله مثل التعذيب، جريمة يطالها القانون الدولي.

وخلافاً لما فرضه القانون الدولي من حظر مطلق على التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، فإن الأمر التنفيذي يؤوِّل قانون الولايات المتحدة والقانون الدولي على نحو ييسِّر له استخدام مقياس لا يتوقف عن الانزلاق نحو اللاقانون بالعلاقة مع التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة ضد المعتقلين الذين ترى فيهم السي آي أيه مصادر محتملة «عالية القيمة» للمعلومات الاستخبارية. وفضلاً عن ذلك، فإن الأمر الرئاسي ينطوي على ثغرات يمكن أن تسمح بتشديد صنوف سوء معاملة المعتقلين ممن تحتجزهم السي آي أيه ضمن برنامجها، وصولاً إلى المعاملة المذلة والحاطة بالكرامة. فهو يمتنع عن استثناء استخدام أي نوع من أنواع «أساليب الاستجواب المشدَّدة» التي استخدمت ضد خالد المقطري. كما يسعى إلى سد الطريق أمام المساءلة عن الانتهاكات التي ارتكبت من قَبل بموجب البرنامج، بما في ذلك مساءلة الموظفين الرسميين والعملاء الذين أجازوا عمليات الإخفاء القسري والاختطاف والاعتقال السري والتعذيب أو غيره من صنوف المعاملة، أو تواطأوا بشأنها أو نفذوها.

الاختفاء القسري والاعتقال السري يشكلان انتهاكاً للقانون الدولي

يعتبر الاختفاء القسري بحد ذاته انتهاكاً للقانون الدولي الإنساني والقانون الدولي لحقوق الإنسان، كما تشير المعاهدات التي ألزمت الولايات المتحدة الأمريكية نفسها بها.

وتشكل هذه الممارسة نموذجاً لمخالفة الحظر المفروض على الاعتقال التعسفي والحظر المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة أو اللاإنسانية أو المهينة.[82] وممارستها من جانب الولايات المتحدة الأمريكية على وجه الخصوص كانت موضع إدانة من جانب هيئتين من هيئات مراقبة تنفيذ المعاهدات، هما لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان ولجنة الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب. فقد أعلنت لجنة حقوق الإنسان أنه:

«ينبغي على الدولة الطرف أن تلغي على الفور جميع عمليات الاعتقال السري ومرافق الاعتقال السري .. وينبغي أن لا تعتقل الأشخاص إلا في أماكن يمكن أن يتمتعوا فيها بالحماية الكاملة من جانب القانون».[83]

وبلهجة مماثلة، قالت لجنة مناهضة التعذيب إنه:

«ينبغي على الدولة الطرف ضمان عدم احتجاز أي شخص في أي مرفق سري للاعتقال يخضع عملياً لسيطرتها الفعالة. ويشكِّل اعتقال الأشخاص في مثل هذه الحالات، في ذاته، انتهاكاً للاتفاقية ... وينبغي على الدولة الطرف أن تدين علناً أي سياسة للاعتقال السري».[84]

وبتأكيده على وجود برنامج الاعتقال والاستجواب السري، وعلى تبني استمرار العمل به، في سبتمبر/أيلول 2006، فإن الرئيس يعترف بأنه قد أجاز عمليات الإخفاء القسري المعترف بها كجرائم بمقتضى القانون الدولي عبر سلسلة من الاتفاقيات الدولية.[85]

في 6 فبراير/شباط 2007، جرى افتتاح التوقيع على «الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري»، التي تبنتها الجمعية العامة للأمم المتحدة بالإجماع في ديسمبر/كانون الأول 2006. وتعيد ديباجة هذه المعاهدة التأكيد على «الخطورة البالغة للاختفاء السري، الذي يمثل جريمة، والذي يعتبره القانون الدولي في بعض الظروف جريمة ضد الإنسانية». ووقعت على الاتفاقية في 6 فبراير/شباط سبع وخمسون دولة (لم تكن الولايات المتحدة بينها). وبمقتضى الاتفاقية، فإن الاختفاء القسري هو:

«الاعتقال أو الاحتجاز أو الاختطاف أو أي شكل آخر من أشكال الحرمان من الحرية على أيدي ممثلين للدولة أو بواسطة أشخاص أو مجموعة من الأشخاص يتصرفون بتفويض من الدولة أو بدعم منها أو برضاها، واتباع ذلك بإخفاء مصير أو مكان وجود الشخص المختفي، ما يضع هذا الشخص خارج حماية القانون».

إن ثمة أفراداً قد احتجزوا بموجب البرنامج السري للسي آي أيه لفترة زمنية وصلت إلى أربع سنوات ونصف السنة قبل أن يؤكد الرئيس بوش على وجود البرنامج في سبتمبر/أيلول 2006. وقد وضع الرفض السابق لتوضيح مصير أو مكان وجود هؤلاء المعتقلين، أو الامتناع عن تقديم مثل هذا التوضيح، بما أدى إلى إبقائهم خارج حماية القانون لفترات مطوَّلة، هؤلاء الأشخاص ضمن التعريفات المتفق عليها بالكامل للاختفاء القسري. وقد تم تحديد أربعة عشر من هؤلاء المعتقلين الذين احتجزوا ضمن هذا البرنامج وجرى نقلهم لاحقاً إلى غوانتنامو في أوائل سبتمبر/أيلول 2006، حيث انضم إليهم شخص آخر ليصبحوا 15 شخصاً في أبريل/نيسان 2007. ومنظمة العفو الدولية تعرف أنه قد أفرج عن ما لا يقل عن 10 أشخاص كانوا ضمن البرنامج بعد أن «اختفوا لفترات زمنية وصل بعضها إلى ثلاث سنوات. كما تعتقد أن نحو ثلاثين شخصاً آخر قد احتجزوا ضمن برنامج السي آي أيه، ولم يُبلَّغ عنهم، بينما لم يتأكد مصيرهم أو مكان وجودهم بعد.[86]

إن الاعتقال السري يسهِّل ممارسة التعذيب وغيره من صنوف سوء المعاملة، كما يرقى بحد ذاته إلى مرتبة مثل هذه المعاملة. وكما أوردت المجموعة العاملة للأمم المتحدة بشأن

الاعتقال التعسفي مؤخراً في نقدها اللاذع لبرنامج السي آي أيه، فإن مثل هذا الاعتقال

«يُعدُّ خروجاً على جميع الأنظمة القانونية الوطنية والدولية المتعلقة بالضمانات ضد الاعتقال التعسفي. وفضلاً عن ذلك، فإن السرية التي تلف الاعتقال والترحيل ما بين الدول لمن يشتبه في أن لهم صلة بالإرهاب قد تعرِّض الأشخاص المستهدفين بذلك للتعذيب والاختفاء القسرى والقتل خارج نطاق القضاء، وتغيِّب ضمانات المحاكمة العادلة إذا ما تقررت مقاضاتهم».[87]

ومع أنه من المفترض أن يقتصر برنامج الاعتقال السري للسي آي أيه، الذي تستخدم فيه إجراءات استنطاق «بديلة»، على الأفراد الذين يعتقد أنهم يملكون معلومات عالية القيمة، إلا أنه وطبقاً للأمر التنفيذي للرئيس بوش الصادر في 20 يوليو/ تموز 2007، يتعين لاعتقال شخص ما بموجب البرنامج أن يقرر مدير السي آي أيه أن «من المرجح امتلاكه/ امتلاكها معلومات يمكن أن تساعد على تعقب هجمات إرهابية أو مقاضاة مرتكبي مثل هذه الهجمات أو منعها»، أو «يمكن أن تساعد على معرفة مكان تواجد مسؤولين قياديين في القاعدة أو طالبان أو في قوات ذات صلة بها».

وليس ثمة من إشارة إلى الطريقة التي سوف يتخذ مدير السي آي أيه بها قراره بشأن من هم الذين سوف يوضعون في الحجز السري. وعلى سبيل المثال، هل ستُستخدم المعلومات التي يتم الحصول عليها من معتقل ما تحت التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة كأساس لإدخال معتقل آخر ضمن برنامج السي آي أيه؟[88] ففي تصريح له بشأن الأمر التنفيذي للرئيس بوش وبرنامج الاعتقال السري، ذكر مدير السي آي أيه، الجنرال هايدن، أن «أقل من 100 من الإرهابيين القساة قد مروا بالبرنامج منذ مباشرته في 2002، وبين هؤلاء، لم يحتج سوى أقل من ثلثهم إلى أي أساليب خاصة للاستجواب».[89] غير أن الأسباب الكامنة وراء إفراج الولايات المتحدة دون تهمة عن العديد من «الإرهابيين القساة» تظل موضع تخمين، بينما يظل التأكيد على أن «أقل من ثلث» معتقلي السي آي أيه قد أُخضعوا لأساليب ترقى إلى مرتبة المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة كلاماً فارغاً على محك ما أدلى به خالد المقطري ومعتقلون آخرون سابقون في «المواقع السوداء» بشأن المعاملة التي كان عليهم أن يخضعوا لها.

وتسمح صياغة الأمر التنفيذي بنشر شبكة أوسع بكثير مما يحاول الجنرال هايدن الإيحاء به. فبمقتضى هذا الأمر، يتعين أن يكون المعتقل ضمن برنامج السي آي أيه مواطناً لدولة أجنبية يقرر مدير السي آي أيه أنه «عضو أو جزء من القاعدة أو طالبان أو منظمات على صلة بها، أو يدعمها»، أو «يرجح امتلاكه/امتلاكها معلومات» من شأنها أن «تساعد على تعقب هجمات إرهابية أو مقاضاة مرتكبيها أو منعها» أو يمكن «أن تساعد على معرفة مكان تواجد مسؤولين قياديين في القاعدة أو طالبان أو في قوات على صلة بها». إذ يمكن لهذه الشبكة أن توقع في براثنها، بحسب ما يمكن أن يفترض، أفراد عائلات الأفراد الذين تلاحقهم الولايات المتحدة الأمريكية؛ إذا ما ارتأى مدير السي آي أيه أنهم «يدعمون» إحدى المنظمات الوارد ذكرها أو «القوات ذات الصلة بها»، أو أن لديهم معرفة بمكان وجود الشخص المطلوب. ففي سبتمبر/أيلول 2002، مثلاً، احتجزت قوات الأمن الباكستانية يوسف وعبد الخالد، البالغين من العمر 9 و7 سنوات على التوالي، حسبما ذُكر، أثناء بحثها عن والدهما خالد شيخ محمد. ومن الواضح أن الصبيين كانا لا يزالان رهن الاحتجاز في مارس/آذار 2003، عندما أكد تقرير صحفي على أن السي آي أيه ما زالت تحتجز الصبيين. ونُقل عن أحد مسؤولي الولايات المتحدة قوله:

«إننا نتعامل معهما بمنتهى الرقة. ففي نهاية الأمر، ليسا سوى طفلين صغيرين ... ولكننا نحتاج إلى معرفة أكبر قدْر ممكن من المعلومات عن أنشطة أبيهما في الآونة الأخيرة. ولدينا علماء نفس متخصصون في مجال الطفل طوال الوقت حتى يتلقيا أفضل أشكال الرعاية».[90]

الإفلات من العقاب

يتيح الأمر التنفيذي للسي آي أيه مواصلة إبقاء المعتقلين في الحجز السري – ومواصلة عمليات الإخفاء القسري – ولا يوفر سوى القليل من الحماية، إن كانت هناك حماية، ضد الانتهاكات الإضافية لحقوق الإنسان التي تنبثق عن الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي. وفضلاً عن ذلك، فهو يعزز الفجوة الهائلة بشأن المساءلة التي تظل قائمة بالعلاقة مع الانتهاكات السابقة، ويجهد من أجل ضمان استمرار هذه الفجوة في المساءلة. وبدلاً من الوفاء بواجبها في تقصي المزاعم المعقولة المتعلقة بالاختفاء القسري، بما في ذلك في قضية خالد المقطري، لجأت إدارة الولايات المتحدة إلى ليٍّ عنق القواعد، أو ببساطة إلى تجاهلها. وتوفر لها السرية التي تصل إلى حد الهوس وتحمي من خلالها عملية السي آي أيه المسماة «برنامج المعتقلين الإرهابيين ذوي القيمة العالية» الحصانة ضد التفحص السياسي والقانوني لسلوكها، ما يضمن لها إفلاتاً مستمراً من العقاب عما يستتبعه سلوكها من انتهاكات لحقوق الإنسان.

أما السجل المتعلق بالمساءلة عن التعذيب فليس أفضل بأية صورة من الصور. فحتى اليوم، وبقدْر ما تستطيع منظمة العفو الدولية تأكيده، لم يقدَّم إلى العدالة بالعلاقة مع أعمال التعذيب أو غيره من صنوف سوء المعاملة أي من موظفي السي آي أيه، على الرغم من أن التقارير تشير إلى وجود نمط من مثل هذه الانتهاكات، وبالرغم من تورط موظفين في الوكالة، حسبما زُعم، في عدد من الوفيات في الحجز، في كل من العراق وأفغانستان.[91] وقد اختارت الإدارة تجاهل واجباتها باللجوء ببساطة إلى سابقة الادعاء بأن الانتهاكات لم تحدث. ولكن وبغض النظر عن المرات التي يكرر فيها الرئيس أن برنامج الاعتقال السري يفي بما تقتضيه واجباته الدولية، بما في ذلك المادة العامة 3، فإن حقيقة الأمر تظل أن هذا البرنامج لا يفي بشيء.

وبينما خلُص التحقيق العسكري في الأنشطة الاستخبارية في أبو غريب إلى أن «ممارسات السي آي أيه في الاعتقال والاستجواب أسهمت في فقدان المساءلة وإلى الإساءات» التي وقعت في السجن،[92] لم تشمل دائرة لا هذا التحقيق ولا غيره من التحقيقات التي أجريت خارج صلاحية مكتب المفتش العام للسي آي أيه أي تفويض بتفحص البرنامج السري للسي آي أيه.[93] فقد صرح مكتب مدير الاستخبارات الوطنية بأن برنامج السي آي أيه «قد خضع للتحقيق والتدقيق المحاسبي من قبل مكتب المفتش العام، الذي سُمح له بصورة كاملة ووافية بالاطلاع على جميع جوانب البرنامج»[94] ولم تُنشر على الملأ أي من التفاصيل أو المعطيات المتعلقة بمثل هذه التحقيقات. بينما تقتضي المعايير الدولية أن تكون التحقيقات في التعذيب وفي غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة سريعة وفعالة، وأن تُجرى من قبل محققين مستقلين وأكفياء وغير متحيزين، ويُعلن ما تتوصل إليه من معطيات على الملأ.[95]

وفي بيانها لشهر مارس/آذار 2005، الذي قالت السي آي أيه فيه إن عملاءها «لا يمارسون التعذيب» (رغم بقائها صامتة عما إذا كانوا متورطين في معاملة المعتقلين معاملة قاسية أو لاإنسانية أو مهينة)، أشارت الوكالة إلى أن «سياسات السي آي أيه بشأن الاستجواب قد استرشدت طوال الوقت بالمشورة القانونية التي تقدمها وزارة العدل. وإذا كان هناك من شخص ينتهك هذه السياسة، فإنه يخضع/تخضع للمساءلة».[96] إن عدم مقاضاة أي موظف في السي آي أيه إنما يشير إلى أن السياسة المعتمدة ما زالت عدم التقيد بالقانون الدولي، وفي حقيقة الأمر، فإن سياسة الاعتقال السري تسير جنباً إلى جنب، وبلا فكاك، مع سياسة الإفلات من العقاب.

توصيات

تدعو منظمة العفو الدولية إدارة الولايات المتحدة إلى ما يلي:

1. التوقف عن استخدام الاعتقال السري أو الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي أو الاعتقال غير المعترف به، وضمان تقيُّد جميع الوكالات الحكومية بسياسة صارمة لتسجيل جميع الاعتقالات وإعلانها؛

2. إعلان أسماء جميع الأفراد الذين قامت الولايات المتحدة باعتقالهم في سياق «الحرب على الإرهاب» وما آل إليه مصيرهم وأماكن وجوهم، حتى إذا كانوا ممن أُفرج عنهم أو تم ترحيلهم إلى حجز دولة أخرى، أو ممن توفوا؛

3. السماح فوراً للجنة الدولية للصليب الأحمر بزيارة جميع المعتقلين المحتجزين حالياً، أو من احتجزوا فيما سبق، في مواقع اعتقال سرية، سواء في الحجز المباشر للولايات المتحدة أو في حجز حكومة أخرى سمحت لممثلي الولايات المتحدة بالوصول إليهم؛

4. توجيه الاتهام بارتكاب جرائم جنائية معترف بها دولياً إلى المعتقلين وتقديمهم إلى المحاكمة خلال فترة زمنية معقولة في محاكم مستقلة، مع التقيُّد التام بالمعايير الدولية للمحاكمات العادلة، أو إطلاق سراحهم. وينبغي عدم اللجوء إلى فرض عقوبة الإعدام من جانب هذه المحاكم؛

5. السماح للمعتقلين بالاتصال بمحامين وبالاتصال بأفراد عائلاتهم؛

6. سحب جميع الطلبات أو المطالبات المقدمة إلى حكومات أجنبية لمواصلة اعتقال أشخاص تم ترحيلهم من حجز الولايات المتحدة، بما في ذلك من كانوا ضمن برنامج السي آي أيه؛

7. ضمان مباشرة تحقيق واف ومستقل وشفاف في جميع مزاعم الاختفاء القسري والتعذيب وغيره من صنوف المعاملة التي ارتكبت في سياق برنامج السي آي أيه، وتقديم أي شخص تتبين مسؤوليته عن مثل هذه الانتهاكات لحقوق الإنسان إلى العدالة؛

8. إعلان حظر صريح على استخدام أساليب الاستنطاق التي تنتهك الحظر الدولي المفروض على التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، وإصدار توجيهات واضحة بأنه ستتم مقاضاة أي شخص مسؤول عن استخدام هذه الأساليب أو عن إصدار الأوامر باستخدامها؛

9. رفع السرية عن جميع الوثائق الحكومية التي تمنح تفويضاً رسمياً أو تغطي قانونياً أو تناقش الاعتقال السري والترحيل السري والاستجواب المشدَّد من جانب السي آي أيه أو غيرها من الوكالات؛

10. ضمان تيسير الإنصاف الفعال، بما في ذلك التعويضات، لجميع من أُخضعوا للاختفاء القسري أو الاعتقال السري أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

11. ضمان إخضاع المزاعم التي أدلى بها خالد المقطري بشأن التعذيب وغيره من ضروب المعاملة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة على أيدي موظفين رسميين تابعين للولايات المتحدة، بمن فيهم أعضاء القوات المسلحة أو السي آي أيه، لتحقيق مدني سريع وواف ومستقل وغير متحيز يتسق على نحو صارم مع القانون والمعايير الدوليين الخاصين بالتحقيقات في انتهاكات حقوق الإنسان؛

12. بالنظر إلى ما توافر من أدلة على أن خالد المقطري كان ضحية اختفاء قسري، ينبغي على سلطات الولايات المتحدة مباشرة تحقيق سريع وواف وغير متحيز في هذه المزاعم من

قبل سلطة كفؤة ومستقلة من سلطات الدولة، وفق ما تقتضيه المادة 12 من الاتفاقية الدولية لحماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري، والمادة 13 من إعلان الأمم المتحدة بشأن حماية جميع الأشخاص من الاختفاء القسري؛

13. ضمان تقديم التعويض المناسب لخالد المقطري. وينبغي أن يشمل هذا رد الاعتبار والتعويض المالي وإعادة التأهيل، وكذلك الكشف العلني عن الحقيقة كاملة والاعتراف العلني بالحقائق والقبول بالمسؤولية.

وتدعو منظمة العفو الدولية كونغرس الولايات المتحدة إلى ما يلي:

1. عقد جلسات استماع حول إنشاء برنامج الاعتقال السري للسي آي أيه وتطبيقاته، بما في ذلك تفحص إجراءات اتخاذ القرار التي أُدخل المعتقلون بناء عليها في البرنامج وطرق استجوابهم ومعاملتهم، وتحديد هوية ومصير ومكان وجود كل شخص احتجز في إطار برنامج الاعتقال السري أو ما زال محتجزاً؛

2. إصدار تشريع يجعل من انتهاك حقوق الإنسان المتمثل في الاختفاء القسري، كما عرَّفه القانون الدولي، جرماً جنائياً يُعاقب مرتكبوه بعقوبات تلائم درجة جسامة الجرم؛

3. إصدار تشريع يضمن إنهاء برنامج الاعتقال السري للسي آي أيه ويكفل عدم إمكان إنشاء برنامج مماثل في المستقبل؛

4. ضمان عدم القيام بأي عمليات إخفاء قسري جديدة من قبل أية وكالة حكومية، وإغلاق جميع مرافق الاعتقال السري الخاضعة لسيطرة الولايات المتحدة؛

5. إصدار تشريع يحرِّم استخدام أية أساليب للاستنطاق أو ظروف للاعتقال من شأنها أن تشكل انتهاكاً للقانون الدولي من قبل أي وكالة من كالات الولايات المتحدة، أو بالنيابة عنها، ضد أي شخص محتجز في أي مكان من العالم؛

6. إقامة إشراف كاف على السي آي أيه وعلى وكالات استخبارات الولايات المتحدة الأخرى، وعلى قوات العمليات الخاصة لضمان أن لا تشكل أي من الأنشطة التي تقوم بها خرقاً لقانون الولايات المتحدة أو للقانون الدولي، وكذلك ضمان عدم استخدام الأحكام المتعلقة بـ»أسرار الدولة» لإخفاء أنشطة غير قانونية عن رقابة الكونغرس.

وتدعو منظمة العفو الدولية جميع الحكومات الأخرى إلى ما يلي:

1. وضع حد لأي تعاون في عمليات الاعتقال السري ولأي مساعدة تقدم إليها، والكشف عن أي معلومات تم التستر عليها بشأن هذه العمليات، بما في ذلك العمليات السابقة؛

2. الكف عن ترحيل أي شخص إلى حجز الولايات المتحدة عندما تكون هناك أسانيد يعتد بها للاعتقاد بأنه سوف يتعرض لخطر الإخضاع للاعتقال السري أو الإخفاء القسري أو التعذيب أو غيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة؛

3. ضمان احتجاز أي شخص يُرحَّل إلى حجز الولايات المتحدة في مكان اعتقال معترف به، وإخطار عائلته بذلك، والسماح بزيارته وبإجراء الاتصالات الأخرى مع المعتقل، وإفساح المجال أمام اللجنة الدولية للصليب الأحمر وللمحامين بزيارة هؤلاء المعتقلين، والإفراج عنهم على وجه السرعة ما لم يوجه إليهم الاتهام بجرائم جنائية معترف بها وتُقرر محكمة قضائية أنهم ينبغي أن يبقوا رهن الاحتجاز.

هوامش

1. انظر: منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية: القانون وانعدام النظام؛ الرئيس يعطي الضوء الأخضر لبرنامج الاعتقال السري، رقم الوثيقة: AMR 51/135/2007، أغسطس/آب 2007، http://www.amnesty.org/en/report/info/AMR51/135/2007

2. الولايات المتحدة الأمريكية: الإفلات من العقاب، والظلم في «الحرب على الإرهاب»، رقم الوثيقة: AMR 51/012/2008، 12 فبراير/شباط 2008، http://www.amnesty.org/en/library/info/AMR51/012/2008

3. دانا بريست، وكالة الاستخبارات المركزية تحتجز المشتبه في علاقتهم بالإرهاب في سجون سرية، واشنطن بوست، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

4. «الموقع الصلب» في أبو غريب هو مجمع للزنازين داخل السجن، كان يوضع فيه المعتقلون الذين لهم أهمية استخبارية فائقة (معظم المعتقلين الآخرين في أبو غريب كانوا يُحتجزون في خيام). أما الصور المتعلقة بإساءة المعاملة لسجناء أبو غريب فقد التُقطت داخل الموقع الصلب.

5. كانت القيود شديدة للغاية إلى درجة لا يمكن معها فكُّها، وكان لابد من قطعها من داخل الأخاديد التي حفرتها في رسغيه. وفي تقرير تسرب في عام 2004 حول انتهاكات اتفاقيات جنيف على أيدي القوات الأمريكية في العراق، أثارت اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من بين أشكال أخرى لإساءة المعاملة، أسلوب «تقييد اليدين بقيود مرنة، كانت تُربط بقوة شديدة أحياناً ولفترات طويلة بحيث تسببت بتشقق الجلد وتركت آثاراً طويلة الأجل في اليدين (تلف الأعصاب) كما لاحظت اللجنة الدولية للصليب الأحمر». تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول معاملة قوات الائتلاف لأسرى الحرب وغيرهم من الأشخاص المحميين باتفاقيات جنيف في العراق أثناء القبض عليهم وسجنهم واستجوابهم [تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول العراق]، فبراير/شباط 2004.

6. كما أثار تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر لعام 2004 قضية القناع «المستخدم لمنع الأشخاص من رؤية أي شيء وتشتيت أذهانهم، ومنعهم من التنفس بحرية ... وكان «التقنيع» يستخدم أحياناً مصحوباً بالضرب، مما يخلق في نفس الشخص المعتقل قلقاً بشأن توقيت انهيال الضربات عليه. كما يسمح «التقنيع» ببقاء هوية المحققين مجهولة، وبالتالي التصرف من دون التعرض للعقاب». كما أثار تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر، من جملة قضايا أخرى، «تعريض المعتقلين لموسيقى وأصوات صاخبة أثناء وضع القناع، والأوضاع الشديدة الوطأة، والحرمان من النوم بسبب الموسيقى الصاخبة والضوء الدائم»، بالإضافة إلى التعرية القسرية للمعتقلين. تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول العراق، المصدر السابق.

7. جوستين أيه كارماك، 'عملية كنس السوق' تقبض على تجار الأسلحة في الفلوجة، الدائرة الإخبارية للجيش، 13 يناير/كانون الثاني 2004.

8. بحثت قوة المهمات الخاصة بعمليات الاعتقال في العراق والتابعة للقوة المتعددة الجنسيات في قاعدة بياناتها بناء على طلب منظمة العفو الدولية، لكنها لم تعثر على أي سجل لخالد المقطري.

9. انظر تقرير اللجنة الدولية للصليب الأحمر حول العراق، المصدر السابق.

10. زوَّدت شركة مركز التحليل في كاليفورنيا الدولية (CACI) الجيش الأمريكي في العراق بمحققين متعاقدين في الفترة بين 2003 و 2005. وفي الوقت الذي كان فيه المقطري قيد الاعتقال في يناير/كانون الثاني 2004، قالت CACI إن عدد المحققين المتعاقدين الذين كانوا يعملون لديها في أبو غريب وصل إلى 10 محققين، وجميعهم كانوا يقدمون تقاريرهم إلى الجيش الأمريكي، وليس إلى وكالة الاستخبارات المركزية. انظر: http://www.caci.com/iraq/Truth_and_Error_in_Media_Portrayal_of_CACI_in_Iraq.doc

11. قال المقطري إنه بينما كانوا يقومون بالتحضير لنقله إلى أفغانستان، قال له آسروه أكثر من مرة إن «وكالة الاستخبارات المركزية بانتظارك»، مما يشير إلى أنه لم يزل في حجز الوكالة. ومن الممكن كذلك أن يكون قد جرى التحقيق معه من قبل عناصر كلتا الجهتين، وكالة الاستخبارات المركزية والاستخبارات العسكرية. ويشير الجنرال جورج فاي في تقرير «التحقيق في معتقل أبو غريب، ولواء الاستخبارات 205، إلى: «2.ب (4) قامت وكالة الاستخبارات المركزية بعمليات اسجواب أحادية أو مشتركة في أبو غريب. وقد ساهمت ممارسات الاستخبارات المركزية في مجال الاعتقال والاستجواب في فقدان المساءلة وإساءة المعاملة في أبو غريب ... فلم تُقدَّم أية معلومات بشأن المعتقلين لدى الاستخبارات المركزية في أبو غريب، المعروفين محلياً باسم «المعتقلون الأشباح» ضمن نظام الاعتقال. ومع عدم الكشف عن هوية المعتقلين أو أية معلومات حول وجودهم، فقد كانت عمليات الاعتقال بوجه عام متداخلة لأن الموظفين على مستوى العمليات كانوا غير متأكدين من كيفية كتابة التقارير عن المعتقلين أو تصنيفهم».

12. قال إريك فير، وهو محقق متعاقد سابق كان يعمل في أبوغريب في يناير/كانون الثاني 2004، لمنظمة العفو الدولية إن وجود الماء على الأرضية لم يكن من أساليب الاستجواب، وإنما نتيجة لأوضاع السجن. فقد كان الماء يبلل أرضية معظم الغرف في أبو غريب في شتاء عام 2004، لأن المطر كان يتساقط باستمرار، وكان السجن بأكمله يرشح الماء».

13. وُصف بأنه «دهون البخار» وهو من النوع المستخدم عادة لفتح الأنف المغلق.

14. لم تُترجم هذه الكلمة لخالد المقطري، واكتفى المترجم بالقول إنها «شتيمة سيئة جداً».

15. الإشارة إلى الزيارة التي قامت بها اللجنة الدولية للصليب الأحمر إلى أبو غريب في يناير/كانون الثاني 2004، والتي مُنع فيها مندوبو

اللجنة من الوصول إلى ثمانية معتقلين. ويشير تقرير «فاي» في الفقرة 3.ك (8) إلى «الاهتمام الخاص بحالة «المعتقل رقم 14»، وهو مواطن سوري وصف نفسه بأنه جهادي جاء إلى العراق كي يقتل جنود الائتلاف. وكان «المعتقل رقم 14» محتجزاً في زنزانة مظلمة تماماً طولها متران وعرضها أقل من متر واحد، خالية من أية نوافذ أو مرحاض أو حنفية ماء أو فراش. وقد لاحظ مندوبو الصليب الأحمر اسم «ذي غولام» بالإنجليزية (The Gollum)، مكتوباً على الباب، مع صورة للشخصية المعروفة في ثلاثية الفيلم السينمائي «ملك الخواتم» (Lord of the Rings).

16. كانت مثل هذه التهديدات تمثل « أساليب نموذجية»، وفقاً لأقوال محقق سابق، وكذلك كانت التهديدات بإرسال المعتقلين إلى خليج غوانتنامو.

17. مقابلة مع بن غريفين، يناير/كانون الثاني 2008. وكان بن غريفين قد سُرح من الوحدة الخاصة في سلاح الجو البريطاني عام 2005، بعد رفضه المشاركة في حرب اعتبرها غير مشروعة، قائلاً: «أنا لم ألتحق بالجيش البريطاني كي أنفذ السياسة الخارجية الأمريكية». انظر شون ريمنت، جندي في سلاح الجو يترك الجيش اشمئزازاً من الأساليب الأمريكية غير المشروعة في العراق، صحيفة تليغراف (المملكة المتحدة)، 11 مارس/آذار 2006.

18. ذكرت لجنة الأمم المتحدة لحقوق الإنسان، في بيان رسمي حول حظر التعذيب والمعاملة القاسية واللاإنسانية والمهينة، أنه «لضمان الحماية الفعالة للأشخاص المعتقلين، ينبغي وضع أحكام تنص على ضرورة احتجاز الأشخاص في أماكن معترف بها رسمياً كأماكن اعتقال، والإفصاح عن أسمائهم وأماكن اعتقالهم ...و الاحتفاظ بها في سجلات تكون متاحة ويسيرة المنال لجميع المعنيين، بمن فيهم الأقارب والأصدقاء». لجنة حقوق الإنسان، التعليق العام 20، المادة 7 (الدورة 44 لعام 1992)؛ مجموعة التعليقات العامة والتوصيات العامة التي اعتمدتها الهيئات الخاصة بمعاهدات حقوق الإنسان، وثيقة الأمم المتحدة رقم HRI/GEN/1/Rev 1 at 30(1994)، الفقرة 11. وينبغي الاحتفاظ بسجلات دقيقة وتفصيلية للمعتقلين بموجب القوانين والمعايير الدولية، ومنها القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء؛ مجموعة المبادئ المتعلقة بحماية جميع الأشخاص الخاضعين لأي شكل من أشكال الاعتقال أو الحبس؛ اتفاقية جنيف المتعلقة بمعاملة أسرى الحرب، المبرمة في 12 أغسطس/آب 1949 (اتفاقية جنيف الثالثة)؛ والمواد 122-125 من اتفاقية جنيف المتعلقة بحماية المدنيين في أوقات الحرب (اتفاقية جنيف الرابعة)، والمواد 136-141. انظر أيضاً: لجنة مناهضة التعذيب، استنتاجات وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب: الولايات المتحدة، 25 يوليو/تموز 2006، الفقرة 16 التي تنص على: تشير اللجنة بقلق بالغ إلى أن الدولة الطرف لا تقوم دائماً بتسجيل الأشخاص الذين تحتجزهم على أي أرض خاضعة لولايتها القضائية، كأحد الإجراءات الرامية إلى منع أفعال التعذيب. ويجب أن يتضمن التسجيل هوية المعتقل، وتاريخ ووقت ومكان اعتقاله، والسلطة التي اعتقلته، وأسباب الاعتقال، وتاريخ ووقت إدخاله مركز الاعتقال، وحالته الصحية عند إدخاله وأية تغييرات تطرأ على صحته بعد ذلك، ووقت ومكان إجراء جلسات الاستجواب، وأسماء جميع المحققين الحاضرين، بالإضافة إلى تاريخ ووقت إطلاق سراح المعتقل أو نقله إلى مركز اعتقال آخر.

19. تحدث أفراد الشرطة السويدية الذين شهدوا قيام فريق نقل وتسليم المعتقلين بقيادة الولايات المتحدة بتحضير رجلين لعملية نقلهم في ديسمبر/كانون الأول 2001، عن عملية مشابهة. وقد أخبر فريق عمليات النقل والتسليم الشرطة السويدية بأن تلك الإجراءات أصبحت سياسة متَّبعة في نقل المعتقلين المشتبه في صلتهم بالإرهاب «بعد أحداث 9/11». سجل التحقيق رقم 2169-2004، الذي أجراه مسؤول مكتب الشكاوى في البرلمان السويدي ماتس ميلين بتاريخ: 22 مارس/آذار 2005، صفحة 20. وقال مدير شرطة الأمن الوطني السويدي للجنة التحقيق: «أستطيع القول إننا فوجئنا عندما نزل طاقم من الطائرة وبدا أنه محترف للغاية، ومن الواضح أنه فعل ذلك الشيء من قبل».

20. احتُجز شخص ليبي يحمل هذا الاسم، ومعروف أيضاً باسم حازم، مع خالد المقطري في السجن في أفغانستان، مع أنه من غير المرجح أن يكون الشخص نفسه، لأنه ذُكر أنه كان في السجن الأفغاني منذ أواخر عام 2003.

21. تنص المادة 49 على أن «النقل القسري، الفردي أو الجماعي، بالإضافة إلى ترحيل الأشخاص المحميين من الأراضي المحتلة إلى أراضي دولة الاحتلال أو إلى أراضي أية دولة أخرى، سواء كانت محتلة أم لا، أمر محظور بغض النظر عن الدوافع».

22. المادة 8 من قانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية.

23. جاك غولد سميث: رئاسة الرعب: القانون وإصدار الأحكام داخل إدارة بوش، دبليو دبليو نورتون (2007)، ص 32.

24. المصدر نفسه، ص 40.

25. السماح بنقل 'أشخاص محميين' معينين من العراق المحتل، مذكرة إلى ألبيرتو غونزاليس، مستشار الرئيس، من جاك غولد سميث الثالث، مساعد وزير العدل، وزارة العدل الأمريكية، مكتب المستشار القانوني، مسودة بتاريخ 19 مارس/آذار 2004.

26. رئاسة الرعب، المصدر السابق، ص 172-173.

27. المصدر نفسه (نصَّ الهامش رقم 14 في مسودة المذكرة على أن نقل «شخص محمي» من العراق لا يعني أنه «سيفقد منافع» تلك الصفة). انظر أيضاً: دانا بريست، «مذكرة تسمح للمخابرات المركزية بنقل المعتقلين خارج العراق: ممارسة تشكل انتهاكاً خطيراً لاتفاقيات جنيف»، واشنطن بوست، 24 أكتوبر/تشرين الأول 2004 («قال مسؤول حكومي أمريكي، كان قد زُوِّد بإيجاز حول ممارسات الاعتقال من قبل وكالة الاستخبارات المركزية، إن بعض المعتقلين ربما يُنقلون إلى بلدان أخرى لأن الوكالة في تلك البلدان لديها الأشخاص والخبرات ومراكز الاستجواب، وحيث يعمل رجالها وبرامجها».)

28. طائرة غولف ستريم v النفاذة، المسجلة بالأرقام: N379P و N8068V، و N44982 على التوالي، هي الطائرة التي تم التعرف

عليها وهي تقوم بعمليات نقل وتسليم معتقلين. وكانت قد سُجلت في فبراير/شباط 2000 من قبل شركة «بريمير إغزوكياتيف ترانسبورت سيرفيسيز»، وهي شركة تعمل كواجهة لوكالة الاستخبارات المركزية، ثم أُعيد تسجيلها برقم N8068V في مطلع عام 2004، وسُجلت مرة ثالثة برقم N44982 في ديسمبر/كانون الأول 2003. ولم يتم تسجيل طائرات أخرى باسم «بايارد فورين ماركيتنغ». وفي مطلع عام 2006 تم بيع الطائرة، التي أصبحت تعرف في أوساط الصحفيين ومراقبي الطائرات في شتى أنحاء العالم باسم «تاكسي التعذيب». وحتى 15 أكتوبر/تشرين الأول 2005، سُمح لطائرات شركة «برمير إكزوكياتيف ترانسبورت سيرفيسيز» بالهبوط في القواعد الأمريكية في سائر أنحاء العالم. ومتوسط مدى هذه الطائرة هو 5,800 ميل بحري بنحو 459/585 عقدة (واشنطن – كابول من دون توقف في 12 ساعة على سبيل المثال). ويمكن أن تحمل من 8 إلى 18 راكباً.

29. تشير معلومات أخرى إلى أنه يمكن أن يكون مركز اعتقال مختلف من مراكز الاعتقال التابعة للمخابرات المركزية، ويعرف أحياناً باسم «السجن المظلم»، الذي كان قريباً من كابول. انظر أدناه.

30. هؤلاء الاثنان يمكن أن يكونا رياض الشرقاوي [الحاج أبو علي شرقاوي]، وعمير بن عطاش [حسن محمد بن عطاش]، اللذين وصلا إلى هذا المعتقل في أفغانستان في يناير/كانون الثاني 2004.

31. انظر مثلاً: منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة/اليمن: الاعتقال السري في «المواقع السوداء» لوكالة الاستخبارات المركزية، رقم الوثيقة: AMR 51/177/2005، نوفمبر/تشرين الثاني 2005؛ منظمة العفو الدولية، دون مستوى الرادار: الرحلات الجوية السرية إلى عالم التعذيب و«الاختفاء»، رقم الوثيقة: AMR 51/051/2008، أبريل/نيسان 2006؛ منظمة العفو الدولية، شركاء في الجريمة: دور أوروبا في عمليات نقل وتسليم المعتقلين الأمريكية، رقم الوثيقة: EUR 01/008/2006، يونيو/حزيران 2006.

32. أكد ضابط ميداني سابق في وكالة الاستخبارات المركزية لمنظمة العفو الدولية في يناير/كانون الثاني 2008 أن وجود علماء النفس في جلسات الاستجواب كان أمراً اعتيادياً.

33. وصفت مطبوعة تصدر عن سلاح الجو الأمريكي المراحيض المحمولة بأنها «كوابيس بلاستيكية عفنة بُنيت في بلد شرق أوسطي»: آيرمان: مجلة سلاح الجو الأمريكي، مايو/أيار 2003.

34. رسالة إلكترونية من معظم بيغ، 19 يناير/كانون الثاني 2008.

35. جين ماير، المواقع السوداء: كتاب نادر داخل برنامج الاستجواب السري لوكالة الاستخبارات المركزية، نيويورك، أغسطس/آب 2007.

36. مركز حقوق الإنسان والعدالة العالمية، النجاة من الظلام: إفادة من المواقع السوداء الأمريكية، ديسمبر/كانون الأول 2007، ص 24.

37. هطل ثلج كثيف على باغرام وخارج كابول في 8 فبراير/شباط 2008.

38. وصف معتقلون سابقون آخرون في «المواقع السوداء» في أفغانستان معتقلاً مشابهاً، ضم كلاً من محمد باشميله وصلاح على قرو ومحمد الأسد وبنيام محمد.

39. الستة هم: خالد المقطري ومحمد باشميله وصلاح علي قرو، الذين أُطلق سراحهم، ورياض الشرقاوي [الحاج عبده علي شرقاوي] وسند القاسمي وعمير [حسن محمد] بن عطاش، الذين مازالوا معتقلين في غوانتنامو (ويُذكر أن حسن محمد بن عطاش هو مواطن سعودي من عائلة يمنية، كان في السابعة عشرة من العمر عندما اعتُقل). كما كان شخص يمني سابع، وهو محمد الأسد، محتجزاً هناك. وقد قال لمنظمة العفو الدولية إنه لم يتكلم في ذلك السجن. ويتذكر المقطري أنه كان هناك سجين واحد أو اثنان في صف الزنازين، لم يجيبا عن أية أسئلة.

40. ذُكر أن ابن الشيخ الليبي [علي عبد الحميد الفخيري] أخبر معتقلاً ليبياً آخر بأن «سجن القرون الوسطى» الذي كان محتجزاً فيه بعد إعادته من الحجز في مصر هو سجن «بول الشرقي» الأفغاني.

41. قال محمد باشميله إنه أمضى بعض الوقت في زنزانة خارج الصف الرئيسي، انظر: النجاة من الظلام، المصدر السابق، ص 22.

42. حيثما يكون ملائماً في هذا التقرير، يظهر الاسم المستخدَم من قبل خالد المقطري أو غيره من المعتقلين السابقين في النص، مع ذكر الاسم الأول للشخص، إن كان معروفاً، بين قوسين. وليست هناك وسيلة نموذجية لكتابة الأسماء العربية بحروف هجائية لاتينية، ولذا فإن الاسم نفسه كثيراً ما يُكتب بتهجئة مختلفة. فالاسم محمد، مثلاً، يُكتب باللغة الإنجليزية بأربع طرق على الأقل. وعلاوة على ذلك، فإن الاسم العربي الكامل قد يتألف من خمسة مقاطع، لا تُستخدم جميعها دائماً. وقد أدى ذلك إلى حدوث خلط هائل وتعقيدات في تحديد هوية الأشخاص المعتقلين لدى الولايات المتحدة، والذين قد تكون أسماؤهم مكتوبة بأشكال مختلفة. ورداً على طلب قُدم مؤخراً إلى الجيش الأمريكي لإعطاء معلومات عن معتقل سابق، قدم المحامون 66 تهجئة مختلفة لاسم شخص واحد. وبالإضافة إلى ذلك، فإن العديد من معتقلي «الحرب على الإرهاب» لهم أسماء مستعارة أو ألقاب، وهم معروفون في بعض الأحيان بتلك الأسماء المستعارة إلى حد يصعب معه التأكد من أسمائهم الحقيقية. فاسم ياسر الجزائري، على سبيل المثال، هو نسبة إلى الجزائر، ومع ذلك فقد أشير إليه بهذا الاسم في الوثائق الأمريكية الرسمية (حيث ترد تهجئة الاسم على النحو الآتي: «الجزيري»)، في حين أن اسمه الأول لم يُذكر في القائمة. والمعتقلون عادة ما يسمعون الأسماء المستعارة للمعتقلين الآخرين أو ألقابهم، أو إلى «صيغة» مختلطة من أسمائهم (مثلاً: «عمير» بن عطاش بدلاً من حسن بن عطاش)، وقد لا يعرفون الاسماء الأخيرة للمعتقلين، إلا إذا ذكرها لهم المحققون.

43. هناك معتقلون يحملون أسماء مشابهة، وهم محتجزون حالياً في غوانتنامو، ممن كانوا قد احتجزوا سابقاً في أفغانستان. فهذا سعد إقبال المدني احتُجز في أفغانستان في الفترة من أبريل/نيسان 2002 إلى مارس/آذار 2003. وكان قد قُبض عليه في جاكرتا في يناير/كانون الثاني 2002 وسُلِّم إلى مصر على متن طائرة وكالة الاستخبارات المركزية «غولف ستريم v»، حيث احتُجز لمدة 92 يوماً قبل تسليمه إلى أفغانستان عن طريق باكستان في أبريل/نيسان 2002. وقد

احتُجز في أفغانستان لمدة سنة تقريباً، قبل أن يُرسل إلى غوانتنامو في مارس/آذار 2003. وكان ما لا يقل عن خمسة أشخاص يحملون اسم «القحطاني» معتقلين في غوانتنامو، احتُجز معظمهم في أفغانستان في السابق.

44. في مقابلة أُجريت معه فيما بعد، أشار خالد المقطري إلى أنه اعتقد أن «رباعي» ربما كان ليبياً. وقال معتقلون آخرون إنهم احتُجزوا مع شخص ليبي يدعى رباعي في ذلك المعتقل.

45. «شوميلا» هو مصغر «باشميله».

46. إفادة غير سرية لبنيان محمد، أغسطس/آب 2005.

47. إفادة غير سرية للحاج علي الشرقاوي، أبريل 2006.

48. مقابلة مع محمد باشميله، مايو/أيار 2006، انظر أيضاً: النجاة من الظلام، المصدر السابق، ص 32.

49. مقابلات مع صلاح علي قرو، فبراير/شباط 2006، انظر أيضاً: النجاة من الظلام، المصدر السابق، ص 26.

50. ملاحظات رُفعت عنها السرية حول مقابلة مع عبدالسلام الهيلا، يونيو/حزيران 2005.

51. كريغ سميث وسعاد محمد، جزائري يتحدث عن الظلام في أيدي الولايات المتحدة، نيويورك تايمز، 7 يوليو/تموز 2006.

52. مقابلة مع لعيد سعيدي، يناير/كانون الثاني، أجراها المحامي توماس إيتش نيلسون.

53. تمكنت منظمة العفو الدولية، من خلال معتقلين سابقين، من تحديد 24 شخصاً كانوا محتجزين في هذا الموقع في أواخر عام 2003 وأوائل عام 2004. وربما كان هناك آخرون محتجزون فيه، ممن لم تكن أسماؤهم معروفة، أو ممن لم يتواصلوا مع غيرهم من المعتقلين. وفي حالات عديدة، لم نتمكن من تحديد الاسم الأول للمعتقل، ولذا ربما أُطلق سراح بعضهم أو نُقلوا إلى غوانتنامو.

54. قال معتقلون آخرون إنه تم نقل نحو 12 شخصاً آخر. ومن غير المعروف كيف نقلت هذه المجموعة من المعتقلين في هذا الوقت بالذات. وقد قامت منظمة العفو الدولية بتوثيق نمط من عمليات ترحيل المعتقلين في سياق «الحرب على الإرهاب» التي تشنها الولايات المتحدة الأمريكية يبدو على صلة ما بلحظات مهمة من إجراءات المقاضاة التي تقوم بها محاكم في الولايات المتحدة، ويشير إلى حرص الإدارة على ضمان أن تظل عمليات اعتقال مواطني الدول الأجنبية في الخارج بعيدة عن أعين المحاكم قدْر الإمكان. وجاءت عمليات النقل من أفغانستان إلى «الموقع الأسود» هذه بعد بضعة أيام من حدوث سجالات كلامية في المحكمة العليا للولايات المتحدة في 20 أبريل/ نيسان 2004 حول المسألة المفصلية المتعلقة بما إذا كانت محاكم الولايات المتحدة تملك الولاية القضائية كي تنظر في التماسات إحضار مواطني الدول الأجنبية المعتقلين في غوانتانامو للمثول أمام هذه المحاكم، وهي سجالات كانت تمس الاعتقالات في أفغانستان وأفضت إلى الحكم الصادر ضد الحكومة في قضية رسول ضد بوش (حيث حذّر القاضي سكاليا، وانضم إليه في ذلك رئيس الهيئة القضائية والقاضي توماس، بأن «المحكمة توسِّع بجرأة كبيرة نطاق سريان مفعول قانون جلب المحتجزين ليشمل كل زاوية من زوايا العالم الأربع»، مخالفين في ذلك الحكم الصادر في قضية رسول ضد بوش). وبعد سنتين من ذلك، جاء توقيت الترحيل الأخير لخالد المقتري وآخرين من هذا «الموقع الأسود» مرتبطاً، على ما يبدو، بالحكم الصادر عن المحكمة العليا في 2006 في قضية حمدان ضد رامسفيلد، الذي وصفه الرئيس بوش بأنه يضع العراقيل أمام برنامج الاعتقال السري وحصل بعده على إقرار من الكونغرس لقانون اللجان العسكرية، مستغلاً في ذلك القضايا المتعلقة بالمعتقلين «ذوي القيمة العالية» الأربعة عشر المحتجزين ضمن برنامج السي آي أيه، حيث عمد إلى تأويل قانون اللجان العسكرية على أنه يسمح باستمرار برنامج الاعتقال السري. انظر الجزء 4 والملحق 2 من تقرير، الولايات المتحدة الأمريكية: لا بديل عن مذكرات الإحضار – ست سنوات في غوانتانامو دون مراجعة قضائية، رقم الوثيقة: AMR 51/163/2007، نوفمبر/تشرين الثاني 2007، على الموقع الإلكتروني: http://www.amnesty.org/en/report/info/AMR51/163/2007

55. تعتقد منظمة العفو الدولية أن التسعة تضمنوا: خالد المقتري ومحمد البشميله وصلاح علي قارو ومحمد الأسد ولايد سعيدي ورباعي وياسر الجزائري وعدنان الليبي.

56. قدَّر آخرون كانوا على متن الطائرة مدة الرحلة الجوية بثلاث ساعات ونصف الساعة (دون مستوى الرادار، مصدر سبق ذكره، ص 12). وقال لايد سعيدي، الذي يبدو أنه رُحِّل من أفغانستان على متن الرحلة نفسها، إنه يعتقد أن الرحلة استغرقت خمس إلى ست ساعات، بينما استغرقت رحلة المروحية ساعتين (مقابلة مع لايد سعيدي، يناير/ كانون الأول 2007، المصدر نفسه).

57. دون مستوى الرادار، مصدر سبق ذكره، ص 15.

58. السرعة الملاحية القصوى لطائرة Beech B300 هي 311 عقدة، بينما تستطيع بعض نماذج Gulfstream V الطيران بسرعة تصل إلى 585 عقدة. وهناك طائرات بمحركات مروحية طوربينية تستطيع الطيران لسبع ساعات دون توقف؛ وعلى سبيل المثال، تبلغ سرعة تحليق CASA CN 235 نحو 246 عقدة. ويساوي الميل الملاحي 1852 متراً.

59. يمكن أن تكون الرحلة الأولى من أفغانستان قد وصلت إلى أذربيجان أو أرمينيا أو تركيا أو جورجيا أو سواحل بلغاريا أو رومانيا، بين وجهات أخرى؛ وإذا ما أضيفت إليها رحلة المروحية لمدة 120 دقيقة من مثل هذه الأماكن، فمن غير المحتمل أنها قد قطعت أكثر من 350 ميلاً. ويشير خبراء الملاحة الجوية إلى أنه من غير المعتاد أن تجتاز المروحيات الحدود الدولية، مع أن هذا ممكن من الناحية الفنية. ومع افتراض أن الرحلة من أفغانستان حطت في تركيا أو شرقي بلغاريا أو رومانيا، فإن الموقع الأخير الممكن لمركز الاعتقال يمكن أن يكون في تركيا أو بلغاريا أو رومانيا أو ألبانيا أو البوسنة والهرسك أو جمهورية سلوفاكيا.

60. الاعتقال السري في «المواقع السوداء» للسي آي أيه، مصدر سبق ذكره، الصفحات 12-14.

61. يذكر خالد المقتري أن مسح عينيه جرى بآلة يمكن أن تكون إما جهاز مسح شبكية العين أو تقانة الكشف على قزحية العين.

62. انظر منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة: هل يمكن الاعتماد على الثقة؟ عمليات الترحيل السري والتأكيدات الدبلوماسية في «الحرب على الإرهاب»، رقم الوثيقة: AMR 51/009/2008، مارس/آذار 2008.

63. يصف محمد باشميلة مجموعة مماثلة من الزنازين في هذا المرفق، انظر النجاة من الظلمة، مصدر ورد ذكره، ص 40.

64. وصف محمد باشميلة ومحمد الأسد وصلاح علي قارو، الذين احتجزوا في هذه المنشأة أيضاً من أبريل/نيسان 2004 حتى مايو/أيار 2005، لمنظمة العفو الدولية بأنهم حصلوا فيها على كتب وعلى مواد للكتابة وعلى تسهيلات للتمارين الرياضية. انظر، دون مستوى الرادار، مصدر سابق، الصفحتين 13-14، وكذلك الاعتقال السري في حجز السي آي أيه، مصدر سابق، الصفحتين 12-13.

65. الولايات المتحدة الأمريكية: إفلات من العقاب ومظالم في «الحرب على الإرهاب»، رقم الوثيقة: AMR 51/012/2008، 12 فبراير/شباط 2008. http://www.amnesty.org/en/library/info/AMR51/012/2008.

66. «التعذيب دون لمس» يعتمد على مرتكزين اثنين لتعطيل الحواس المفرط - ويتم عن طريق العزل المطوَّل وحشر الرأس في غطاء محكم والتلاعب بالضوء والظلام والحرارة والبرودة وبالضجيج والصمت - وإيلام الذات، الذي يمكن أن يتأتى عن الأوضاع المؤلمة والحرمان من النوم والتكبيل لفترات طويلة أو الإجبار على حمل أشياء ثقيلة. وتتسبب هذه مجتمعة في شعور الضحايا بأنهم مسؤولون عن معاناتهم، ويلاحظ ماكوي أن الشعور بالصدمة الذي تخلفه المزاوجة ما بين هذه الأساليب «أشبه بضربة مطرقة لأساسيات الكينونة الشخصية». انظر ألبيرت ماكوي، مسألة تعذيب: استجوابات السي آي أيه منذ الحرب الباردة حتى الحرب على الإرهاب، هنري هولت وشركاه، نيويورك، 2006، الصفحات 21-60.

67. بيان اسطنبول بشأن استخدام وتأثيرات الحبس الانفرادي، وجرى تبنيه في 9 ديسمبر/كانون الأول 2007 في الحلقة الدراسية الدولية الخاصة بالصدمات النفسية، إسطنبول، تركيا.

68. المصدر نفسه.

69. لا تتركوا علامات، أساليب الاستنطاق المشدَّدة والمخاطر الجرمية، «أطباء من أجل حقوق الإنسان» و«حقوق الإنسان أولاً»، 2007.

70. ماكوي، مسألة تعذيب، مصدر سبق ذكره، ص 39.

71. تلفزيون البي بي سي، Horizon، العزل التام، جرى بثه في 22 يناير/كانون الثاني 2008.

72. أبلغ مروان العدني [صلاح علي قارو] منظمة العفو الدولية في مقابلات أجريت معه في 2005 و2006 أنه كتب اسمه على قطع من الملابس وعلى الكتب أثناء وجوده في السجن السري.

73. منظمة العفو الدولية و«سجناء الأقفاص» و«مركز الحقوق الدستورية» و«مركز حقوق الإنسان والعدالة الدولية» و«مراقبة حقوق الإنسان» و«ريبريف»، خارج السجل: مسؤولية الولايات المتحدة عن عمليات الاختفاء القسري في «الحرب على الإرهاب، رقم الوثيقة: AMR 51/093/2007، ص 10.

74. مقابلة مع مروان جبور، نوفمبر/تشرين الثاني 2006. وصف جبور أيضاً اجتماعات مماثلة مع معتقل آخر - ياسر الجزيري - بدأت في أوائل 2006. انظر أيضاً سجين شبح: سنتان من الاعتقال لدى السي آي أيه، «مراقبة حقوق الإنسان»، فبراير/شباط 2007.

75. دانا بريست، السي آي أيه تحتجز مشبوهي الإرهاب في سجون سرية: النقاش يتصاعد مع الوكالة حول قانونية وأخلاقية نظام ما وراء البحار الذي أقر بعد 9/11، واشنطن بوست، 2 نوفمبر/تشرين الثاني 2005.

76. الرئيس يناقش إنشاء لجان عسكرية لمحاكمة من يشتبه في أنهم إرهابيون. البيت الأبيض، 6 سبتمبر/أيلول 2006، http://www.whitehouse.gov/news/releases/2006/09/20060906-3.html.

77. يذكر محمد باشميلة أيضاً أنه رأى طبيب أسنان، النجاة من الظلمة، مصدر سبق ذكره، ص 51.

78. أصيب معتقلان احتجزا في الاعتقال السري من قبل الولايات المتحدة، حسبما زُعم، بالتدرن الرئوي أثناء وجودهما في الحجز، وتوفي أحدهما - سعود ميمون - بعد الإفراج عنه في أبريل/نيسان 2007 بفترة وجيزة.

79. حتى يمكن لمنشأة ما أن تحصل على الاعتراف الفدرالي بأنها تعاني من «النقص المهني الصحي»، يجب أن يكون فيها أكثر من 250 نزيلاً، ومعدل النـزلاء إلى الأطباء أعلى من 1:1000.

80. يصف لايد سعيدي، وهو جزائري أفرج عنه من الاعتقال السري في 2004، أنه أُعطي كذلك حذاء أبيض. انظر كريغ سميث وسعاد مخنيت، جزائري يتحدث عن فترة مظلمة بين يدي الولايات المتحدة، نيويورك تايمز، 7 يوليو/تموز 2006.

81. للاطلاع على مناقشة شاملة لعقابيل الأمر التنفيذي الصادر في يونيو/حزيران 2007 ولخلفية إقرار برنامج السي آي أيه السري، انظر: منظمة العفو الدولية، الولايات المتحدة الأمريكية: فوضى قانونية وتنفيذية؛ الرئيس يعطي الضوء الأخضر لبرنامج الاعتقال السري، رقم الوثيقة: AMR 51/135/2007، أغسطس/آب 2007، http://www.amnesty.org/en/report/info/AMR51/135/2007

82. المواد 16 و9 و7 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ واتفاقية مناهضة التعذيب.

83. لجنة حقوق الإنسان، الولايات المتحدة الأمريكية: الملاحظات الختامية، UN Doc. CCPR/C/USA/Q/3/CRP.4، 27 يوليو/تموز 2006.

84. استخلاصات وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب: الولايات المتحدة الأمريكية، UN Doc. CAT/C/USA/CO/2، 18 مايو/أيار 2006.

85. تشمل هذه اتفاقية الدول الأمريكية بشأن الإختفاء القسري للأشخاص للعام 1994، التي تشير إلى الاختفاء القسري على أنه «اعتداء على ضمير نصف الكرة»، وقانون روما الأساسي للمحكمة الجنائية الدولية، المادة 7(2)(i)، الذي يعرِّف الجريمة ضد الإنسانية المتمثلة في «الإختفاء القسري للأشخاص» بأنها «اعتقال أو احتجاز أو اختطاف أشخاص على يد دولة أو منظمة سياسية، أو بتفويض أو دعم أو تغاضٍ منها، يتبعه رفض للاعتراف بهذا الحرمان من الحرية أو لإعطاء معلومات حول مصير أو مكان وجود هؤلاء الأشخاص، بقصد وضعهم خارج إطار حماية القانون لفترة مطوَّلة من الزمن».

86. منظمة العفو الدولية و«سجناء الأقفاص» و«مركز الحقوق الدستورية» و«مركز حقوق الإنسان والعدالة الدولية» و«مراقبة حقوق الإنسان» و«ريبريف»، خارج السجل: مسؤولية الولايات المتحدة عن عمليات الاختفاء القسري في «الحرب على الإرهاب»، رقم الوثيقة: AMR 51/093/2007، http://www.amnesty.org/en/report/info/AMR51/093/2007

87. الرأي رقم 29/2006 (الولايات المتحدة الأمريكية)، فيما يخص: قضية السيد إبن الشيخ الليبي و25 شخصاً آخر، وجرى تبنيه في 1 سبتمبر/أيلول 2006، الفقرة 21.

88. على سبيل المثال، جاء ما تعرض له محمدو ولد صلاحي من تعذيب أو غيره من ضروب سوء المعاملة في غوانتانامو، وربما في حجز وكالة استخبارات وزارة الدفاع، أثناء منع اللجنة الدولية للصليب الأحمر لأكثر سنة من زيارته استناداً إلى «الضرورة العسكرية»، بعد ورود اسم الصلاحي، حسبما ذُكر، أثناء استجواب رمزي بن الشيبة في حجز السي آي أيه السري في مكان غير معروف. انظر، الولايات المتحدة: ترحيل سري – تعذيب – محاكمة؟ قضية معتقل غوانتانامو محمدو ولد صلاحي، رقم الوثيقة: AMR 51/149/2006، سبتمبر/أيلول 2006، http://www.amnesty.org/en/report/info/AMR51/149/2006

89. بيان أصدره مدير وكالة الاستخبارات المركزية، الجنرال مايكل ف. هايدن، في 5 أكتوبر/تشرين الأول 2007 إلى الموظفين بشأن برنامج السي آي أيه لاستنطاق الإرهابيين، https://www.cia.gov/news-information/press-releases-statements/press-release-archive-2007/terrorist-interrogation-program.htm

90. انظر أولغا كريخ، السي آي أيه تحتجز أطفال زعيم للقاعدة تم القبض عليه، صندي تلغراف (المملكة المتحدة)، 9 مارس/آذار 2003.

91. أُدين ديفيد باسارو، وهو أحد المتعاقدين مع السي آي أيه، في 2006 بالاعتداء في قضية مواطن أفغاني توفي في حجز الولايات المتحدة في أفغانستان في 2003. ورد مدير السي آي أيه على الإدانة بالقول إن «أفعال باسارو كانت غير قانونية وتستوجب التعنيف، ولم تكن بتفويض من الوكالة أو برضاها ... وبقدْر ما كانت هذه الحالة بغيضة، ثمة حقيقة بأننا، كوكالة، لم نخف الأمر تحت السجادة. فتصدينا للمسألة بصورة مباشرة وتعاملنا معها بشكل سريع». بيان موجه إلى القوى العاملة في السي آي أيه من المدير هايدن بشأن إدانة المتعاقد السابق مع السي آي أيه دافيد باسارو، 17 أغسطس/آب 2006، https://www.cia.gov/news-information/press-releases-statements/press-release-archive-2006/pr08172006.htm . وفي قضية مناضل الجمادي، الذي توفي في حجز السي آي أيه وحجز وحدة «سيل SEAL» البحرية في أبو غريب في 4 نوفمبر/تشرين الثاني 2003، مثلاً، صدرت بحق تسعة من أعضاء فريق «سيل» التابع للبحرية «عقوبة غير قضائية» من قبل آمر الوحدة. ولم توجه إلى أي من موظفي السي آي أيه الذين زُعم أنهم كانوا متورطين في الحادثة أي تهم أو تجري محاكمتهم، على الرغم من كونها قضية وجد المفتش العام للسي آي أيه أن «ثمة احتمالاً جرمياً» فيها. تصريح للسناتور باتريك ليهي، من لجنة مجلس شيوخ الولايات المتحدة للشؤون القضائية، بشأن تسمية بول ماكنالتي لمنصب نائب النائب العام، 2 فبراير/شباط 2006.

92. التحقيق AR 15-6 بشأن سجن أبو غريب ولواء الاستخبارات العسكرية 205، أغسطس/آب 2004.

93. أشارت المراجعة العالمية التي أجراها المفتش العام للبحرية، مثلاً، إلى أن «السي آي أيه تعاونت مع تحقيقنا، ولكنها وفرت لنا معلومات عن أنشطتها في العراق فقط». ويضيف تقرير نائب أدميرال البحرية، ألبيرت تشيرتش، إلى ذلك أن «التحقيق في وجود أو أماكن مرافق الاعتقال الأخرى التي يمكن أن تكون تحت الإشراف الحصري لـ [وكالات حكومية أخرى] خلاف [وزارة الدفاع]، أو في السياسات التي تحكم هذه المرافق، كان خارج نطاق المهمة المنوطة بنا».

94. ملخص لبرنامج المعتقلين الإرهابيين ذوي القيمة العالية، مصدر سبق ذكره.

95. مبادئ الأمم المتحدة بشأن التحقيق والتوثيق الفعال للتعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة.

96. تصريح لمديرة الشؤون العامة في السي آي أيه، جنيفر ميلروايز، 18 مارس/آذار 200، مصدر سبق ذكره.

منظمة العفو الدولية
Amnesty International
International Secretariat
Peter Benenson House
1 Easton Street
London WC1X 0DW

www.amnesty.org

USA: A case to answer
From Abu Ghraib to secret CIA custody:
The case of Khaled al-Maqtari/Arabic

رقم الوثيقة: AI Index No: AMR 51/013/2008
مارس/آذار March 2008

منظمة العفو الدولية